# مدلولات تكوينات الميجاليث

## الصخرية القديمة فى أفريقيا

**دكتور حسن الشريف**

مدرس التاريخ القديم بآداب المنوفية

تعنى الميجـاليث mégalithes (*) ، تكوين صخـرى بوضعية معينة • وعادة ما تكون كتلة الصخرية خشنة ، وخالية تقريبا من أى محاولات لنحتها أو نقشها الا فيما ندر •

وقد تنوعت أشكال الميجاليث ، وذلك طبقا للوضعية التى تكون كتل الحجارة ، كما أن بعض طرزها ارتبط وجوده بأماكن دون غيرها من مناطق العالم القديم • وعـرف لبعضها استخدامات صريحة ، وظل بعضها الآخر دون فهم واضح لطبيعة الوظيفة التى أقيمت من أجلها •

أما عن المراحل الزمنية ، التى من المحتمـل أن تكون شهدت ظهور هذه التكوينات الصخرية ، بطرزها المختلفة ، فتكاد تتفق آراء من تناولوا موضوعاتها ، على أن أقـدم نماذجها لا يبعد زمنيا عن مرحلة العصر الحجرى الحديث ، أو عصر البرونز المبكر عـلى أقل

---

(*) mégalithes مصطلح بتركب من الكلمتين اليونانيتين : megas بمعنى كبير و Lithos بمعنى حجر • ورددتـه بعض المعاجم والكتابات العربية ، اما بلفظة مغليث أو ميجاليث • كمـا ابقت على مسميات طرزه على ما هى عليه فى لغاتها الأوربية ، فقيل : دولمن dolmen وقيل منهير menhir •

تقدير . وبعض التقديـرات التى استمدت نتائجها من بعض طرق التقويم الحديثة ، تقترح لها منتصف الألف الثالث قبــل الميلاد ، أو بداية الألف الثانى قبل بداية عصرنا الحالى[1] .

هذا وقد استمرت بعض تكوينات الميجاليث تقام بواسطة بعض الجماعات ، حتى القرون الميلادية القريبة ، حتى ليظن أن بعضها أقيم فى أزمنة حديثة جدا .

والواقع انه يصعب تصور مقدرة ما الجماعات البدائية الأولى ، تمكنها من تحريك مثل تلك الكتل الضخمة من الأحجار واقامتها عــلى شيء من دقة التنفيذ ، الا اذا توفر لمثل هذه الجماعات قدر معقول من النمو والتنظيم الاجتماعى المحدود ، مع وجــود وفرة وطمأنينة لمصادر طعامهم ، تتيح لهم من الوقت ، ما يساعدهم على اتمامها .

---

(١) عن محاولات تقويم المغليث زمنيا والتقديرات المقترحة انظر :
Hole, F., and Heizer, R. E.,

Prlhistorie archeology, New York, 1977, pp. 329 — 330.

Celoria, F., L'archolog'e pour tous, Larousse, Paris, 1972, p. 72 .

Alimen, H., Atlas de Préhistoire, V.I., Paris 1950, p. 181 .

ID., Atlas de Préhisloire, t. II, « Préhistoire de L'Afrique », Paris, 1966, p. 469 ff .

« Field Archaeology » issued by Ordnance Survey ( Her Majesty's Stationery Office, London, 1963 ), p. 31 .

Roberts M., The ancient World, Macmillan education LTD, London, 1987, p. 29 — 30.

وكذلك انظر ما كتبه باقتضاب عن هذا الموضوع : فوزى عبد الرحمن الفخرانى ، الرائد فى فن التنقيب عن الآثــار ، الطبعــة الأولى ، نشر جامعة قاريونس ، بنغازى ١٩٧٨ ، ص ٥٩ وما بعدها وكذلك : الموسوعة الأثرية ، معرب بالقاهرة ، تحت مادتى « ستون هنج » و « كارناك » .

وهذا فى أغلب الظن لا ينطبق الا على مجتمعات العصر الحجــرى الحديث وما تلاه •

ومن نماذج الميجاليث التى شاعت فى أقطار عديدة ، ما يعرف اصطلاحــا باسم دولمن dolmen (*) وهذه عبــارة عن كتلة حجرية مسطحة ، تأخذ شكل بلاطة ضخمة ، تعتمد أفقيا عــلى كتلة أخرى ، بحيث يبدو التكوين أشبه بمنضدة صخرية كبيرة • ( انظر لوحــة ا وشكل ١ ) • وقد تأخذ الدولمن فى بعض الأحيــان شكل ممر طويل مسقوف بقطع حجارة أفقية ، كما أنها أحيانا أخرى

**لوحــة ا**

نموذج المنضدة الصخرية dolmen
( أبو نوارة ، قسنطينــة بالجزائر )

---

(*) مصطلح dolmen تــركيب من كلمتى dol بمعنى منضدة و men بمعنى حجر وذلك حسب لهجة محلية تنسب الى Breton بغرب فرنسا ، ويقترح الدارس تعريبها بالمنضدة . أما menhir فهى من hir بمعنى طويل و men — كما سبق — بمعنى حجر ويقترح الدارس لها الصخر القائم .

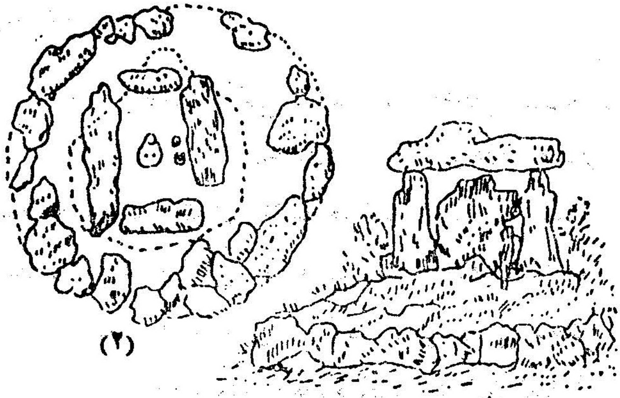


شكل (١)

دولمن من روكنية Roknia بالجزائر
١ - الدولمن من وضع المنظور .
٢ - الدولمن من مسقط رأسي

عن : Bourguignant

تكون مطمورة فى أكمة من التربـــة والحجـــارة ، مكونة ما يعـــرف بالجشوة tumulus وهذه الأخيرة قد يتراوح محيطها بين ٢٠ ، ١٠٠ مترا . ( شكل ٢ ) .

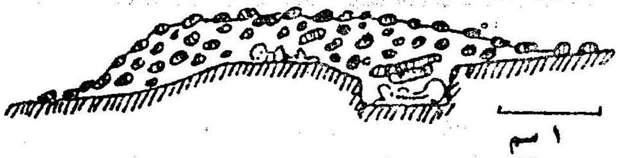


شكل (٢)

جشوة من Adrar Ahnet

جنوب الصحراء الكبرى

عن : Th. Monod

أما ثانى أشكال الميجاليث ، فهى تلك القطع الصخرية الطولية ، التى تقام أو تغرز رأسيا فى الأرض وهى بوضعيتها تلك قريبة الشبه

بالنصب ، وتسمى اصطلاحا منهير menhir ، ( لوحة II ) وقد تأخذ شكلا اسطوانيا أو مخروطيا أو مغزليا • وغالبا ما تكون من كتلة حجر غفل خشنة ، خالية من أى أعمال نحت أو نقش ، الا فى حالات محدودة نادرة • وقد يصل ارتفاع بعض نماذجها الى أكثر من عشرين مترا • واذا ما صفت كتل هذا النوع من المغليث فهى اذن مصافة أو تراصف alignements ، أما اذا أقيمت على شكل دائرة فهى عندئذ Cromlechs •

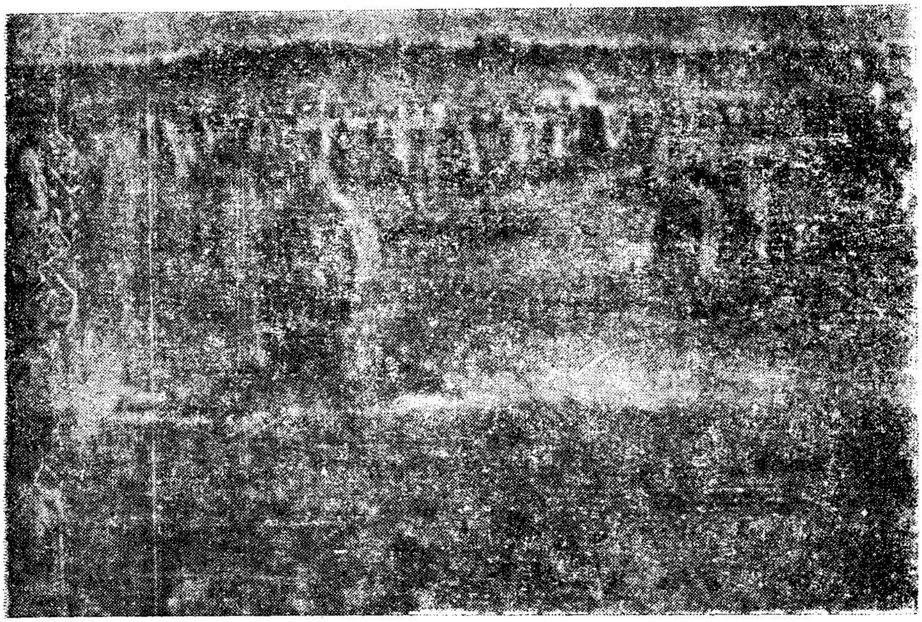

**لوحة II**

نموذج من الصخر القائم منهير menhir
( كارناك ، بريتانى بشمال غربى فرنسا )

وتنتشر أنواع الميجاليث ــ سالفة الذكر ــ فى أنحاء العالم القديم ، من أوربا وآسيا وأفريقيا ، بل أن بعض طرزها وجد فى القارة الأمريكية • ويبدو أن مناطق غرب أوربا على وجه الخصوص

من أكثر مناطق العالم ثراء فى تكوينات المغليث بأنواعها • وتحظى أقاليم غرب وجنوب فرنسا ، وأسبانيا ، وغرب انجلترا ، وبلاد اسكندنافيا بنسب ملحوظة من هذه الآثار(٢) •

واذا كان لهذه الآثار مثل هذا الانتشار والشيوع الواسع ، الى جانب تنوعها الملحوظ من حيث الشكل والتكوين ، ففى هذا ما يدعو الى البحث عن مدلولها والدوافع التى انشئت من أجلها ، واستوجبت بذل هذا الجهد الخارق للعادة ، من جانب أصحابها •

والواقع أن بعضها قد أفصح عن المعنى الذى أقيمت من أجله وهو ما ينطبق بصفة خاصة على نماذج المناضد الصخرية dolmens ودوائر الميجاليث Cromlechs وأشكالها كالجشوات tumulu فقد ثبت استخدامها كجبانات لتجميع العظام ، أى معظمات جماعية أو هى فى حالات أخرى علامات دالة على هذه المعظمات •

أما بالنسبة الى نماذج الصخر القائم من نوع منهير menhir فمن غير الواضح الغرض الحقيقى لاقامتها • وقد اعتقد أن بعضها كالتى فى ستون هنج Stonehenge بانجلترا انما أقيمت لأغراض العبادة وممارسة شعائر دين غير معروف • ولكنه — أى هذا الدين — يرتبط ببعض الظواهر الفلكية ، ذات العلاقة بشروق الشمس فى وقت الانقلاب الصيفى ، وغروبها فى وقت الانقلاب الشتوى وبداية الفصول •

---

(٢) تم احصاء اجمالى لنماذج الميجاليث فى فرنسا ، فكان مجموعها أكثر من ٤٠٫٥٠٠ نموذج ، كان أكثرها ارتفاعا وأثقلها وزنا ما هو موجود منها فى Locmariaquer ( بريتانى بغرب فرنسا ) اذ بلغ ما يزيد عن ٢٠ مترا ارتفاعا و٣٠٠ طن وزنا • وهى حاليا محطمة ربما بفعل الصواعق بالنسبة لبعضها انظر :

Brezillon, M., « Dictionnaire de La préhistoire, » Larousse, Paris, 1972, pp. 86, 142, et 153 .

وقد لا يخلو الأمر من طرافة ، اذا ما أشرنا ، الى محاولات استخدام الحاسب الآلى Computer شأن كثير من الأمور فى أيامنا هذه — للخروج بحسابات سريعة للمطابقة بين وضعية هذه التكوينات الميجالثية وبعض الوقائع الفلكية الثابتة ، وفى تقدير أصحاب هذه التجارب ، انه من الممكن رؤية جميع دورات القمر الهامة ، كما يمكن حفظ دروبها بطريقة منظمة عبر السنين ، عن طريق تثبيت بعض العلامات • بل لقد ذهبوا الى حد امكانية التنبؤ بوقت حدوث التغيرات القمرية مثل ظاهرة الخسوف(٣) •

واذا كان الدارس يرى من الضرورى النظر بتحفظ شديد الى استنتاجات على هذا القدر من المغالاة • الا أنه من الانصاف أن توضع أيضا هذه الآثار الميجاليثية على نفس القدر من الأهمية ووجوبية التحقيق والتحرى ، شأنها فى ذلك شأن ظواهر أثرية أخرى ، كرسومات حوائط الكهوف ، أو تلك النقوش الصخرية ، التى تغطى حزاما عريضا بطول الصحراء الأفريقية الكبرى • وما يجمع بينها جميعا خروج الظاهرة عن حيز الأقليم الواحد المحدود ، وضخامة الجهد الانسانى المبذول فى اتمامها ، وغياب أى فائدة عملية مباشرة لوجودها ، فى أغلب الحالات • ثم انها لم تحظ بعد بالنصيب اللازم من الدراسة ، التى تتناسب وحجم موضوعاتها •

وفى أفريقيا ، كان للقارة نصيب وافر ومتنوع من الآثار

---

(3) Hawhins, C.S., Stone henge a Neolithic Gomputer, Nature, 202, 1964, pp. 1258 — 61 .

البعض يعارض مثل هذه الاستنتاجات ويستبعدها ، انظر :
Hole, F., Speculation on stone henge, Antiquity, 40, 1966, pp. 262 — 276 .

وكذلك :
Thom, A., Megalithic - Sites in Britain, Oxford, 1967 .

الميجاليثية ، فوجد بها جميع أنواع الميجاليث وزادت عليها طرز أخرى محلية ، لم تعرف خارجها ، وخاصة فى الشمال ، حيث عرفت الشوشية Chouchet ، والحوانيت haouanet والخزائن المطمورة Silos .

* * *

وبالنسبة للميجاليث الأفريقية ، فانه من الصعوبة بمكان ، ايجاد تقويم زمنى لأعمارها . ففى شمال القارة لا يعرف عنها سوى انها تقع فى المراحل التى تسبق الفتح الاسلامى ، ربما فترة العصر الرومانى ، ولكن بعض الأبحاث التى تمت فى بعض مناطق المغرب الأقصى ، ترجع بعض نماذج الميجاليث الى عصر البرونز للشمال الأفريقى .

ويمكن القول أن الآثار الميجاليثية الأفريقية ، كان لها طابعها المتميز . كما كان لها استخداماتها الواضحة . فهى فى أغلب حالاتها اعتبرت كجبانات . وبالنسبة للمنضدة الصخرية dolmen فهى فى أفريقيا لا تختلف عن مثيلاتها فى أى مكان آخر . ولكنها — أى الأفريقية — تميزت بصغر أحجامها على العموم ، وتحتفظ أقاليم الجزائر بأجمل نماذجها ، كالتى توجد فى جبل مازيلا Mazela فى موقع يقال له « أبو نوارة Bou Nouara ، على الطريق من قسنطينة الى جيلما Guelma ، وهى أيضا فى روكنية Roknia فى الشمال من جهة يقال لها حمام المسخوطين Hammam Meskoutine وكذلك فى سيجوس Sigus على الطريق من قسنطينة الى عين بعيدا Ain Beida وفى بنى مسوس Beni Messous ، بالقرب من مدينة الجزائر(٤) .

---

(4) Brahimi, C., «Initiation Là préhistoire de L'Algerie » Alger, 1972, p. 84 .

ويضـــاف الى ذلك ، الجشوات tumulu ، وتنتشر فى الجزائر من الشمال الى الجنوب الصحراوى ، وقـــد تمت تكسية نماذجها من الخارج بواسطة قطع الحجارة ، وتعطى اسما محليا هو « الرديم » • ويســـميها البـــربر « بأزينا Bazinas »(*) ( شكل ٢ ) •

أما النوع الآخر من الميجاليث ، والمقصود هو الصخر القـــائم menhir ، فهذه ذات طرز بسيطة ، وعادة ما تكون مجـــاورة للقبور ، وربما يكون من أكثر نماذجها مدعاة للاهتمام ، ما كشف عنه ريجـــاس Reygasse ، فى واحة أبليسا Abalessa فى منطقة الهجار • فقد عثر فى الموقع المذكور عـــلى قبـــر سيدة ، وجد هيكلها العظمى راقدا فوق سرير من الخشب ، من المعتقد انـــه يعود الى فترة العصر الرومـــانى • ومما يجـــدر ذكره ان جماعات البربر جعـــلوا من تلك السيدة أما لقبـــائلهم النبيلة بينمـــا اعتبروا خـــادمتها ــ وكانت مدفونـــة فى نفس المقبـــرة ــ أما لقبـــائلهم الأدنى(٥) •

وقد عرف الشمال الأفريقى ، بالاضافة الى الطرز المـــألوفة من الميجاليث ، أنواعا أخرى محليـــة • ويتضح من دراستها ان بعض أقاليم الشمال الأفريقى استحدثت نماذج معينة وألفتها دون غيرها • والواقع قد يرجع سبب ذلك ، الى عظم مساحة شمال افريقيا والتنوع البيئى والجغرافى الذى يميزه •

---

(5) Reygasse, M., Monuments funéraires préislamques de L'Afrique du Nord. Paris, A.M.G., 1950, 134 p., 175 fig .

(*) قد يكون من الطريف الاشارة الى نوع طعام شعبى ، مألوف لدى سكان جنوب ليبيا وجماعات البربر هناك . ويقال له « بازين » وهو عبارة عن « عصيد مخلوط بالخضروات المطهية » ويقدم فى شـــكل اكوام صغيرة مخروطية .

ويمكن النظر دائما الى شمال افريقيا ، فى ضوء نطاقات ثلاثة ، أقاليم شرقية ، وحدودها غربا مقاطعة قسنطينة بالجزائر وأقـاليم غربية وتشمل غرب الجزائر والمغرب الأقصى ، ونطاق صحراوى فى الجنوب ، وكان لكل من هذه الأقاليم آثارها الميجاليثية المنفردة •

ففى مناطق من تونس وشرق الجـزائر ، عـرفت الحوانيت haouanet (لوحـة III) وحوانيت هى جمـع حانوت الكلمة العربية المعروفة • وهذا النموذج هو أكثر الأنـواع تعقيدا

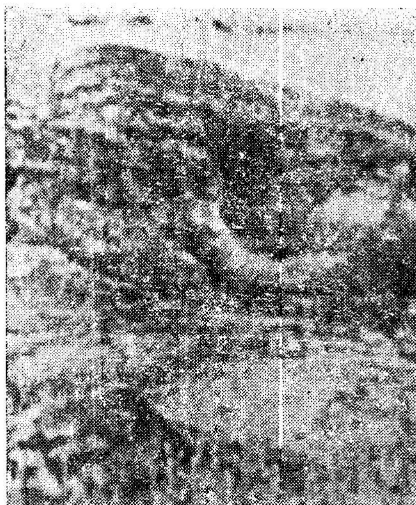

**لوحـة III**
نموذج الحانوت كما وجد فى شمال أفريقيا
( رأس بونو . تونس )

فهو عبارة عن حجرة مكعبة منحوتة فى باطن الجبل ، ومن الضرورى اغلاقها بواسطة بلاطة خارجية تنزلج على أفريز أعد خصيصا أمـام الفتحـة •

وفى أقصى المغرب ، فى طنجة والأقاليم المجاورة لها[6] تنتشر

(6) Ponsich, M., Recherches archeologiques à Tanger et dans sa region, ed. C.N.R.S., Paris, 1970, p. 50, PL. XI, fig. 15 .

فى أكثر من موقع ، على التــلال والهضـــاب ، العديد من الجبانات الميجاليثية ، التى تم تشييد مقابرها بواسطة عدد من بلاطات الحجر الجيرى الأملس تم غرزها فى التربة على هيئة صندوق أو « خزانة حجرية» مطمورة ، ذات أضلاع أربعة • ضــلع منها هو دائما من بلاطة أصغر حجما ، فتبدو المقبرة فى شـــكل شبـــه منحرف • وفى مرس Mers ، عند الكيلو ١٤ على الطريق بين طنجة والرباط ، أخذت هذه التكوينات هيئة الأكواخ الضيقة ، والتى تســد فتحتها بلاطة ، دعمت بكتل حجرية ( لوحة ١٧ وشكل ٣ ) وبالنظر لضيق

**لوحـــة ١٧**

مقبرة من نوع الخزائن المطمورة

( مرسى ، طنجة المغرب الأقصى )

المقبرة وهيأتها العامة ، كان المتوفى يوضـــع فيها فى رقدة مثناة • لذلك فى الحالات التى تم فيها العثور على هياكل عظمية فى مواضعها ، وجدت فى حالة حفظ سيئة • وعثر فى بعض الحالات عـــلى بعض الأدوات البرونزيـــة فى صحبـــة المتوفى ، فهى لذلك تؤرخ بعصر البرونز للشمال الأفريقى •

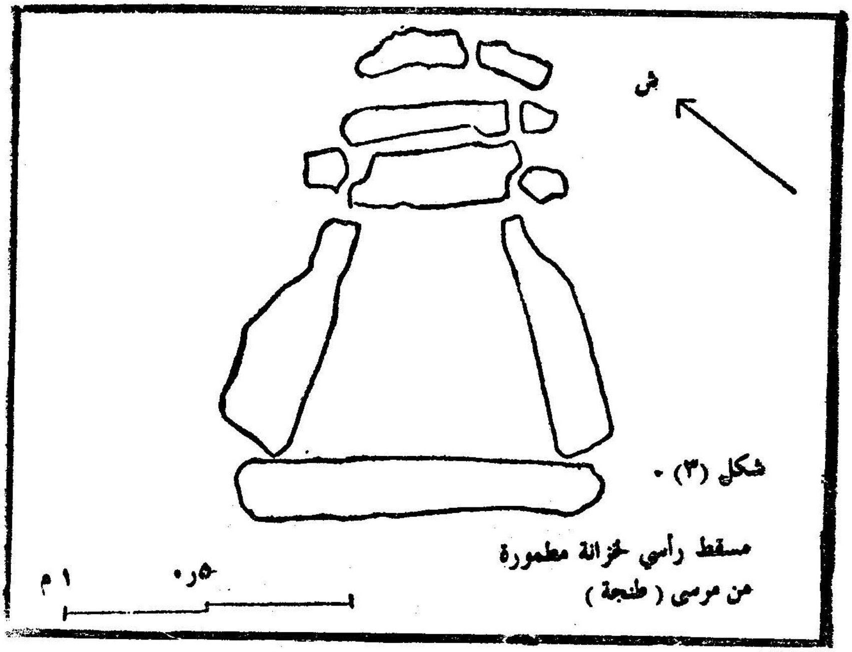


شكل (٣) .

مسقط رأسي لخزانة مطمورة من مرسى ( طنجة )

يبقى نمط آخر من المقابر الميجاليثية ، وعلى ما يبدو أن هذا النوع كان أكثر ارتباطا بالجنوب الصحراوى . ويعرف باسم الشوشية Chouchet ، وينتشر فى مناطق الجنوب من ليبيا والجزائر . والشوشية عبارة عن بناء شيد على سطح الأرض من قطع الحجارة ، اسطوانى الشكل يشبه فى منظره فوهة البئر ، ويتم تشييد حائطها الخارجى بعناية فائقة ، ويتراوح ارتفاع هذا الحائط عن سطح الأرض ، من متر الى متر ونصف ، بينما يبلغ محيطه ما بين ثلاثة وخمسة أمتار تقريبا ( شكل ٤ ) .

وقد توفر للباحث تفقد بعض ناذج هذا النوع ، فى منطقة

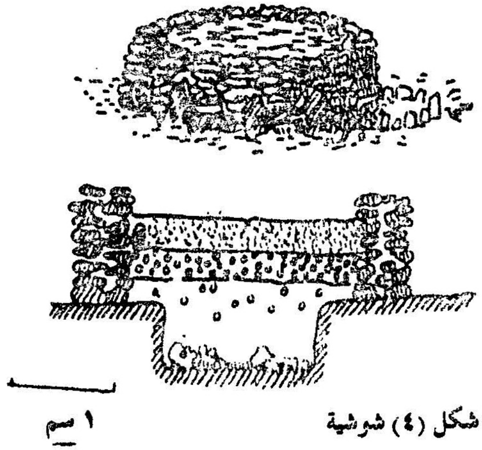


شكل (٤) شوشية
من Adrar
Ahnet غرب الصحراء الكبرى
عن Th. Monod

« وادى الآجال »(*) من نواحى فــزان ، بين جبــال مرزق وأقليم المزلاف ، جنوب ليبيا . واستلفت نظر الباحث أن قلة من هذه المقابر

---

(*) تنسب هذه التسمية الى أهالى فــزان ، وذلك بالنظر الى الكثرة العددية الهائلة للمقابر الحجرية الموجودة فيه ، والتى تنتشر على السفوح المنحدرة نحــو باطن الوادى . لجبــال حمــادة مرزق ، بطول الوادى . وتنسب هذه المقابر الى الجــرامنت وهم عناصر شاع ذكرها

فى التاريخ الليبى القديم ، وسكنت وادى الآجال . ونواحى أخرى من فزان . وتحدث عنهم هيرودويت ووصف عرباتهم التى تجرها الخيول .

عن الجرامنت وأصلهم انظر مقالة :

فوزى فهيم جاد الله ، « مسائل فى مصــادر التاريخ الليبى قبــل هيرودوت » بحث منشور فى مجــلد « ليبيا فى التاريخ » نشر الجامعــة الليبية ، كلية الآداب ، المؤتمر التاريخى ، ١٦ ــ ٢٣ مــارس ١٩٦٨ ، بنغازى ، ص ٤٦ ــ ٧٣ .

تم تسقيفها بقطع الحجارة ، مما جعل المقبرة أقــرب ما تكون الى الشكل الهرمى ، ( لوحة V ) •

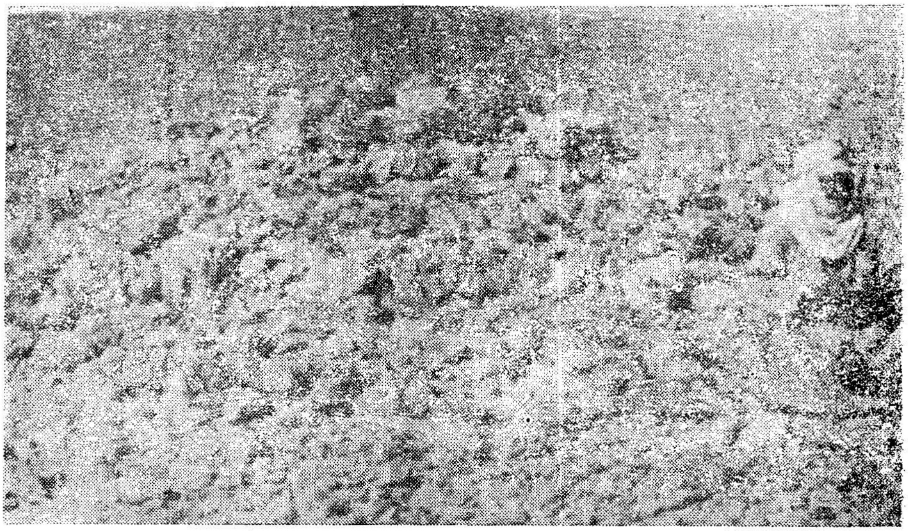

**لوحـــة V**

نموذج لشوشية مسقوفة

( وادى الآجال • فزان جنوب ليبيا )

أما فى شرق القارة ، فيوجد فى أثيوبيا أجمل الصخور القائمة ، من نوع menhir وتعتبر أثيوبيا من هذه الناحية ، أكثر بلدان أفريقيا ثراء فى هذا النوع من الميجــاليث • وتتميز صخور أثيوبيا القائمة ، عما عداها، بما تحمله من زخارف ونقوش ( شكل ٥ ) •

وفى بقية أقطار أفريقيا ، يحظى كل قطر من أقطارها ، بنصيب قل أو كثر ، من تكوينات الميجاليث • وهى فى عمومياتها لا تخــرج عن النماذج التى ذكرت فى هذه الدراسة • غير انه فى الســنغال

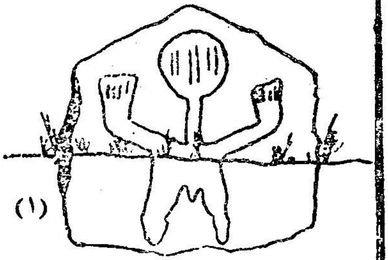


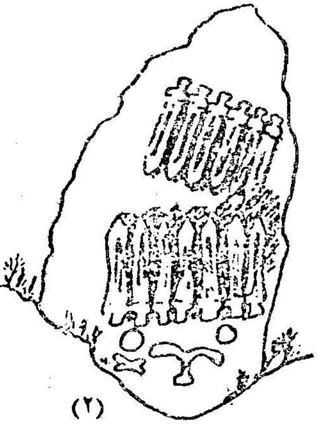


شكل (٥)
منهير من أثيوبيـــا
١ – منهير مطمورة إلى النصف من
سانبو Sanbo بارتفاع ٢٠ر١م ،
٢ – منهير من تيا Tiya مزينة بالخناجر بارتفاع ٥٠ر٢م
عن : H. Neuville

حاول أحد الباحثين(٧) أن يستخلص ، من بعض نماذج menhir تقع فيما بين دكار وبماكو ، علاقة مزعومة ، بين توجيه صفوفها وبين المسار الشمسى .

* * *

وفى مصر تعتبر الافادات التى أشـــارت الى وجود تكوينات ميجاليثية قليلة . وهى فى مجملها لا تعـــدو أكثر من ذكر لوجودها وتعيين أماكنها . وأولى هذه الاشارات ما أفـــاد به دى مورجـــان Morgan ( de ) (٨) ، عن وجـــود تـــكوين ميجـــاليثى شرق مدينـــة أدفو .

---

(7) Jounne, ( Dr ), Monuments mégalithiques au Sénégal, Bul. Com. Hist., A.C.F., 1916 — 1920, ed. Larousse. Paris .

(8) Morgan, J. de, « Recherces sur Les origines de L'Egypte », T.I, L'age de La pierre, et Les métaux, Paris, 1890, fig 598 .

اما الاشارة الثانية ، فجـاءت من جـانب بوفيـة — لابيير Bovier - Lapierre في ثنايا تقريره[٩] ، عن موقع حلوان العمرى ، جنوب القاهرة • فقد أشار الى وجود نماذج من الجشوات tumulu ، اعتقدانها من أجل استخدامات شعائرية ، تتعلق بمجموعتين من المقابر كشف عنهما فى منطقة وادى حوف • ثم عاد بوفييه — لابيير مرة ثانية ، وأشار الى وجود نفس هذه التكوينات الميجاليث جنوب مدينة أسوان[١٠] •

فاذا كان الأمـر كما يعتقد بوفيه — لابيير ، نكون بذلك ازاء تحديد تقويم زمنى لعمر نوع من الآثار الميجاليثية ، فى مصر ، وهى الجشوة ، فهى اذن ترتبط بمرحلة العصر الحجرى الحديث ، ويبدو انها استمرت حتى عصر حضارة نقادة على أقل تقدير • ذلك انـه فى منطقة حفائر بترى Petrie فى نقادة — محافظة قنا — وبالتحديد جنوب الجبانة الكبرى ، التى يطلق عليها new rac ، والى الجنوب من أحد الأهرامـات هناك ، يعرف بهـرم الزويدة ، نسبة الى الناحية ، وجد تكوينان من نوع الجشوات tumulu يبلغ ارتفاع الواحد منهما نحو خمسة أمتار ، بينما القطر عند القاعدة يقدر بحوالى ٢٠ مترا • ( شكل ٦ ) •

كان هذان التكوينان ، ضمن الأهداف الرئيسية ، التى من أجلها تشـكلت ، بعثـة أثريـة ، من قسم التاريخ ، بكلية آداب جـامعة الاسكندرية ، وذلك فى شتاء عام ١٩٨١ ، باشراف الأستاذ الدكتور رشيد الناضورى ، وكان الباحث أحد أفرادها •

---

(9) Bovier - Lapierre, R.P., « Une mouvelle station néotithique ( EL Omari ) au nord d'Helouan, Cong. Int. de Geog., Le Caire, 1925, Compte Rendu, IV. pp. 262 — 282, Le Caire, 1926, pp. 277 — 81 .

(10 ID., Industries Préhistoriques dans L'ile d'Eléphantine et aux environs d'Assouan, B.I.E., XVI, 1934, p. 125 .

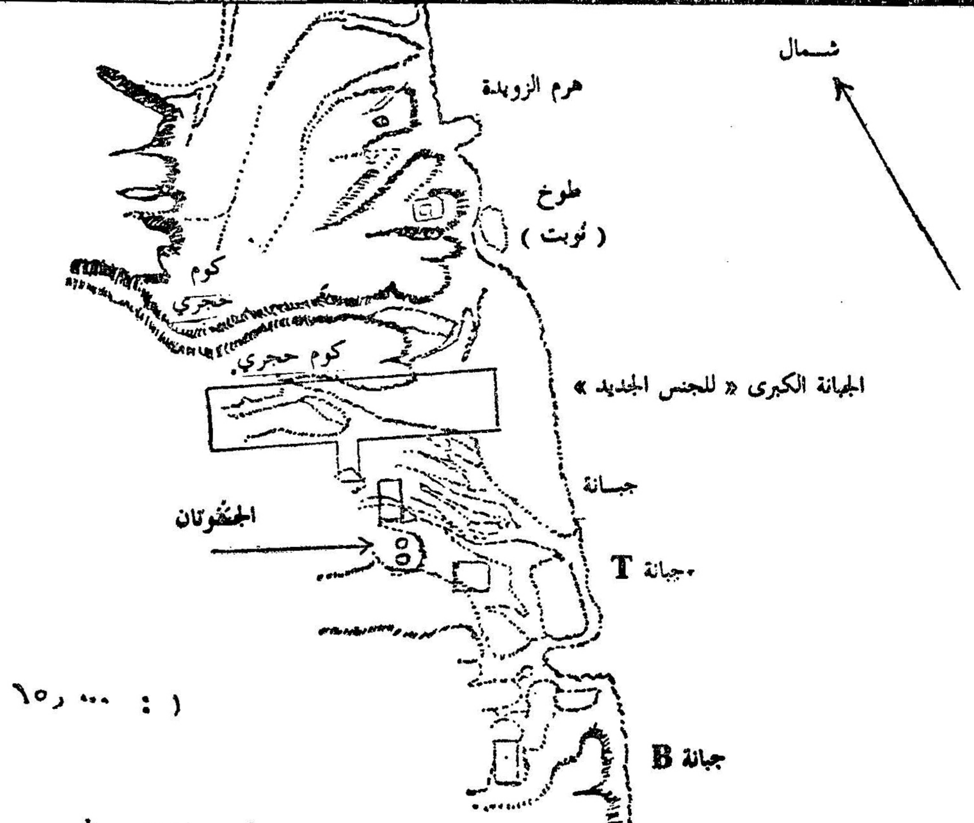


عن : Petrie بتصرف

شكل (٦)

كان الاعتقاد لدى البعثة ، ان الجشوتان قــد تعلوان مقبرتين متميزتين ، تنتميان بطبيعة الحال لجبــانة نقادة ولعصرها • وبدأت أعمال التنقيب فى الجشوة الجنوبية ، وكان من الملاحظ ان تكوين الجشوتين ليس من رديم من قطع الحجارة وحصى ورمال ، وانما اقتصر فقط على قطع الحجارة المختلفة الأحجام • وتم رفع قطع الحجارة لفتح شق اخدودى ، من أحد جوانب الجشوة ليمــكن الوصول الى باطن الجشوة ، فى نقطة بمثابة المركز منها • ( لوحة ٧١ و أ ) •

**لوحــة ٧١ « أ »**

الشق الاخدودى الذى فتحته بعثة حفائر جامعة الاسكندرية ( سنة ١٩٨١ )
فى جانب من الجشوة الجنوبية فى ناحية نقادة ــ محافظة قنا

وعندما وصل العمل الى مستوى الأرض ، بدأت أعمال الحفر ، بواسطة أدوات الحفر التقليدية ، وقد اتضح ــ من اللحظة الأولى ــ

ان الأرض بكر ، ولا توجد دلائل تشير الى انها حفرت من قبل • وكانت طبيعة الأرض شديدة الصلابة ، ومع ذلك كان على البعثة أن تتأكد • واستمرت أعمال الحفر بصعوبة شديدة لحفر خندق مربع ، بطول متر للضلع ( لوحة VI ، ب ) وعند عمق متر ونصف من مستوى سطح الأرض • وأجهتنا كتلة صخرية صلبة ، استحال ازاءها استمرار الحفر •

**لوحـــة VI (( ب ))**

الخندق المربع الذى حفرته البعثة المذكورة
فى التربة أسفل الجشوة

واستعانت البعثة برأى جيولوجى هيئة المساحة بمحافظة قنا ، فأكدوا صدق استنتاجنا وكان واضحا ان الجشوة أقيمت على أرض بكر لم تحفر من قبل •

بعد ذلك انتقل العمل الى كشف المنطقة التى كانت تفصل بين الجشوتين ، وكانت المفاجأة ، اننا عثرنا على ست دفنات سطحية فقيرة ، لم يتبق من أصحابها سوى هياكلهم العظمية وكان من الواضح أن الدفنات خالية من أى محاولات تكفين ، وانها لم تزود بأى منقولات جنائزية والغريب فى أمر هذه الدفنات ، انها لم تتبع توجيها معينا فبعضها وجه نحو الشمال ، وبعضها الآخر نحو الغرب ، وكان الأمر الظاهر هو استغلال مساحة المكان المحدودة والمحصورة بين الجشوتين فى ترتيب هذه الدفنات • أما عن وضعية المتوفى ، فكانت الهياكل العظمية ممدة ، على الظهر ، وهى بذلك تخالف الوضعية التى شاعت فى عصور ما قبل التاريخ ، والمقصود هو وضع القرفصاء أو الوضعية الجنينية •

ويعتقد الباحث — والحال هكذا — ان هذه الدفنات ليست بذات صلة بالجشوتين ، وهى معدومة الصلة بعصر حضارة نقادة لعدم أتباعها وضعية وعادة الدفن كما كشفت عنها مقابر نقادة • وأغلب الظن انها جاءت فى مراحل لاحقة ، قد لا تكون موغلة فى الزمن ، ولكنها على أى حال قبل العصر الاسلامى •

أما فيما يتعلق بالجشوتين ، يعتقد الدارس أنهما أقيمتا ، ليكونا بمثابة علامة دالة على منطقة الجبانة • والمقصود هنا ، جبانة عصر حضارة نقادة • وهى عموما وظيفة تزكيها الشواهد من موقع « حلوان العمرى » ومواقع أخرى ورد ذكرها •

وقد تجدر الاشارة الى أن هذا النوع من الآثار الميجاليثية ، يبدو كونه مألوفا • كلما أخذنا فى الاتجاه نحو الجنوب • ففى رحلة بواسطة الطريق البرى بين مدينتى اسنا وادفو ، والواقع شرق النيل ، لاحظ الدارس الكثير من الجشوات ، والتى تماثل فى هيأتها

جشوتا نقادة ، ولكن بأحجام تقل عنها • والواقع ، يبدو أن الأمر يحتاج الى محاولة خاصة لتقصى حقيقة هذه الآثار ومدى ارتباطها بمواقع جبانات عصر ما قبل الأسرات فى مصر •

* * *

بهذه الدراسة الموجزة للآثـار الميجاليثيـة ، يتبين أن نماذجها المتنوعة ، لم تكن قاصرة عـلى جهة واحدة دون غيرها ، من جهـات العالم القديم • وأنها أخذت شـكل الظـاهرة العامة ، التى عرفتها مجتمعات ما قبل التاريخ ، شأنها فى ذلك شأن ظواهر أخـرى ، كان لها صفة العموم •

وقد يعود ايثار بعض الأقاليم لنماذج خاصة من آثار الميجاليث ، على غيرها ، الى اختلافات عرقية بين الجماعات ، واضعين فى الاعتبار طبيعة الأقليم البيئية والجغرافية الى حد ما •

وفى اعتقاد الدارس انـه فى الامكان اعتبـار هذه الظاهرة ، تطورا طبيعيا لعادة مألوفة لدى انسان العصور الحجرية ، لاستخدام مادة الحجر • وفى ضوء ما تكشف ابان العصور التاريخية ، بعد ذلك نلحظ أن الانسان لم يتعامل مع الكتل الحجرية الضخمة — فى أغلب الحالات الظاهرة — الا بدافع من وازعين :(*)

— وازع دينى ، بتشييده منازل الآلهة وأماكن العبادة •

— ووازع الخلود وشواغله المتعلقة بعالم ما بعد الموت •

فاذا ما وضعنا ذلك موضع الاعتبار ، أمكن على ضوئه تفسير هذه الآثار الميجاليثية • فيمكن النظر الى المناضد الصخرية dolmen

(*) فى الواقع هناك وازع ثالث ، وهو وازع الحمايـة والدفاع ـ ولكن هذا المعنى يخرج عن نطـاق البحث ، الذى استهدف على وجـه الخصوص ، دراسة لظاهرة آثار صخرية ، لا يتضح لها فائدة عمليـة مبـاشرة .

بكل طرزها من جثوات tumulu ودوائر الأحجار Cromlech الى باقى النماذج المحلية التى عرفتها أقطار شمال أفريقيا ، يمكن النظر اليها جميعا على كونها استجابات لشواغل العالم الآخر ، عالم ما بعد الموت ، وشواغل البعث والخلود .

كما يمكن أيضا ، النظر الى النوع الآخر من الميجاليث ، من نوع الصخر القائم menhir كاستجابة لمتطلبات العبادات والطقوس الشعائرية ، وعالم الآلهة . ومما يزكى من مصادقية مثل هذا التفسير ، ان هذا النوع من الميجاليث ، أقيم فى أغلب حالاته ، فى أماكن خلوية مكشوفة مما يمكن اعتباره على انه رغبة فى افساح المجال أمام الجماعات من أداء طقوسها ، ويمكن افتراض أن ذلك كان يتم فى أوقات معينة مقصودة ، تتوافق مع أوضاع خاصة لبعض الأجرام السماوية .

وفى ختام بحثى هذا أتوجه بوافر الشكر وعميق الامتنان لأستاذى الكريم أ. د. عبد العزيز صالح لما أسداه لى من توجيهات أثناء اعداد هذا البحث .

## Les mégalthes en Afrique

**Resumé :**

Les Populations préhistoriques ont usé d'une grande variété de mégalithes. Les plus simples sont des tas de pierres ou de terre : tumulus. Des monments constitués par des dalles Reposant sur des piliers ou orthostates ; formant des chàmbres sépulerales, généralemet recouvertes des tumulus, ce sont les dolmens. D'autres monuments mégalithes formés d'un seul bloc de piérre, brut ou grossiérement aménagés, fichés, verticalement dans le sol, ce sont les menhirs. Les menhirs sont parfois rangés en ligne ou disposés en cercle. Leur destination était trés p robablement religieuse .

Ces formes mégalithes couvrent de trés vastes etendues de l'Ancien Monde, de rivages Atlantiques, de l'Europe Jusqué aux littaraux pacifiques de l'Asie, de la Scandinvie jusqu' à Afrique. Les mégalithes africains, malgré leurs parentés avec les constructions européennes, relévent d'une inspiration proprement africain. Les modalités que revêtent les manhirs, dans leur forme ou leur ornementatin l'édification des cerceles de pierres et des chouchets sont typiquement africains .

Les mégalithes jalonnent problement la période qui va du Néolithique ancien à la fin de l'Age du Bronze. On a employé des mégalites en Inde à l'epoque de l'Age du fer, en Island orientale, en Afrique au xlx siécle .

En fait, les mégalithes si differents par la date ou, le rituel qu'il est impossible de fuire une synthése de leur structure . On y retrouve frequemment un mobilier funéraire qui permet de les rapporter à faciés culturel .

On doit ajouter que Ces megalithes prouvent simplement l'importance du rôle de ces formations de pierre, et la Volonté de homme préhistorique à une époque ou à une autre, de construire de semblables demeures pour ses morts .

En Egypte quelques modéles de ces mégalithes se trouvaient à Helouan, à Naggada, à l'est d'Edfou, au sud d'Assouan, c'étaient les tumulus .

En Février 1981, l'auteur était un des membres de l'expédition du Faculté des lettres de l'Alexandrie à Noggada, pour certifier deux tumulus au sud grand tombe « neu race » de fouilles de Petrie .

on s'est affirmé que ces tumulus, étaient établis sur un Sol vierge .

On croit que ces mégalithes ont été fondés comme signe pour indiquer la zone des tombeaux .

# التنافس اليابانى الأنجليزى في سوق المنسوجات القطنية المصرية

## ١٩١٤ ــ ١٩٣٩

**دكتور أحمد الشربينى السيد**

كلية الآداب ــ جامعة القاهرة

لا ريب ان صناعة المنسوجات كانت فى مقدمــة الصناعات التى شهدت الثورة الصناعية فى انجلترا رواجا لها ، حتى اتسعت بشكل حث بريطانيا على اقامة نظام عالمى على مبدأ التخصص فى الانتاج فى اطار تقسيم العمل الدولى يرتكز على الحرية الاقتصادية كبديل لسياسة التجاريين ، حتى تتمكن من توفير المواد الخام لهذه الصناعة النامية ، والأسواق اللازمــة انتاجها •

وبينما كانت بريطانيا تسعى لارساء قواعد الحرية الاقتصادية ، قامت مصر فى عهد محمد على بارساء دعائم نظــام اقتصادى ، نقل الاقتصاد المصرى من اقتصاد معيشى الى اقتصاد سلعى يقوم عــلى المبادلة ، نمت فى ظله صناعة منسوجات ، ووجدت فى سوق الولايات العربية المشرقية مجــالا لها ، فادركت بريطانيا أن فى نموها فقدان المنسوجات البريطانية ، لأهم أسواق الدولة العثمانية • ومن هنا كان تزعمها حركة ضرب المشروع السياسى لمحمد عــلى فى سنة ١٨٤٠ ، واجبار مصر عــلى القبول بمعاهدة بالطــه ليمان ــ التى سبق ان أهملتها من قبل « سنة ١٨٣٨ » ــ والتى لم يــؤد التسليم بها الى

قوقعة طموحاتها داخل حـدودها الطبيعيـة فحسب ، بل والى فتح أبوابها على مصراعيها أمـام المنتجات السلعية العالمية التى جاءت المنسوجات البريطانية فى مقدمتها ، لتغمر السوق المصريـة بمرور الوقت فى ظل التعريفة الجمركية القائمـة ـ التى لم تتجاوز ٨٪ عـلى الواردات ـ التى مكنتها من خوض منافسة غـير متكافئة مع الانتاج الحرفى المصرى ، بعد أن غابت تجربة محمد على الصناعيـة عن الوجود ، منذ ان اندمجت مصر فى السوق العالمية وأصبحت تمثل احدى وحداتها المتخصصة فى زراعة القطن وتصديره •

وقد قامت فى اطار هذا الاندماج صناعات تجهيزيـة وتحويلية حول محصول القطن ، توافرت لها الحماية التى لم تتوفر لغيرها من الصناعات السلعية ، ولذا فشلت الأخيرة فى ان تمتد بجذورها فى المجتمع ، لعجزها عن التغلب عـلى المعوقـات التى تواجـه الصناعة الناشئة عادة ، وهذا ما انطبق عـلى صناعة النسيج المصريـة ، التى افتقدت الحماية التى سـاهمت فيها سلطات الاحتـلال ، حتى نهاية عشرينات القرن الحالى •

فمما لا شك فيه أن سلطات الاحتلال ، عملت منذ أن وطئت أرض مصر على حسم قضية تخصيص مصر فى انتاج القطن ، مع الاحتفاظ بتخلفها الصناعى ، ولهذا تصدت لمحـاولة اقامة صناعة منسوجـات مصرية ـ وان كانت برؤوس أموال أجنبية ـ عند منعطف القـرن حيث قـامت فى سنة ١٩٠١ ، بفرض رسم انتاج عـلى المنسوجات المحلية مساو لرسم الوارد الذى كانت تتحمله مثيلاتها الأجنبيـة ، مزيلة بذلك أى أثر للحمـاية التى يمكن توفيرها للانتـاج المحـلى ، مما جعله يدخل فى منافسة غير متكافئة على الاطلاق مع المنسوجات الأجنبية ، وبخاصة البريطانية • مما عرض صناعة النسيج المحليـة للاعياء الشديد ، حتى اندلعت الحرب العالمية الأولى ، ووفرت لهـا

نوعا من الحماية الطبيعية ، فى حين سيطرت المنسوجات البريطانية على السوق المصرية ، حتى بلغت نسبتها الى جملة استهلاك مصر فى سنة ١٩١٣ حوالى ٨١٫٨٪[١] .

وفضلا عما ترتب على الحرب من خلق قدر من الحماية الطبيعية للمنسوجات المصرية ، فقد أعادت ظروفها أيضا ترتيب موازين صناعة النسيج على المستوى العالمى بين الشرق والغرب . فلم تؤد ظروف الحرب الى عزل بريطانيا عن أسواقها الشرقية — بالشرقين الأقصى والأدنى — لصعوبة المواصلات ، فحسب بل أدى انشغالها بالحرب ومتطلبات المجهود الحربى — بعد أن أصبح لزاما عليها سد حاجات الحلفاء — الى افساح الطريق أمام بعض الدول بمنطقة الشرق الأقصى « الهند ، الصين ، واليابان » لهذه الصناعة ، بشكل لم يفض الى فقدان لانكشير لاهم اسواقها بتلك المنطقة فحسب ، بل قدمت هذه المتغيرات اليابان كعملاق صناعى آسيوى ، راح يزاحم بريطانيا فى أسواق منسوجاتها المختلفة بما فيها مصر[٢] .

فقد استغلت اليابان انشغال أهم الدول الأوربية المصنعة للمنسوجات بالحرب ، ودفعت بمنسوجاتها التى كانت ما تزال فى أطوارها الأولى ، الى مناطق بالسوق العالمية ، كانت أشد ما تكون حاجة اليها ، مهما اختلفت نوعياتها . وخرجت اليابان من ذلك متخطية فترة التجارب الصناعية ، ومطورة نمط انتاجها الصناعى بنجاح . وقد كانت مصر أحد حقول التجارب لصناعة المنسوجات اليابانية أثناء الحرب ، حيث سوقت بها المنتجات اليابانية ، على الرغم من الصعوبات التى اعترضتها ، والمتمثلة فى غياب نظام للمعاملات

---

(١) البيان الأول ، ص ٣٢ .

(2) F.O. 371/19049, From Hafez Afifi to tewfiek Nasim, Cairo, 5 June 1935, p. 122 .

بالاعتمادات بين البلدين ، فى وقت كان فيه التعامل نقدا من الصعوبة بمكان على التجار(٣) .

ولما كانت المنسوجات وبخاصة القطنية منها ، تعد من أهم الصادرات البريطانية التى تحظى برواج بالغ بمنطقة الشرق الأقصى ، والتى تعد مصر من أهم مراكز توزيعها ، كان منتظرا أن تشهد سوقها صراعا حارا بين النوعيات البريطانية واليابانية ، خصوصا أن بريطانيا أخذت تعد العدة لمناهضة الوجود اليابانى ، الذى فوجئت به بعد الحرب فى أسواقها الشرقية . ولذا نقضت فى سنة ١٩٢٠ المحالفة التى كانت أسبق الدول الى عقدها مع اليابان فى أوائل القرن العشرين(٤) .

وبينما كانت بريطانيا تتأهب لمواجهة المنافسة اليابانية ، كان هناك تحول عالمى عن الحرية الاقتصادية بعد أن ساد أسلوب الرقابة الاقتصادية المنظم ، باقامة الاتحادات ، للاصلاح الاقتصادى والمالى بعد الحرب — واذا كانت الدول المتحاربة قد فرضت نوعا من الرقابة والاشراف على القطاعات الاقتصادية ابان الحرب ، فذلك كان تحت ضغط الحاجة للمواد الغذائية والمواد الخام وغيرها — لاعادة الانتاج والاستهلاك الى حالتهما الطبيعية . ولهذا ساد العالم نوع من حرب الحواجز ، لتعويض اعباء الحرب بتقييد الواردات ، وتجنب مغبة ندرة البضائع بالأسواق ، وهبوط أسعار العملة وفروق أسعارها

---

(٣) مجلة الغرفة التجارية المصرية ، السنة ٣ ، العدد الأول ، يناير ١٩١٨ ، ص ٣٥ ، الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٣٤٩١ ، ٢٤ أبريل ١٩٣٤ « الوفد اليابانى التجارى والعلاقات التجارية بين مصر واليابان » .

(٤) يونان لبيب رزق وآخرون : أوربا فى عصر الرأسمالية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٣١٢ .

عالميا ، وحماية المنتجات الزراعية بتحريم الصادرات أو تقييدها • وهذا ما دفع الدول الى تقييد مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[٥] •

أما مصر فلم تحد عن الحرية الاقتصادية ، لارتباطها بمعاهدات ، نصت على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، لم يكن قد انتهى أجلها بعد • وكانت هذه المعاهدات تمثل العقبة الكؤود أمـــام بريطانيا ، لاتخـــاذ اجراءات فعالة لمواجهة التحدى اليابانى ، لأن ما كانت تتطلع اليـــه بريطانيا من ميزات تحت أى ضغط كان ، فى الظروف القائمة ، كان يجعل الدول الأخرى ـــ التى تربطها بمصر معاهدات تجارية ـــ تتمتع بها بشكل تلقائى • ومما يجعل الفـــائدة المرجوة من وراء مواجهـــة المنافسة اليابانية محدودة ان لم تكن معدومة •

لذلك ظلت بريطانيا طيلة العشرينات مكتوفة الأيدى فى مواجهة اليابان • ومن ثم كانت حصتها بالنسبة الى جملة استهلاك مصر من المنسوجات فى تراجع مستمر ، بعكس حصة اليابان • فبينما هبطت حصة بريطانيا الى جملة ما تستورده مصر من منسوجات قطنية من ٨١٫٨٪ فى سنة ١٩١٣ الى ٧٧٫٥٪ فى ســـنة ١٩٢٤ ثم ٤٥٪ فى سنة ١٩٢٩ ، ارتفعت حصة اليابان من لا شىء الى ٤٪ ثم ١٧٫٤٪ فى السنوات ذاتها ، كما سيأتى توضيحه بالبيان الأول •

وتعزى الزيادة الواضحة فى حصة اليابان على مدى العشرينات ، الى الدراسة اليابانية المتأنية للسوق المصرية ، والعمل على اقامـــة دعائم ثابتة بها ، توفر نوعا من الحماعية والرعاية لمصالحها ، بسوق جديدة ، لم تتمتع فيها بأية تسهيلات ، فى حين قام بها مركز التجار البريطانيين على الضمانات والحماية التى توافرت لهم ، هذا فضـــلا

---

(٥) صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ١١ ، العدد الأول ، يناير ١٩٣٥ ، ص ٧٤ .

عن وفرة المعلومات التجـارية التى كانوا يحصـلون عليها بواسـطة قناصلهم أو مكاتبهم السياسية ، والتسهيلات الائتمانيـة التى قامت عليها فروع البنوك الانجليزية الكائنة بمصر[٦] .

ولم يتم الاهتمام اليابانى بالسوق المصرية ، بشكل عشوائى ، بل كان جزءا من مخطط يابانى يهدف الى السيطرة على منطقة الشرق الأدنى بما فيها المنطقة العربيـة . ومن ثم لم تكن السوق المصريـة مستهدفة لذاتها ، لتكون وحدة استهلاكية للمنسوجات اليابانية ، بقدر ما كانت مستهدفة لتكون مركزا لتوزيع السلع اليابانيـة فى أفريقيا العربية ـ شمال أفريقيا والسودان ـ وبقيـة دول الشرق الأدنى حتى تركيا . ولذلك عينت اليابان قنصلا لها ببور سعيد فى سنة ١٩١٩ ـ وكان الأول بتلك المنطقـة لتوفـير الحماية لسفنها أثنـاء مرورها بالقناة ـ وعينت قنصلا عاما بالاسكندرية فى سة ١٩٢٦ . كما أنشأت فى ١٢ يوليو ١٩٢٦ فرعا بالاسكندرية ، لبنك يوكوهاما اليابانى ليعمل على توفير قدر من التسهيلات الائتمانية اللازمة للتجـار اليابانيين بمصر . كذلك فكرت اليابان فى انشاء مفوضية بالقاهرة ـ لتوفـر الحماية لتجارها ، وتفاوض الحكومة المصرية على معاهدة تجارية بعد ١٧ فبراير ١٩٣٠ ، تقوم على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ـ الا أن تنفيذها تلكأ الى منتصف الثلاثينات ، للسياسة الاقتصادية الانكماشية التى انتهجتها اليابان فى فترة التضخم ( ١٩٢٧ ـ ١٩٣١ ) ثم أزمـة الكساد العـالمى ، ومـا نجم عنهما من احجـام اليابان عن تمويل المشروعات التى تحتاج الى دعم مالى[٧] .

---

(6) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese trede Raivalry in The Middle East in the Inter - war period. st. Antony's Middle East Monographs ( University of oxford ) Ithaca Press London, 1986, p. 70.

(7) Ibid, pp. 70 — 72 .

كذلك مهدت اليابان — فى الوقت الذى قامت فيه بالاجـراءات السالفة — لسياسة الغمر التى مارستها تجاه السوق المصرية قبـل نهاية العشرينات ، وحتى منتصف الثلاثينات • ففضلا عن التسهيلات الائتمانية والتحويلات والمعلومـات التجـارية ، التى قـام عليها بنك يوكوهاما والقنصل العام بالاسكندرية والمكاتب السياسية ، قـامت المعارض اليابانية فى القاهرة منذ سنة ١٩٢٧ بعرض السلع المختلفة ، تحت رعاية وزارة التجارة اليابانية والمتحف الصناعى التجارى • كما أخذ الوكلاء اليابانيون بمصر يجـرون اللقاءات المستمرة بين التجـار المحليين واليابانيين ، لتسهيل عقد الصفقات التجارية بينهما(٨) •

ونتيجة لهذا الجهد تضاعفت حصة اليابان بالنسـبة الى جملة اسـتهلاك مصر من المنسوجات القطنية عـلى حسـاب بريطانيا فى العشرينات والنصف الأول من الثلاثينات ، وهـذا ما يوضحه البيان الأول :

(8) Ibid, pp. 84 — 93 ; Hiroshi shimizu : Japan's Middle Eastern Relations From The Meiji period until The outbreak of the pacific war, proceedings of The Eighth inTernational symposium on Asian studies, 1986, Asian Reserch service, Hong kong, p. 727.

## بيان بحصص اليابان وانجلترا الى جملة واردات مصر
## من المنسوجات القطنية

| السنوات | انجلترا ٪ | اليابان ٪ |
|---|---|---|
| ١٩١٣ | ٨١ر٨ | صفر |
| ١٩٢٤ | ٧٧ر٥ | ٤ |
| ١٩٢٩ | ٤٥ر٦ | ١٧ر٤ |
| ١٩٣١ | ٤٢ | ٣٠ر٥ |
| ١٩٣٢ | ٣٩ | ٤٠ |
| ١٩٣٣ | ٢٧ر٣ | ٥٩ |
| ١٩٣٤ | ٢٣ر٢ | ٥٨ر٣ |
| ١٩٣٥ | ١٨ | ٦٤ |

**المصـــدر :**

F.O. 407/218, No. 117, From Simon To Lampson, Cairo, 8 Jan 1935, p. 178.,

المقطم ، عدد ١٨١٨٦ ، ١٨ يوليه ١٩٣٥ « تقرير البعثة الاقتصادية المصرية الى بريطانيا العظمى » ، الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٤٢٣٢ ، ٢ مايو ١٩٣٨ « بيان وزير المـــالية فى مســـألة الرسوم الجمركية عـــلى المنسوجات القطنية » ، صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ٩ ، عدد ٥ ، مايو ١٩٣٣ « الأحوال التجارية فى مصر » معرب ، ص ٧٩٣ .

والنسب الواردة بالبيان توضح استمرار تضاعف حصة اليابان الى جملة واردات مصر من المنسوجات القطنية على حساب بريطانيا فى العشرينـــات ، والنصف الأول من الثلاثينات ، من لا شىء قبـــل الحرب العالمية الأولى . وفى الواقع ان هذا التضاعف لم يتم بشكل عشوائى ، بل نتج عن دراســـة اليابان الدقيقـــة والمتأنيـــة للقوى الشرائيـــة ، والأذواق بالســـوق المصريـــة ، وتقديم نوعيـــات من

المنسوجات ، لم تلائم القوى الشرائية فحسب ، بل ارضت الأذواق المختلفة للمستهلكين المصريين بدقة بالغة .

فلم يغب عن دور صناعة النسيج اليابانية ، ان أسعار الحاصلات الزراعية ، التى تحددها السوق العالمية بتقلباتها الحادة والسريعة ، تؤثر بشكل أساسى فى مستوى القوة الشرائية للغالبية العظمى من المستهلكين المصريين . ولذلك قدمت منسوجات جاءت من حيث السعر اكثر ملاءمة لها عن مثيلاتها الأجنبية . وساعد دور الصناعة اليابانية على تقديم هذا الانتاج الرخيص ، انخفاض تكاليف الانتاج اليابانى ، الذى ساهمت فيه عوامل كثيرة متشابكة .

ففضلا عن اعتماد صناعة النسيج اليابانية على مواد خام رخيصة ( القطن الهندى ، والوقود المنشورى ) كان لها أكبر الأثر فى خفض تكاليف الانتاج ، لعب أيضا انخفاض مستوى المعيشة اليابانى ، وعدم وجود نقابات عمالية ، تتبنى مصالح العمال ، دورا لا بأس به ، فى خفض تكاليف العمالة ـ التى طالت ساعات عملها ، وانخفضت أجورها ـ وبالتالى تكاليف الانتاج(٩) .

كذلك ساهمت الحكومة فى خفض تكاليف الانتاج ، من خلال تقديم الاعانات المالية لاصحاب المصانع والمتاجر ، وكذلك شركات الشحن(١٠) .

ثم جاءت الثلاثينات تحمل متغيرات يابانية ، ساهمت فى مزيد

---

(9) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry, p. 31 .

(١٠) الأهرام ، عدد ١٦٩١٥ ، ٩ يناير ١٩٣٢ « المصنوعات الوطنية ومنافستها »
Hiroshi shimizu : Japan's Middle Eastern Relations, p. 727

من الهبوط المتوالى لأسعار المنسوجات اليابانية ، مما مكنها من الاستمرار فى غمرها للسوق المصرية ، خاصة بعد ان تماشت الى حد كبير مع القوى الشرائية المصرية ، التى أصيبت بهزة عنيفة ، على أثر التقلبات الحادة التى انتابت أسعار الحاصلات الزراعية ابان أزمة الكساد العالمى .

فبينما كانت الطاقة الانتاجية لصناعة المنسوجات اليابانية فى ازدياد — لما طرأ عليها من تطور بزيادة أنوالها من ١٫٣٢٩٫٠٠٠ فى ١٩٠٥ الى ٨٫٢٠٩٫٠٠٠ فى سنة ١٩٣٣ ومغازلها من ٨٫٠٠٠ الى ٨١٫٢٠٩[11] — أصيبت الحركة التجارية بين اليابان ، وأقرب الأسواق اليها ، بالركود الشديد ، لما أصاب الصين من اضطرابات سياسية أثرت على تسويق المنسوجات اليابانية بها ، واتجاه الهند الى رفع الرسوم الجمركية عليها ، مما أدى الى وجود فائض منها ، تراكم بمرور الوقت لدى اليابان ، عملت على تسويقه فى جهات مختلفة ، بأسعار جاءت فى السوق المصرية ، بما لم يتجاوز قيمة المواد الخام[12] .

وساهم فى الهبوط المتوالى لأسعار المنسوجات اليابانية فى ذلك الحين ، خروج اليابان عن قاعدة الذهب فى ديسمبر ١٩٣١ — بعد خروج انجلترا فى سبتمبر ١٩٣١ — وهبوط قيمة الين بالنسبة الى الذهب عنه بالنسبة للجنيه الاسترلينى والجنيه المصرى ، وانتقال

---

(١١) عبد الحليم ابراهيم : المنافسة التجارية بين اليابان وانجلترا ، صحيفة الاقتصاد والتجارة ، السنة ١٠ ، عدد ٣ ، مايو ١٩٣٤ ، ص ص ٢١٠ — ٢١٤ .

(١٢) جان شاتس : نمو التجارة الخارجية ، صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ١٠ ، عدد ٦ ، يونيه ١٩٣٤ ، ص ١١٦٦ ، الأهرام ، عدد ١٦٩١٥ ، ٩ يناير ١٩٣٢ « المصنوعات الوطنية ومنافستها » .

الفارق فى قيمة العملة الى المنتجات • ولذلك جاءت السلع اليابانيــة أرخص بما يتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪ عن مثيلاتها الأوربية ، وبخاصة البريطانيــة(١٣) •

وحتى تشجع الحكومة اليابانية منسوجاتها الرخيصة عــلى غمر الأسواق ، أوجدت نظام تأمين على الصادرات ضد الخطر ، مما شجع المصدرين على المجازفة بسلعهم الى المناطق النائية والتى كانت مصر احداها ، كذلك شكلت طوائف التجار المصدرين الى منــاطق الشرق الأدنى ، ليتحكموا فى حجم الصادرات الى بعض الدول التى هددت بفرض قيود على السلع اليابانية(١٤) •

اضافة الى هــذا عملت اليابان على توفــير نوع من الحمايــة القانونية لتجارتها بالســوق المصرية ، فبعد أن حصــلت مصر عــلى تعريفتها الذاتية فى فبراير ١٩٣٠ ، سرعت الى عقد اتفاق تجــارى مؤقت يجعلها على قدم المســاواة مع غيرها من الدول الأخرى التى أصبحت تربطها بمصر معــاهدات خــاصة ـــ وعــددها اثنتا عشرة دولة ـــ وقعــه مع الســلطات المصريــة القنصــل العــام اليابانى بالاســكندرية « يوكوياما ماسوكى » Yokoyama Masyuki وقــام على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، كما نص عــلى انه لا يعد

---

(13) Hirohi shimizu : Japan's Middle Eastern Relations, pp. 727 — 728 .

عبد الحليم ابراهيم : المنافســة التجارية بــين اليابان وانجلترا ، صحيفة الاقتصاد والتجــارة ، السنة ١٠ ، عدد ٣ ، مــايو ١٩٣٤ ، ص‌ص٢١٦ ـــ ٢١٧ •

(14) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry p. 93 .

منتهيا الا بعد ثلاثة شهور من تاريخ التبليغ عن الغائه من كلا الطرفين[١٥] .

واذا كانت المنسوجات اليابانية قد تمكنت برخصها من الاستمرار فى اجتياحها لسوق المنسوجات القطنية المصرية ، فى ظل الحماية التى توفرت بموجب المعاهدة التجارية المصرية اليابانية ، فالملاحظ أن هذا الاجتياح ما كان ليتم ، لو لم تلائم هذه المنسوجات أذواق المستهلكين على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية .

وجدير بالذكر ان اليابانيين أرسلوا وفودا يابانية للدعاية لمنتجاتهم فى السوق المصرية ، ودراسة حالتها والعمل على تغلغل تجارتهم بها ، والسيطرة عليها بكافة الوسائل الممكنة التى تراها[١٦] . وعلى هذه الدراسة الوافية للسوق المصرية ، وحاجات عملائها ، قدموا نوعيات من المنسوجات القطنية لم تتكلف مصانعهم مشقة فى انتاجها ،

---

(١٥) جدير بالذكر ان حق الدولة الأولى بالرعاية الذى تمتعت به اليابان ، بموجب هذا الاتفاق ، يعد كسبا لم تتمتع به من قبل ، حيث لم تستطع الاحتجاج على فرض مصر لرسوم مانعه على الدخان اليابانى فى سنة ١٩٢٦ بضغط من اليونان وتركيا ، وقد أثرت هذه الرسوم فى قيمة الوارد من الدخان اليابانى ، الذى هبطت قيمته من ١٥٤ر٥١٥ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢٥ الى ٤٧ر٧٣٥ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢٦ ثم ٤٠ر٢٥٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٢٧ ،

Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade, pp. 70 — 72, 101.

(١٦) صحيفة الاقتصاد والتجارة ، المجلد ٣ ، عدد ٣ ، مايو ١٩٢٧ . ص ١٩٤ ، صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ٤ ، عدد ٣ ، أبريل ١٩٢٨ « الوفود اليابانية التجارية » ص ٩٨ ، نفس المصدر ، السنة ١١ ، عدد ٤ أبريل ١٩٣٥ « التجارة الانجليزية فى مصر وطرق احتفاظهم بمراكزهم مقال مترجم للكولونيل جراى » ص ٧٤٦ ، الأهرام ، عدد ١٧٤٩٩ ، ١٩٣٣/٨/٢٦ « البضائع اليابانية فى مصر » ، قيصر بولس جاد الكريم : البضائع اليابانية ، مجلة غرفة القاهرة ، السنة ١٣ ، عدد ٩ ، نوفمبر ١٩٤٨ ، ص ١٠٩١ .

جاءت مغرية السعر ، فضلا عن الألوان التى أرضت الذوق المحلى ، ولذا مال اليها جمهور المستهلكين ميلا كبيرا(١٧) .

وهكذا توفرت للمنسوجات اليابانية بمصر ، ما توفر لغيرها من منسوجات الدول الأخرى من حماية ، وزادت عليها دقة الذوق ، وانخفاض السعر ، مما مكنها من الاستمرار فى تعزيز حصتها بالنسبة الى جملة ما تستهلكه مصر من منسوجات ، وقد بلغ انخفاض أسعار المنسوجات اليابانية حدا دفع القنصل العام اليابانى بالاسكندرية ، الى مكاتبة طوكيو فى ٤ يوليو ١٩٣١ ، مبلغا اياها ، أن البضائع القطنية اليابانية فى مصر آنذاك أرخص بحوالى الثلث « ١/٣ » عنها فى سنوات قليلة مضت ، ولهذا فهى مستمرة فى الاستيلاء على سوق المنسوجات القطنية المصرية(١٨) .

وجدير بالذكر أن الهبوط المستمر فى أسعار المنسوجات اليابانية هدد الكثير من التجار المصريين ، الذين قصروا نشاطهم التجارى عليها ، فكثير ما أدى الهبوط المتوالى فى أسعارها الى تراجع تجار المفرق عن الشراء انتظارا لمزيد من الهبوط ، وتجنيب أنفسهم مخاطر الافلاس ، مما أشاع جوا من المنافسة التى أضرت بجميع التجار(١٩) .

---

(١٧) الكولونيل جراى : التجارة الانجليزية فى مصر وطرق احتفاظهم بمراكزهم ، صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ١١ ، عدد ٤ ، ابريل ١٩٣٥ ، ص ٧٤٦ ، الأهرام ، عدد ١٧٤٩٩ ، ١٩٣٣/٨/٢٦ « البضائع اليابانية فى مصر » .

(18) Hiroshi Shimizu : Anglo - Japnese trade, p. 101 .

(١٩) الأهرام ، عدد ١٦٩١٥ ، ٩ يناير « المصنوعات الوطنية ومنافستها » ، المقطم عدد ١٤١٧٢ ، ١٢ يوليه ١٩٣٥ « الاضطراب فى سوق المنسوجات » .

وبالرغم من الاضرار التى لحقت بكثير من التجار من جراء هذا الهبوط المتوالى فى أسعار المنسوجات اليابانية ، الا أن الاقبال عليها ظل مرتفعا من جانب تجار المانيفاتورة ، على حساب النوعيات الأخرى ، تلبية لرغبة المستهلكين الذين ما انفكوا يقبلون — أمام ارتفاع تكاليف المعيشة — على النوعيات الرخيصة من المنسوجات ذات الذوق الرفيع • ولذلك لم تمثل المنسوجات اليابانية — الدريل والخام على وجه الخصوص — كساء عامة المصريين من الفقراء والفلاحين فحسب بل امتدت اليها بمرور الوقت أيدى أبناء الطبقة الوسطى [٢٠] •

وقد ساهم ارتفاع طلب القطاع العريض من المستهلكين المصريين على المنسوجات القطنية اليابانية ، فى تزايد حصة اليابان باستمرار الى جملة استهلاك مصر من المنسوجات على حساب بريطانيا فى النصف الأول من الثلاثينات بشكل واضح فبينما ارتفعت حصة اليابان الى جملة واردات مصر من المنسوجات القطنية من ٤ر١٧٪ فى سنة ١٩٢٩ الى ٥ر٣٠٪ فى سنة ١٩٣١ ثم ٤ر٥٩٪ فى سنة ١٩٣٣ و ٦٤٪ فى سنة ١٩٣٥ ، هبطت حصة بريطانيا من ٦ر٤٥٪ الى ٤٢٪ و ٣ر٢٧٪ ثم ١٨٪ فى السنوات ذاتها ، كما جاء بالبيان الأول •

ولما تهددت حصة بريطانيا بالفناء أمام سياسة الغمر اليابانية لسوق المنسوجات القطنية المصرية ، كما كانت بالنسبة للاسواق البريطانية الأخرى ، لم يكن من بد أمام بريطانيا الا التحرك على وجه السرعة ، وتغيير سياستها الاقتصادية ، بعد أن اصيبت دوائرها المختلفة بقلق شديد ازاء التحدى اليابانى ، الذى تعدى الأسواق البريطانية الى لندن نفسها • ولهذا قررت استخدام الحواجز

---

(٢٠) المقطم ، عدد ١٢٨٨٢ ، أول يونيه ١٩٣١ « المنسوجات اليابانية » مقال لهارون شويكه .

الجمركية لحماية أسواقها والتراجع عن تمسكها بالحرية الاقتصادية .

ويعد عقد اتفاقات أوتاوا فى سنة ١٩٣٢ ــ على أثر اشتداد الأزمة الاقتصادية العالميــة فى سنة ١٩٣١ ، وانهيار أركان الاقتصاد العالمى فى أوربــا الوسطى ، وخــروج كتلة الاسترلينى عن قاعدة الذهب ــ نهاية لعهد الاقتصاد الحر وبدء الاقتصــاد المقيد ، الذى أخذت به معظم الدول للمحافظة على كيانها الاقتصادى(٢١) .

وفى اطار العلاقات الاقتصادية الجديدة ، راحت بريطانيا تكثف من جهودها ، لمواجهة المنافسة اليابانية بسوق المنسوجات المصرية ، بعد أن استقلت مصر بتعريفتها الجمركية ، وأصبحت لا تربطها بالدول المتعاملة معها سوى معاهدات تجــارية مؤقتة يمكنها الفــكاك منها بسهولة ، مستغلة فى ذلك أسلوب المساومة على استهلاك الأقطــان المصريــة .

فبينما كانت الحكومة المصرية تدخــل من التعديلات الجمــركية ما يوفر الحماية للصناعة المحلية الناشئة ، والتى كانت صناعة المنسوجات الميكانيكية احداها ، وصــلت الى مصر بعثــة بريطانيــة برئاســة أرثر بلفور ، لدراسة حالة سوقها ، والبحث عن أسباب تراجع حصة بريطانيا الى جملة واردات المنسوجات المصريــة ، أمــام النوعيات اليابانية والتوصل الى حلول من شأنها اعادة السيطرة البريطانية على السوق المصرية . وانتهت البعثة من دراستها الى أن تفوق المنسوجات اليابانية ، يرجع لفرق الأسعار بينها وبين النوعيات الانجليزية . فعلى

---

(٢١) عبد الحليم ابراهيم : المنافسة التجارية بين اليابان وانجلترا ، صحيفة الاقتصاد والتجارة ، السنة ١٠ ، عدد ٣ ، مايو ١٩٣٤ صص ٢١٠ ــ ٢١٧ وما بعدها ، صحيفة وزارة التجارة والصناعة ، السنة الأولى ، العدد الأول ، أبريل يونيه ١٩٤٢ ، بريطانيا العظمى وعلاقتها التجارية بمصر ، ص ١ .

الرغم من دقة الصنع والمتانة والجودة ، التى تتمتع بها الأخيرة ، وتقدير المصريين لها الا أن النوعيات اليابانية ، تمتعت بقبول غالبية المستهلكين ، لرخصها الشديد • ولهذا نصح بلفور حكومته بضرورة وضع حد للفارق الكبير فى الأسعار بين النوعيات البريطانية واليابانية ، والا اندثرت الأولى أمام الثانية بالسوق المصرية ، وغيرها من الأسواق البريطانية • وذهب الى انه يجب الا يبحث فى السوق المصرية عن أسباب تراجع تجارة المنسوجات القطنية البريطانية ، بل فى لانكشير ذاتها ، حيث ارتفاع تكاليف الانتاج ، وعجز أرباح الصناعة ، عن اقامة منشآت جديدة أو حتى ادخال تجديدات على الآلات القديمة(٢٢) •

كذلك أشار بلفور لأهمية السوق المصرية ، بالنسبة لبريطانيا ، وطالبها بالاهتمام بها بشكل خاص ، وبأسواق شمال أفريقيا بشكل عام ، لما ينتظرها من نشاط تجارى فى المستقبل ، فيما لو تم تخفيض نفقات الانتاج(٢٣) ، حتى تتماشى الأسعار مع القوى الشرائية لهذه البلدان •

وقد أثارت توصيات بلفور ، اهتمام المسئولين البريطانيين ، الذين راحوا يبحثون أيضا عن أسباب كبوة منسوجاتهم بالأسواق المختلفة بما فيها السوق المصرية ، من جراء المنافسة اليابانية التى اشتدت حدتها فجأة ، ودون مقدمات بعد الحرب العالمية الأولى • فبعد ان كانت بريطانيا تمد العالم قبل هذه الحرب ، بما يزيد على ثلثى « ٢/٣ » حاجته من المنسوجات القطنية ، أصبحت حصتها الى

---

(22) F.O. 371 / 19049, From Afifi To Nassim, Cairo, 5 June 1935, p, 121 .

(٢٣) الأهرام ، عدد ١٦٧٤٧ ، ١٩٣١/٧/٢٤ « مصر وعلاقاتها التجارية مع بريطانيا ، خطبة للسير أرثر بلفور فى برمنجهام ».

جملة احتياجاته فى سنة ١٩٣٥ لا تتجاوز ٣٠٪ مما كان • وانتهت دراساتهم الى أسباب عديدة كانت وراء ذلك ، جاءت ظروف الحرب العالمية الأولى فى مقدمتها ، لما ترتب عليها من نمو صناعات للنسيج فى أهم الأسواق البريطانية ، بعد أن وجهت بريطانيا كل اهتماماتها للمجهود الحربى •

ثم جاء خروج بريطانيا من الحرب منهكة ماليا ، مؤثرا على قدرة أصحاب الصناعة البريطانية — الذين ازدادت حالتهم المالية سوءا منذ سنة ١٩٢١ — على ادخال أدنى تجديدات أو حتى تعديلات بمصانعهم ، لتواكب منتجاتها التطور الصناعى على المستوى العالمى ، وتلائم أسعارها القوى الشرائية بالأقطار الزراعية •

ولخص المسئولون البريطانيون أسباب العجز الذى أنتاب أصحاب الصناعة ، فى الهبوط المتوالى بمدخراتهم ، لارتفاع الأسعار ، وانتشار المضاربة ، وشيوع النزعة الفردية ، التى حالت دون قيام العمل المنظم القوى الذى يتماشى والتطور ، هذا الى جانب ، وجود تنظيم نقابى قوى وفر قدرا من الحماية للعمال البريطانيين — فارتفعت أجورهم ، وانخفضت ساعات عملهم — بشكل انعكس على ارتفاع تكاليف الانتاج الصناعى •

لهذا جاءت أسعار السلع البريطانية بما فيها المنسوجات القطنية ، أكثر ارتفاعا عن مثيلاتها اليابانية ، فى سوق زراعية تعرضت قواه الشرائية للتقلبات التى كانت تنتاب أسعار الحاصلات الزراعية بالسوق العالمية من وقت لآخر ، ولذلك جاءت أسعار المنسوجات اليابانية ، أكثر توافقا معهم عن البريطانية(٢٤) •

---

(24) F.O. 371/19049, From Afifi to Nassim, Cairo, 5 June, 1935, pp. 122 — 123 .

وبذلك وضعت بريطانيا يدها على داء تقهقر حصتها الى جملة ما تستهلكه مصر من منسوجات قطنيـــة ، وكان عليها أن تبحث عن الدواء ، الذى يجنبها مغبة المنافسة اليابانية فى أسواقها المختلفـــة ، بما فيها السوق المصرية ، والذى تحتم عليها التخلى عن مبدأ الحرية الاقتصـــادية ، الذى ظلت تتمسك بـــه حتى ذلك الحـــين ، ولو فى الظـــاهر .

وكان ، ان اتخـــذت بريطانيا اجـــراء فعالا لضرب المنافســـة اليابانية فى عدد من أسواقها ، عندما عقدت فى سنة ١٩٣٢ اتفاقات أوتاوا(٢٥) ، وبموجبها تمتعت المنسوجات البريطانية برسوم تفضيل ، فى المستعمرات والمناطق التى انضمت لهذه الاستراتيجية . واذا كانت الهند قـــد عارضت المؤتمر فى اقـــرار وسيلة لرعايـــة المنسوجـــات البريطانية ، الا انها عندما رفعت الرسوم الجمركية على الواردات فى يوليو ١٩٣٣ ، منحت الواردات البريطانية رسوم تفضيل ، فى حين

---

(٢٥) فى سنة ١٩٣٢ عقد بمدينة أوتاوا مؤتمر لتوثيق وتنمية العلاقات الاقتصادية ، وبخاصة التجارية بين بريطانيا ومستعمراتها ، والدومنيون ، واقر سياسة « التفضيل البريطانى » بمعنى أن تفضل بريطانيا منتجـــات مستعمراتها وأملاكها الحرة على منتجات غيرها من الدول ، فى مقابل ان تحتفظ بريطانيا باســـواق امبراطوريتها لتصريف منتجاتها ، وبشرط أن تراعى بريطانيا فى معاهداتها التجـــارية مـــع الدول الأخـــرى ، أسس الاتفاقات التى عقدت مع بلدان امبراطوريتها ، وادخلت قاعدة التفضيل البريطانى فى نيوفولاند . وسيلان ، وبعض أجـــزاء الامبراطورية لأول مرة فى سنة ١٩٣٢ . فى الوقت الذى ادخلت فيه تعديلات واسعة النطاق على التعريفة الجمركية فى استراليا والهند ، وبولندا ، والصين ومصر ، والعـــراق ، وجدير بالذكر ان فرنســـا اتبعت نظـــاما شبيها لذلك مـــع مستعمراتها ، صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ١٠ ، عدد ٥ ، مايو ١٩٣٤ التعريفة الجمركية والتعديلات التى أدخلت عليها فى ســـنة ١٩٣٣ ، تعريب محمد شوقى » ، صحيفة وزار التجـــارة والصناعة ، السنة الأولى ، العدد الأول « أبريـــل — يونيـــه » ١٩٤٢ « بريطانيا العظمى وعلاقتها التجارية بمصر ، ص ١ وما بعدها .

رفعت الرسوم على المنسوجات اليابانية بنسبة ٧٥٪(٢٦) .

وحتى لا تعكر بريطانيا صفو الأجواء السياسية مع اليابان ، ولكى تجعل الصراع الدائر بينها تجاريا محضا ، دخلت فى مفاوضاوت مع اليابان — بلندن فى أوائل ١٩٣٤ — للتوصل الى حل يحد من المنافسة بينهما ، يقوم على تقسيم أسواق المنسوجات القطنية العالمية فيما بينهما ، بيد ان المفاوضات وصلت الى طريق مسدود ، لتمسك الجانب اليابانى بالا تخرج المفاوضات عن آسواق الامبراطورية البريطانية ، وان تضمن الحكومة البريطانية تنفيذ الاتفاقات التى يعقدها رجال الصناعة البريطانية مع اليابان ، وان نتعهد مع الممتلكات المستقلة بعدم الغاء معاهدات أخرى مع اليابان ، وان لا تزيد رسومها مع بقاء الين اليابانى على مستواه المنخفض . وازاء هذا التشدد اليابانى لم تجد بريطانيا مفرا من التشمير عن ساعد الجد والتصدى للمنافسة اليابانية ، قبل أن تذهب بالبقية الباقية من الوجود البريطانى بالأسواق المختلفة . فحثت الهند على التخلص من المعاهدة التجارية التى تربطها باليابان — وكانت قد عقدت فى سنة ١٩٠٤ — كما انهت المعاهدة القائمة على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين اليابان ، ومستعمراتها الأفريقية ، حتى يتسنى لهذه المستعمرات منح البضائع البريطانية رسوما تفضيلية(٢٧) .

---

(٢٦) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٣٨٢٤ ، ١٨ يولية ١٩٣٥ « تقرير البعثة الاقتصادية المصرية الى انجلترا » ، الأهرام ، عدد ١٧٥٠٧ ، ٣ سبتمبر ١٩٣٣ « أزمة القطن وجهة نظر مستر كلار والمبعوثون التجاريون وتعزيز التجارة المصرية » عبد الله حسين .

(٢٧) المقطم ، عدد ١٣٧٧٣ ، ١٠ مايو ١٩٣٤ « الاتساع التجارى بين بريطانيا واليابان ، الأهرام ، عدد ١٧٥٠٧ ، ٣ سبتمبر ١٩٣٣ « أزمة القطن وجهة نظر مستر كلار والمبعوثون التجاريون وتعزيز التجارة المصرية « لعبد الله حسين ، وعدد ١٧٤١٢ ، ١٩٣٣/٥/٣١ « المنافسة التجارية بين انجلترا واليابان » .

وفى يونيه ١٩٣٤ عقدت الهند ـ بايعاز من بريطانيا ـ اتفاقا تجاريا مع اليابان ، على أساس الحصص ، بموجبه تقرر الا تتجاوز وارداتها من المنسوجات القطنية اليابانية ٤٠٠ مليون ياردة طولية سنويا ، فى مقابل شراء اليابان ١٫٥٠٠٫٠٠٠ بالة من القطن الهندى . والدليل على ان شروط الاتفاق كانت بايعاز من بريطانيا ، قيامها بعد توقيعه ، بعقد اتفاق مع الهند فى ٩ يناير ١٩٣٥ ، تعهدت فيه بزيادة استهلاكها للأقطان الهندية ، فى مقابل تسويق منسوجاتها بالهند(٢٨) .

وهكذا استخدمت بريطانيا الحواجز الجمركية لتضييق الخناق على المنافسة اليابانية بجل أسواقها فى حين ان الحكومة المصرية ، تحملت عبء التصدى للمنافسة اليابانية فى السوق المحلية ، بادخال تعديلات على الرسوم الجمركية ، لحماية الانتاج المحلى من المنافسة الأجنبية ، الا أن هذه التعديلات لم تحد من المنافسة اليابانية ، بقدر ما أضرت النوعيات البريطانية ، لقدرة الأولى على تغيير نمط انتاجها بسهولة ، بما يتلاءم مع التعريفة الجديدة ، وهذا ما تجلى فى استمرار تزايد الكميات المتدفقة منها على السوق المصرية .

ولم يتخذ اجراء فعال من جانب بريطانيا ، لضرب المنافسة اليابانية بالسوق المصرية ، الا فى منتصف الثلاثينات ، مستغلة تطلع الحكومة المصرية لتحجيم هذه المنافسة ، التى أصبحت تشكل عقبة كؤودا فى سبيل صناعة النسيج المحلية ، التى بدأت فى تقديم انتاجها الميكانيكى مع بداية الثلاثينات فى وقت عجزت فيه الرسوم الجمركية ، وما طرأ عليها من تعديلات عن توفير الحماية المطلوبة لها .

واذا كانت مصر قد شهدت عند منعطف القرن « ١٨٩٩ » قيام

---

(٢٨) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٣٨٢٤ ، ١٨ يوليه ١٩٣٥ « تقرير البعثة الاقتصادية المصرية الى انجلترا » ، الاهرام عدد ١٨١٨٦ ، ١٨/٧/١٩٣٥ « تقرير البعثة الاقتصادية المصرية الى بريطانيا العظمى » .

صناعة ميكانيكية للنسيج ـ عندما انشأت الشركة الاجليزية المصرية للغزل والنسيج مصنعين أحدهما بالقاهرة ، والآخر بالاسكندرية ـ فانها تعثرت أمام المنافسة الأجنبية ، وفرض رسوم انتاج عليها قدرت بـ ٨٠٪ مما حدا بالشركة المؤسسة لهذه الصناعة ، بعد فترة قصيرة ، الى اغلاق أحد مصانعها ، والتنازل عن الأخر لشركة الغزل الأهلية المصرية ، التى أعادت تأسيسه بالاسكندرية فى سنة ١٩١١ ، وتعثرت خطواتها هى الأخرى ، الى أن وفرت ظروف الحرب العالمية الأولى لمنتجاتها ، قدرا من الحماية الطبيعية ، التى جنبتها مصير سابقتها(٢٩) .

والى جانب هذه الشركة ، وجدت منشآت لصناعة النسيج ـ بكوم النور والمحلة الكبرى وأخميم وغيرها من معامل النسيج المختلفة والمدارس الصناعية ـ وعلى الرغم من ازدياد اعدادها فيما بين الحربين من ١٫٧١٦ قبل سنة ١٩١٨ الى ٦٫٤١٩ فى سنة ١٩٣٧ ، الا انها اتسمت بالحجم الصغير ، الذى اتفق مع مزاولة النشاط الصناعى بالريف والمدن الصغيرة ، الذى كانت الحرف اليدوية دعامته الأساسية ، فى وقت غابت فيه طبقة المنظمين القادرة على ادارة المصانع الكبيرة ، مع غياب فرص تجميع رؤوس الأموال الكبيرة .

هذا بالاضافة الى ما ترتب على اشتداد المنافسة الأجنبية من اقتصار الصناعة المصرية على الحجم الصغير ذى التكلفة ، والمعدل الانتاجى المنخفض ، الذى يغطى احتياجات ذوى الدخل المحدود(٣٠) .

---

(٢٩) مجلة غرفة القاهرة ، السنة ٣ ، عدد ٦ ، يونيه ١٩٣٨ « بيان وزير المالية عن صناعة غزل القطن ونسجه فى مصر وأثر التعديل الأخير فى الرسوم الجمركية » ص‌ص ١٣٧ ـ ١٣٨ .

(٣٠) محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، حـ ٢ ، دار المعارف القاهرة ١٩٧٢ ، ص‌ص ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، التجارة عدد ٦٣ ، ٧ يوليه ١٩١٨ .

ولما كانت المنسوجات المصرية ـ باستثناء انتاج شركة الغزل الأهلية ـ لا تتكافأ مع النوعيات الأجنبية وبخاصة اليابانية ، من حيث النوع ، والذوق الرفيع ، والرخص ، فى وقت تغيرت فيه الأذواق الاستهلاكية ، وارتفعت تكاليف المعيشة . لهذا كان طبيعيا أن يستمر تزايد الطلب على النوعيات اليابانية ، بشكل احرج شركة الغزل الأهلية ، ودفع الحكومة فى ١٥ فبراير ١٩٢٥ ، الى الغاء تحصيل رسم الانتاج ـ الذى فرض منذ ١٣ ابريل سنة ١٩٠١ ـ على المنسوجات القطنية المصرية(٣١) .

واذا كان بنك مصر قد انشأ فى سنة ١٩٢٧ شركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة الكبرى ـ كما انشئت شركتا مصر المساهمة للكتان ، ومصر المساهمة لنسج الحرير(٣٢) ـ الا ان باكورة انتاجها ترامنت مع حصول مصر على تعريفتها الذاتية(٣٣) . واشتداد حدة المنافسة بسوق المنسوجات القطنية المصرية بين المنتجات اليابانية والانجليزية .

وعلى الرغم من هذا ، تراجعت الحكومة المصرية عن اتخاذ رسوم جمركية مانعة للمنسوجات اليابانية ، حتى لا تخسر الأقطان المصرية سوقا ، قد تضطر اليه ، اذا تلاعبت بريطانيا باسعاره ، تحت ضغط خفض حصتها منه ، هذا الى جانب مراعاة مصلحة قطاع ضخم من المستهلكين ، الذين سيجبرون على استهلاك سلع تفوق أسعارها

---

(٣١) مجلة مصر الصناعية ، المجلد الأول ، العدد الثالث ، مارس ١٩٢٥ « الغاء ضريبة الانتاج على المنسوجات القطنية المصنوعة فى القطر المصرى ، ص ٤١ » .

(٣٢) أمين مصطفى عفيفى عبد اللا : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، الطبعة الأولى ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ١١٢ .

(33) F.O., 407/219, No. 172, From Lampson To Eden, Cairo, 27 May 1936, p. 181.

مستوياتهم المــادية ، اذا اختفت النوعيات التى تتناسب معها ، وعجز الانتاج المحلى عن الوفاء بمتطلبات السوق •

لذا لجأت الحكومة الى التعريفة الجمركية لوقف حدة المنافسة الأجنبية ، أيا كان مصدرها ، بما يوفر قــدرا من الحماية للانتاج المحلى ، ولا يوقع الغبن بالمستهلكين • وقد ظلت الرسوم الجمركية على المنسوجات ــ وبخاصة النوعيات التى تنافس الانتاج المحلى ــ عرضة للتعديل من وقت لآخر ، فعندما عجزت التعديلات التى أدخلت على التعريفة فى ١٧ فبراير ١٩٣٠ • عن حماية الصناعة المحليــة ، طرأ تعديل آخر بعد عام ــ فى ١٧ فبراير ١٩٣١ ــ بمقتضاه ارتفعت الرسوم بمقدار ٢٥٪ على النسيج الذى يتجاوز وزنــه ٧٠ جراما للمتر المربع و ١٠٪ بالنسبة للغزل(٣٤) •

وعلى الرغم من ارتفاع الرسوم الجمــركية ، الى هذا الحد ، فى عام واحد ، الا ان المنسوجات المحلية ظلت تعــانى من اشتداد المنافسة الأجنبية ، حتى ان شركتى النسيج المحليتين ــ مصر لغزل ونسج القطن والغزل الأهلية المصرية ــ هددتا بالتوقف عن العمــل ، بعد ان باءت مساعيهما بالفشل للحصول على ترخيص من وزارة الزراعة لاستيراد الأقطان الهندية الرخيصة ــ وربما كان الرفض بضغط من كبار الملاك ، لتعارضه مع مصــالحهم ــ ولهــذا تدخلت الحــكومة لمساعدتهما فى تخطى أزمتهما ، بمنحهما اعانة مالية ــ بمقتضى قانون صدر فى ٢٧ مايو ١٩٣١ ــ لا تتجــاوز مائتى مليم عن كل قنطــار تستهلكه كل منهما فى السنة المــالية القائمة ، حتى يبلغ صافى ربح كل منهما ٥٪ من رأس المــال المدفوع • كما قررت بيعهما كمية من الأقطان ــ تراوحت بين ٣٨٠٫٠٠٠ و ٥٠٠٫٠٠٠ قنطــار ــ بأسعار

---

(34) Ibid 371 / 1904, Report for duty Concessions submitted To The Egyptian Covernment in August, 1934, p. 139 .

تقل عن السوق بعشرين قرشا للقنطار ، وعلى آجال بلغت ثلاثة أعوام . هذا الى جانب اعفاء المعدات والآلات ، المستوردة لحسابهما من الرسوم الجمركية ، ونقل منتجاتهما على السكك الحديدية برسوم مخفضة ، كما تمتعت بأسعار تفضيل فى التعاقدات الحكومية ، حيث تقرر تفضيلها ، عن مثيلاتها المستوردة ، ولو تجاوزت أسعارها الأخيرة بـ ١٠٪(٣٥) .

ولم تجنب كل هذه المساعدات ، الى جانب ارتفاع الرسوم الجمركية فى سنة ١٩٣٣ على المنسوجات القطنية — البيضاء « المقصورة » والسمراء « الخام » والمصبوغة التى يتراوح وزنها بين ١٤٠ جرام و١٨٠ جرام للمتر المربع — المنافسة للنوعيات المحلية(٣٦) ، منتجات كل من الشركتين ، مغبة المنافسة اليابانية ، مما

---

(٣٥) صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ٧ ، عدد ٥ ، مايو ١٩٣١ ، منح اعانة لصناعة الغزل والنسيج المصرية مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء ، ص ص ٧٠٦ — ٧٠٨ ، نفس المصدر ، السنة ١٠ ، عدد ٤ ، أبريل ١٩٣٤ « صناعة الغزل والنسيج فى مصر » مترجم .

(36) F.O. 371/1904, Report for duty Concessions submitted to the Egyptian Government in August 1934, pp. 138 — 139 .

والملاحظ ان النوعيات البريطانية تأثرت بهذا الرسم عن مثيلاتها اليابانية ، ولذلك طالبت الحكومة المصرية باعفاء نوعياتها من هذا الرسم ، الا ان الأخيرة رفضت هذا المطلب ، وعلى الرغم من هذا اتهم اليابانيون بريطانيا بتحريك مصر لادخال هذه الزيادة لحماية سلع لانكشير من المنافسة اليابانية ، خاصة ان هذا الاجراء تزامن مع حث بريطانيا للهند على الغاء المعاهدة التجارية بينها وبين اليابان فى أبريل ١٩٣٣ — قبل موعدها بنصف عام — ومن ثم استنتجوا ان العمل على الجبهتين يعد جزءا من استراتيجية اوتاوا المرسومة للتقليل من حركة السلع اليابانية بالسوق العالمية .

Hiroshi, Shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry, pp. 106 — 107 .

دفعهما الى مطالبة وزارة المالية بالتداخل لحماية الانتاج المحلى من خطرهما[٣٧] .

كذلك دفعت هذه المنافسة أحد أعضاء غرفة التجارة المصرية بالاسكندرية « حسين عجمى أفندى » الى تقديم مذكرة الى الغرفة — فى أبريل ١٩٣٣ — أوضح بها خطورة المنافسة اليابانية على الانتاج المحلى ، وانتهى الى اقتراح لتجنب هذه المنافسة ، يقوم على تحديد قيمة واردات المنسوجات اليابانية من خلال تحديد قيمة واردات مصر من المنسوجات وتوزيعها بين الدول الموردة لها ، بنسب صادرات مصر اليها ، ورفع الرسوم الجمركية الى حد تتوفر معه الحماية لصناعة النسيج المصرية[٣٨] .

وقد لقى هذا الاقتراح تأييد أعضاء اتحاد تجارة الواردات بالاسكندرية Assoiation Pour Le Commerce d'Importation ممن كانوا يعملون فى تجارة السلع البريطانية مرتفعة الثمن ، والذين كانوا يتطلعون الى حماية أرباحهم التجارية ، بعد أن تعذر عليهم ايجاد وكلاء تجاريين باليابان ، يساعدونهم على العمل بالبضائع الرخيصة ، ولذا وجدوا فى الاقتراح بارقة أمل لضرب المنافسة اليابانية التى ازدادت شراسة بارتفاع عدد الشركات اليابانية ، التى أصبح لها وكلاء بالاسكندرية ، ما انفكوا يسعون لبيع وترويج السلع اليابانية بأى شكل كان . وبالرغم من هذا التأييد ، بيد ان الغرفة وجدت من الصعوبة بمكان على مصر ، أن تحول بين المنسوجات اليابانية وسوقها ، تحت أى ضغط ، لاتباطها مع اليابان

(٣٧) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٣٦٨٨ ، ١١ يناير ١٩٣٥ ، صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ١١ ، عدد ٨ أغسطس ١٩٣٥ ، ص ١٥٩٤٥ .

(٣٨) صحيفة مصلحة التجارة والصناعة ، السنة ٩ ، عدد ٦ يونيه ١٩٣٣ ، ص ٩٨٩ .

باتفاق تجارى ، هذا الى جانب اعتراض السلطات الجمركية المصرية ، والقسم التجارى الصناعى على هذا الاقتراح ، بدعوى المحافظة على ايرادات الجمارك ، وان صناعة المنسوجات المحلية تتوفر لها الحماية • هذا الى جانب ، ان مصر فى طريقها لزيادة المساحة المحصولية للقطن ، وتتطلع لزيادة منافذ تسويقه ، ولذا ترفض اللجوء لهذه الاجراءات ، حتى تحفز اليابان على زيادة استهلاك القطن المصرى الخام ، بعد أن أصبحت من أهم الدول على المستوى العالمى استهلاكا للقطن — وان كان معظم استهلاكها من النوعيات الهندية والأمريكية — واعلان القنصل العام اليابانى بمصر Masamoto kitada فى ابريل ١٩٣٣ ، ان حكومته خططت لزيادة حصتها من الأقطان المصرية ، على الرغم من تنديد بعض الصحف المصرية بسياسة الغمر اليابانية لسوق المنسوجات المصرية(٣٩) •

وهناك اقتراح شبيه لذلك طرحه سكرتير الغرفة التجارية الانجليزية ، بعد أن تعذر الوصول الى حل للمنافسة اليابانية لانجلترا بسوق المنسوجات المصرية ، بعد اتصالات مع تجار لانكشير • ودار هذا حول ضرورة أخذ مصر بنظام الحصص ، بدعوى ان اليابان لا تشترى كميات تذكر من نوعيات الصادرات المصرية المختلفة ، سوى الفوسفات ، الذى لا تؤثر صادراته فى نمو العلاقات التجارية بين البلدين فى حين ان مصر تستهلك قدرا ضخما من المنتجات السلعية اليابانية ، وعلى رأسها المنسوجات ، ومن ثم ليس هناك ما يمنع الحكومة المصرية من اللجوء لتحديد الواردات مع كل دولة بقدر حصتها الى جملة الصادرات المصرية — وهو ما عرف بنظام الحصص ( quotas ) على غرار تركيا ، طالما ان اليابان تستورد معظم أقطانها من الهند ،

(39) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry , pp. 105 — 106 .

وتفوز منتجاتها بنصيب الأسد فى السوق العالمية ، مما يترتب عليه تدهور أسواق القطن المصرى ، ما لم تستهلكه المصانع البريطانية بكميات وفيرة(٤٠) .

وفى أواخر سنة ١٩٣٤ ، عاودت الحكومة البريطانية بضغط من غرفة ما نشستر التجارية ، طرح نظام الحصص على الحكومة المصرية ، لحماية صناعة كل من مصر ولانكشير ، الا ان مصر لم تجد فى قبوله مصلحة للمجتمع ، خوفا من أن يؤدى التصدى للسلع اليابانية ــ بموجب هذا النظام ــ الاضرار بمصالح الغالبية العظمى من المستهلكين ، الذين سيجبرون على شراء النوعيات الأوربية ــ وبخاصة الانجليزية ــ ذات الأثمان المرتفعة ، التى ستحل محل المنسوجات اليابانية . كما ان الأخذ بهذا النظام قد يدفع بعض الدول التى ستضار منه ، الى مقاطعة الأقطان الخام المصرية(٤١) .

وحتى لا تستنفد بريطانيا وقتا لانقاذ البقية الباقية من حصتها بسوق المنسوجات القطنية المصرية ، قررت الدخول على وجه السرعة فى مفاوضات مع الحكومة المصرية ، بحثا عن وسيلة تنقذ بها حصتها من المنافسة اليابانية . ولذلك طلبت من الحكومة المصرية ارسال بعثة اقتصادية الى بريطانيا ــ وافق عليها مجلس الوزراء المصرى فى ٢٧ فبراير ١٩٣٥ ــ لدراسة العلاقات التجارية بين البلدين والوصول الى أسس وقواعد مرضية لها(٤٢) .

---

(٤٠) الأهرام ، عدد ١٧٦١٥ ، ٢٠ ديسمبر ١٩٣٣ « منافسة اليابان لانجلترا فى الأسواق المصرية مع سكرتير الغرفة الانجليزية » .

(41) F.O. 407/217, No. 62, From Lampson To Simon, Cairo, 7 May, 1934, p. 157., Hiroshi shimizu - Anglo - Japanese Trade Raivalary, p. 108 .

(٤٢) كانت البعثة برياسة جافظ عفيفى وعضوية محمد طلعت حرب باشا ، وصقى حنين باشا ، ويوسف نحاس باشا ومحمد أحمد فرغلى ، =

وقبل وصـــول البعثـــة الى لندن ، اعـــدت الجهات الرســمية البريطانية جدول الأعمال معها ، والذى جـاءت عـلى قمتـه قضية استمرار تراجـع المنسوجات القطنيـة البريطانيـة أمام النوعيات اليابانية . كمـا انتهت الى وسيلة لتخليص المنسوجـات البريطانية والمحلية مغبة المنافسة اليابانيـة ، وتمثـلت فى أخذ مصر بنظـام الحصص ، الذى تحدد حصصه ــ كما ترى ــ على مستوى تجـارة مصر الخارجية للفترة من ١٩٢٧ ــ ١٩٣١ ، وهى فترة كانت المنافسة ابانها طبيعية ، لم تبلغ شأوا يهدد المنسوجات البريطانية لذلك كانت حصة بريطانيا بمقتضاها الى جملة تجارة مصر الخارجيـة ترتفع الى ٥٢ر٦٪ فى حين تهبط حصـة اليابان الى ٢٠٪ وحصـة ايطاليا الى ١٨ر٥٪[٤٣] .

على كل حال بمجـرد ان وصلت البعثـة الى لندن فى ابريل ١٩٣٥ ، بدأت المباحثات حول العلاقات التجارية بـين البلدين ، بحثا عن طرق ووسائل لتنميتها . ولذلك قدم الجانب البريطانى اقتراحا لاصلاح الميزان التجـارى بين البلدين ، مفـاده أن تمنح الحكومة المصريـة بعض نوعيات المنسوجات البريطانيـة ، التى تجد منافسة بسوقها ، رسوما جمركية تفضيلية ، سواء بتخفيض الرسوم عـلى هذه الأصناف ، أو برفع الرسوم على الأصناف المزاحمة لها المستوردة من البلدان الأخرى[٤٤] .

---

= هذا الى جانب ثلاثة من الخبراء فضلا عن السكرتارية .

F.O. 407/218, No. 117, From Simon to Lampson, Cairo, 8 January 1935, p. 177., Ibid, No. 125, From Lampson to simon, Cairo, 8 March. 1935, p. 203.

(43) Ibid, 371/19047, Memorandum by Comercial Relations and Treaties Department, Board of trade, 28March 1935, pp. 127 — 131 ., Ibid, Egyptian Mission of economic enquiry, Board of Trade, 5 April 1935, p. 191 .

(٤٤) الأهـرام ، عدد ١٨١٧٩ ، ١٩٣٥/٧/١٠ « تقـرير البعثة الاقتصادية » .

وربما كان ارتباط مصر بمعاهدات تجارية مع كثير من الدول تنص على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وراء رفض البعثة المصرية لهذا الاقتراح بمجرد ان طرح ، بدعوى الحفاظ على ايرادات الجمارك ، وهبوط أسعار المنسوجات بالسوق المحلية ، وكذلك أسواق الأقطان المصرية .

والملاحظ ان المبررات التى استند عليها الجانب المصرى فى رفض هذا الاقتراح ، اقتربت لى حد التطابق من مبررات الغرفة التجارية المصرية فى رفضها لاقتراح الحصص ، الذى أشرنا اليه سلفا . وهذا ان دل على شىء فانما يدل على الفهم الكامل لطبيعة السوق المصرية .

ولما رفض الجانب المصرى ، ول الاقتراحات البريطانية ، لضرب المناقشة اليابانية ، قدم الجانب البريطانى بديلا يقوم على أخذ مصر بنظام الحصص ، بعد أن عجزت التعريفة الجمركية عن تحجيم هذه المنافسة وأن يتخذ مستوى الواردات فى الفترة من ١٩٢٧ — ١٩٣١ أساسا لتحديد الحصص . ولم يكن مصير هذا الاقتراح أفضل من سابقه ، حيث رفضه الجانب المصرى بشدة ، لان الأخذ به سيجعل السوق المصرية شبه احتكار للمنسوجات البريطانية ذات الأثمان المرتفعة ، مما يوقع الضرر بالفئات ذات الدخل المحدود(٤٥) .

ورد الجانب المصرى على ذلك الاقتراح المرفوض من جانبه باقتراح آخر ، يقوم على فرض رسم اضافى على المنسوجات اليابانية ، يكون بمثابة فرق انخفاض قيمة العملة ، تتبعه خطوة ثانية

---

(٤٥) نفس المصدر ، عدد ١١٨١ ، ١٩٣٥/٧/١١ « تقرير البعثة الاقتصادية وبيانات عن أهم محتوياته « تصريحات رئيس البعثة لاحد أعضائها » ، وعدد ١٨١٨٦ ، ١٨ يوليه ١٩٣٥ « تقرير البعثة الاقتصادية المصرية الى بريطانيا » .

يدخل فيها كل من الطرفين « المصرى والليابانى » فى مفاوضات للوصول الى اتفاق تجارى على غرار الاتفاق الهندى — اليابانى ، يضمن لمصر بيع كميات معلومة من القطن الخام لليابان ، بقدر ما يضمن للأخيرة تصريف كميات متفق عليها من المنسوجات بالسوق المصرية(٤٦) .

ولما كان ثمة اتفاق تجارى بين مصر واليابان نص على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، استحال فى وجوده فرض هذا الرسم الاضافى ، أو حتى اتخاذ أى اجراء آخر لمواجهة المنافسة اليابانية ، ولذلك اقدمت الحكومة على الغاء الاتفاق التجارى مع اليابان — الذى وقع فى ١٩ مارس ١٩٣٠ — بمجرد عودة البعثة الى مصر ، وأعلن ذلك أحمد عبد الوهاب باشا — وزير المالية — فى ١٧ يوليه ١٩٣٥ ، ولخص الأسباب التى دفعت الحكومة الى ذلك فى توفير الحماية لسوق المنسوجات القطنية المصرية من المنافسة اليابانية ، التى اكتسحتها ، على الرغم من ارتفاع الرسوم الجمركية من وقت لآخر ، خصوصا بعد أن بلغت النوعيات اليابانية حدا كبيرا من الرخص ، بخروج اليابان عن قاعدة الذهب ، وانخفاض قيمة الين الى الذهب بنسبة كبيرة مقارنة بالجنيه المصرى — وكذلك الجنيه الاسترلينى — هذا الى جانب انخفاض تكاليف الانتاج اليابانى فى الأساس — لرخص اليد العاملة ، واستخدام مواد خام رخيصة — وانتهى وزير المالية الى انه ، لا يوجد ما يمنع الدخول مع اليابان فى مفاوضات للوصول الى اتفاق — على غرار الاتفاق الهندى — اليابانى — يضمن لمصر تصريف كميات محددة من الأقطان باليابان ، ويكفل لليابان تسويق

---

(46) F.O. 407/218, No. 134, From lampson to Hoare Ramleh, 2 August 1935, p. 157 .

قدر معلوم من المنسوجات فى السوق المصرية ، يراعى فى تحديده التخفيف من وطأة المنافسة للانتاج المحلى[٤٧] .

ولحماية السوق المصرية من الاغراق بالمنسوجات اليابانية فى الثلاثة أشهر المتبقية من أجل الاتفاق ـ لنصه على انه لا يعد منتهيا الا بعد التبليـــغ عن ذلك بثلاثـــة شهور ـ قررت وزارة المـــالية ، الا يتجاوز الوارد من اليابان ابانها ، متوسط الوارد فى المدة المقابلة من السنوات الثلاثة الأخيرة ، حتى لا تضطر الى اتخاذ اجراءات خاصة للدفاع عن الصناعة المحلية[٤٨] .

وقد أثار الغاء الاتفاق التجـــارى مع اليابان ، ردود أفعـــال مختلفة ، من جانب الدوائر اليابانية الرسمية ، على الرغم مما أبداه وزير المـــالية المصرى ، للقنصل العام اليابانى بالاســـكندرية ، عن رغبة حكومته فى التوصل لمعاهدة بديلة تكون أكثر فائدة وايجابيـــة لمصر ، عـــلى غرار الاتفـــاق الهندى اليابانى كما حصـــل السكرتير التجارى اليابانى على وعد من الحكومة المصرية ، باستعدادها للدخول فى مفاوضات مع اليابان شريطة أن تتعهد بشراء أقطان خام مصرية فى المستقبل ، بما لا يقل عن حصتها فى سنة ١٩٣٤[٤٩] .

بيد ان القنصل العـــام اليابانى بالاســـكندرية T. Amagi

---

(٤٧) المقطم ، عدد ١٤١٧٨ ، ١٨ يوليه ١٩٣٥ « الملاقات التجارية بين مصر واليابان » مذكرة وزير المـــالية لمجلس الوزراء بنقض الاتفـــاق التجارى بين مصر واليابان ، الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٣٨٢٤ ، ١٨ يوليه ١٩٣٥ « بعد تقرير البعثة الاقتصادية ، نقض الاتفاق التجارى المعقود بين مصر واليابان » .

(٤٨) نفس المصـــدر .

(49) F.O. 371/1904, No. 295, From Egypt, 22 July 1935, p. 212 .

احتج بشدة لدى الحكومة المصرية ، كما أرسل المفوض الاقتصادى الياباني Nihon Keizai Renmi خطاب احتجاج الى الغرفة التجارية بالقاهرة والاسكندرية ، أشار فيه الى ان العلاقات التجارية بين البلدين ، كانت فى صالح مصر ، وبينما كانت اليابان تسعى لزيادة مشترواتها من الأقطان المصرية ، الغيت الحكومة المصرية الاتفاق التجارى ، الذى آسفت له الحكومة اليابانية بشدة ، لما سيترتب عليه من عرقلة مستقبل العلاقات التجارية بين البلدين[٥٠] .

كذلك تلقت الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية برقية من رئيس الجمعية المصرية — اليابانية بطوكيو ، أعرب فيها عن دهشة الدوائر اليابانية ، لاتجاه السياسة التجارية المصرية بعد عودة البعثة المصرية من انجلترا ، وعملها على وضع معوقات جمركية فى سبيل الواردات اليابانية ، فى وقت كان اقبال المصانع اليابانية على الأقطان المصرية قد ازداد . ولوح الى ما قد يترتب على هذا الاتجاه من مخاطر ، قد تقضى على المصالح المتبادلة بين البلدين بوجه عام ، ومصلحة مصر بوجه خاص ، وفى النهاية طالب الحكومة المصرية ، بعدم الاستمرار فى هذا الطريق ، الذى قد يفصم عرى التبادل التجارى بين مصر واليابان[٥١] .

ويفهم من البرقية السالفة ، ان اليابانيين توافرت لديهم قناعة ، بان الحكومة البريطانية كانت وراء الغاء الحكومة المصرية للاتفاق التجارى مع اليابان ، تمهيدا لخطوات تتخذ تجاه منتجاتها بالسوق المصرية ، تقف أمامها مكتوفة الأيدى ، ويؤكد هذه القناعة ، الرسالة

---

(50) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry, p. 110 .

(٥١) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٣٨٢٤ ، ١٨ يوليه ١٩٣٥ «بعد تقرير البعثة الاقتصادية نقض الاتفاق التجارى المعقود بين مصر واليابان » .

التى بعث بها السفير البريطانى بطوكيو الى حكومته فى ٢٥ يوليو ١٩٣٥ ، والتى أكد فيها ان اليابانيين مقتنعون بان الغاء مصر للمعاهدة المصريـــة اليابانية ، كان بضغط من حكومة جـــلالة الملك ـــ الحكومة البريطانية ـــ[٥٢] •

ورغم هذه الاحتجاجات ، دخل الجانب اليابانى فى مفاوضات مع الحكومة المصرية أثنـــاء فترة الانتظـــار لانتهاء آجـــل المعاهدة ، والمحددة بثلاثة أشهر والتى وضعت فيها واردات المنسوجات القطنية اليابانية ، تحت قيد الحصص للمدة المطابقة لها فى السنوات الثلاث الأخيرة • الا أن الحصة المقررة للفترة كلها ، استنفذت فى أقل من شهرين مما حدا بالحكومة المصرية الى فرض رسم اضافى قـــدره ٤٠٪ على المنسوجات اليابانية « القطنية والريون » لاستهلاك فرق هبوط قيمة عملتها ، بمقتضى دكريتو رقم ١٠٨ فى سبتمبر ١٩٣٥ • غير ان وصول مفاوض يابانى فى أكتوبر ، للتفاوض حول الغاء هذا الرسم والاتفاق على الشروط التجارية الصادرة عن مصر ، أدى الى مد الحكومة المصرية آجل الاتفاق لشهر آخـــر ـــ من ١٨ أكتوبر حتى ١٨ نوفمبر ـــ وصدر فى نهايته أمر وزارى بتطبيق القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ على السلع اليابانية ، اذ كان ينص عـــلى فرض رسوم جمركية بنسبة ١٠٠٪ على واردات الدول التى لا تربطها معاهدات تجارية بمصر • هذا الى جانب الرسم الاضافى ـــ وقدره ٤٠٪ ـــ الذى امتد تأثيره الى المنسوجات الصينية فى ١٩ ديسمبر ١٩٣٥ ، لدحض أى محاولة لادخـــال السلع اليابانيـــة الى مصر عن طريق الصين[٥٣] ، بعد ان نما الى علم السلطات المصرية ، اتجاه نية بعض

---

(52) F.O. 371/19049, No. 190, From Japan,, 25 July 1935 p. 215

(53) Ibid, 407/218, From Lampson To Hoare, cairo, 15 November 1935, p. 169 ., Ibid, No. 169, From Lampson To Eden, cairo, 3 March 1936, p. 164 .

التجار اليابانيين لارسال بضائعهم عن طريق الصين(٥٤) .

وفى الوقت الذى اثقلت فيه المنسوجات اليابانيـــة بالرسوم ، كانت هناك مفاوضات مصريـــة ــ يابانيـــة ، بدأت بتعثر شديد فى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٥ ، واستمرت كذلك حتى ابريل ١٩٣٦ ، فى أثنائها اقترح الجـــانب اليابانى « D.R. Kasama » عـــلى أحمد عبد الوهاب باشا ــ رئيس وفد المفاوضات المصرى ــ زيادة مصر للرسوم الجمركية على المنسوجات المستوردة ، بدلا من فرض رسم اضافى على النوعيات اليابانية . الا أن أحمد عبد الوهـــاب رفض الاقتراح ، بدعـــوى أن قبوله يؤثر عـــلى فرص تسويق الأقطـــان المصريـــة بالســـوق العالميـــة فى حين ان حصـــة اليابان من الأقطـــان المصريـــة قليلـــة الأهميـــة . ثم تعهد أحمد عبد الوهـــاب باشا فى ١٠ مارس ١٩٣٦ للجانب اليابانى ، بالغاء الرسم الاضافى اذا سلمت اليابان بما تتخذه مصر من اجراءات لحماية صناعة المنسوجات المحلية . وعلى هذا الأساس قدم اقتراح فى ١٤ أبريل ١٩٣٦ ، تضمن الغاء الرسم الاضافى ، فى مقابل أن تمد اليابان السوق المصرية سنويا بـــ ٦٠٪ من جملة احتياجاتها من المنسوجات القطنية بالمتر المربع ، وأن تحصل على ما يعادل ٦٠٪ من القطن الخام المصـــدر بالوزن فى سنة ١٩٣٥ ، وأى ارتفاع فى مشترواتها منه ، ينعكس على حصتها من المنسوجات . وقد أقلق هذا الاقتراح الجانب اليابانى ، عـــلى اعتبار أن من الصعوبة بمكان على بلاده قبول حصـــة الـــ ٦٠٪ بعد

---

(٥٤) الأهرام ، عدد ١٨٣٠٥ ، ١٩٣٥/١١/٢٦ « البضائع اليابانية وتصديرها الى مصر » كذلك اتخذت عديد من الاجراءات لمواجهة عمليات تهريب المنسوجات اليابانية الى داخل مصر عن طريق السودان ، ولمزيد من التفاصيل ارجع الى الاهرام ، عدد ١٨٢٨٦ ، ١٩٣٥/١١/٦ « حادث تهريب الحرير اليابانى عن طريق بور سودان وحلفا ، وعدد ١٨٣٠٥ ، ١٩٣٥/١١/٢٦ « تهريب الحرير اليابانى من السودان » ، وعدد ١٨٢٦٦ ١٧ أكتوبر ١٩٣٥ « كشف تهريب واسع النطاق مقادير كبيرة من الحرير اليابانى » .

ان كانت تمد مصر بمنسوجات قطنية بلغت فى سنة ١٩٣٥ حوالى ١٤٣ مليون متر مربع بنسبة ٧٣٫٥٪ الى جلة وارداتها منها • ولذلك قدم D.r. Kasama اقتراحا مضادا فى ١٩ أبريل ، بان تحدد قيمة واردات مصر من المنسوجات القطنية اليابانية بقيمة صادرات الأقطان الخام اليها ، فاذا كانت اليابان قد استهلكت منه ، بما قيمته ١٫٥٦٧٫٩٣٦ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٥ ، فعليها أن تورد لمصر منسوجات قطنية بقيمة مساوية •

وبذلك ذهب كل من الاقتراحين الى قبول المعاملة بنظام الحصص ، لكن الاقتراح اليابانى كان يرى تحديد الحصص على أساس القيمة ، لا على أساس الوزن كما رأى الجانب المصرى • على كل حال كان لتمسك كل طرف بوجهة نظره أثر كبير فى وصول المفاوضات الى طريق مسدود على الرغم من المحاولات التى بذلت لتقريب وجهتى النظر(٥٥) •

وبذلك فشلت آخر محاولات الغاء الرسم الاضافى على المنسوجات اليابانية ، الذى قوبل فرضه برضى الدوائر الرسمية البريطانية والمصرية على حد سواء • فى حين ان بعض المصريين قابلوه بامتعاض واعتراض ، فذهب محمد طلعت حرب الى ان رفع الضرائب على السلع اليابانية لن يوفر الحماية الا لـ ١٥٪ أو على الأكثر ال ٢٠٪ التى يمثلها الانتاج المحلى — الذى بلغ من العمر أربع سنوات على حد قوله — الى جملة الاستهلاك ، فى حين يثقل ارتفاع الأسعار ،

---

(55) F.O. 407/219, No. 76, From Kelly To Eden « enclosure » Ramleh, 25 August 1936, p. 135 ., Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry, pp. 112 — 113 .,

مجلة غرفة القاهرة ، السنة ٢ ، عدد ٢ فبراير ١٩٣٧ « تجارة مصر الخارجية نقلا عن التمس فى ٢٦ يناير ١٩٣٧ ، ص ٣٨ •

الذى سينجم عن غياب السلع اليابانية الرخيصة ، كاهل القطاع العريض من المستهلكين(٥٦) .

كذلك شهد مجلس النواب مناقشات ساخنة بين الحين والحين ، حول الرسوم الاضافية على المنسوجات اليابانية ، وما اذا كانت فى صالح الصناعة المحلية والمستهلك المصرى أم لا ؟ .

وقد أثار النائب محمد محمد المرجوشى احدى هذه المناقشات فى أواخر مايو ١٩٣٦ ، وذهب الى ان فرض الرسم الاضافى لم يفد الصناعة المحلية والمستهلك المصرى ، بقدر ما أفاد صناعة المنسوجات الأجنبية بصفة عامة والانجليزية والايطالية بصفة خاصة ، لأن رسم ال ٤٠٪ ، الذى يمثل فرق السعر بين النوعيات اليابانية والأجنبية ، تحمله المستهلك المصرى بلا مبرر . ولذلك تساءل قائلا ، هل ما كسبته الصناعة المحلية يوازى ما خسره المستهلك المصرى ، وخزانة الجمارك على أثر رسم فرق العملة اليابانية ؟ واجاب على نفسه بالنفى ، وأنهى النائب استجوابه باقتراح لحماية الصناعة المحلية والمستهلك المصرى ، مفاده الغاء الرسم الاضافى الذى تتحمله السلع اليابانية ، فى مقابل فرض رسوم وارد مرتفعة على السلع الأجنبية أيا كان مصدرها ، على أساس النوعية أو الصنف ، فما يمكن انتاجه محليا يحرم دخوله الى البلاد ، وما يحتاج اليه فوق الانتاج المحلى ، يجب استيراده من الأسواق الأرخص بلا تحيز لدولة دون أخرى(٥٧) .

---

(٥٦) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٣٨٣٠ ، ٢٦ يولية ١٩٣٥ « محمد طلعت حرب : الصناعات الوطنية الناشئة ووجوب حمايتها » .

(٥٧) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الرابعة والثلاثين ، الأربعاء ١٦ ربيع أول ١٣٥٦ هـ ، ٢٦ مايو ١٩٣٧ ، صص ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٢ .

على كل حـــال ، ساهم هذا الرسم الاضـــافى ، مع ما تحملته المنسوجات اليابانية من رسوم ــ بنسبة ١٠٠٪ ــ فى وأد المنافسة اليابانية بسوق المنسوجات القطنية المصرية ، الذى جاء فى صالح بريطانيا ، وبعض الدول الصناعية ، التى بدأت تهتم بالسوق المصرية ، وعلى رأسها ايطاليا ، والبيان الثانى يوضح ذلك .

**البيان الثانى بواردات المنسوجات القطنية من أهم البلدان**

| الدوله | ١٩٣٥ | | ١٩٣٦ | | ١٩٣٧ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بالطن | بالجنيه | بالطن | بالجنيه | بالطن | بالجنيه |
| اليابان | ١٩,٥٦٠ | ٢,٠٣٠,٠٠٠ | ٩٧٢٥ | ٨٩٥,٠٠٠ | ٢,٤٤٢ | ٢٧٦,٠٠٠ |
| انجلترا | ٢,٩٧٠ | ٥٨٩,٠٠٠ | ٥٣٧٩ | ١٠٤٣,٠٠٠ | ٤,١٧٠ | ٩٣٠,٠٠٠ |
| إيطاليا | ٢,٦١٨ | ٤٢٧,٠٠٠ | ٣١٠٣ | ٥٠٩,٠٠٠ | | ١,٦٣٧,٠٠٠ |

**المصـــدر** : مجلة غرفة القاهرة ، السنة ٣ ، عدد ٦ يونيه ١٩٣٨ « بيان وزير المـــالية عن صناعة غزل القطن ونسجه فى مصر » ، صص ١٤١ ــ ١٤٢ .

من البيان يتضح الهبوط الحاد الذى أصاب واردات مصر من المنسوجات القطنية اليابانية فى سنة ١٩٣٦ ، فبعد أن بلغت ١٩٫٥٦٠ طن فى سنة ١٩٣٥ بقيمة قدرها ٢٫٠٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى هبطت الى ٩٫٧٢٥ طنا بقيمة ٨٩٥٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٦ ، بنقص يقدر بنحو ٥٠٪ فى المقدار و ٥٦ ٪ فى القيمة ، ثم توالى الهبوط بعد ذلك فى سنة ١٨٣٧[٥٨] .

(٥٨) لم يتوقف هبوط حصة اليابان من المنسوجات على النوعيات القطنية ، بل امتد ذلك الى النوعيات الأخرى ، خاصة بعد ان ارتفعت الرسوم الجمركية فى أول مايو ١٩٣٦ عـــلى منسوجات الريون بنســـبة ١٠٠ ٪ لحماية الصناعة المحلية ، ولهذا هبطت ورادات منسوجات الريون اليابانية بحدة من ٤١٢٫٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٥ ( حوالى ٧٦٪ الى جملة واردات مصر منها ) الى ١٩٫٠٠٠ جنيه مصرى فى ســـنة ١٩٣٦ ( ما يزيد عن ١٠ ٪ الى جملة واردات مصر منها ) .
Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trde Raivalry, pp. 113 — 114 .

ولما كانت المنسوجات اليابانية تمثل ٨٨٫٣٪ الى جملة واردات مصر من اليابان ، فى بداية الثلاثينات ، فمن المنطقى ان تهبط حصتها الى جملة الواردات المصرية ، بمجرد هبوط حصتها الى جملة واردات المنسوجات المصرية ، فقد هبطت حصتها الى جملة الواردات من ١٢٪ فى سنة ١٩٣٥ الى ٦٫٩٪ فى سنة ١٩٣٦ ، ثم ٤٪ فى سنة ١٩٣٧ و ٢٫٦٪ فى سنة ١٩٣٨[٥٩] .

وبينما كانت حصة اليابان الى جملة واردات مصر من المنسوجات القطنية فى تراجع حاد ، كانت بريطانيا فى طريقها لاسترداد مكانتها — التى تخلت عنها لليابان منذ ١٩٣٢ — كممول أساسى لسوق المنسوجات القطنية المصرية فى سنة ١٩٣٦ ، فارتفعت مشتروات مصر منها فى سنة ١٩٣٦ بحوالى ٤٫٤٣٠ طنا قيمتها ٤٥٧٫٨٠٠ جنيه مصرى عنه فى سنة ١٩٣٥ ، وقدرت هذه الزيادة بـ ٨٣٪ فى المقدار و ٧٩٪ فى القيمة . وانعكس هذا الارتفاع على قيمة واردات المنسوجات القطنية الى جملة الواردات المصرية من بريطانيا من ١٩٪ فى سنة ١٩٣٥ الى ٣٣٪ فى سنة ١٩٣٦[٦٠] .

واذا كانت انجلترا قد استردت مكانتها فى سنة ١٩٣٦ بسوق المنسوجات المصرية ، فانها سرعان ما فقدت هذه المكانة فى العام التالى ، أمام قفز ايطاليا بحصتها الى جملة واردات مصر من المنسوجات فى خلال ستة أشهر من ١٠٪ فى سنة ١٩٣٥ الى ١٤٪ فى سنة ١٩٣٧[٦١] . بعد ان الغت مصر العقوبات الاقتصادية التى

---

(٥٩) أحمد الشربينى : تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ — ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة مودعة بمكتبة جامعة القاهرة ، ص ٣٧٦ .

(٦٠) وزارة المالية ، مصلحة الجمارك المصرية ، تقرير عن تجارة مصر الخارجية عام ١٩٣٦ ، ص ٨٧ .

(٦١) نفس المصدر ، ص ٨٨ .

كانت قد وقعتها عليها منذ منتصف ١٩٣٦ ، لاعتدائها على الحبشة في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٥[٦٢] .

وبذلك فشلت بريطانيا في استرداد سيطرتها على سوق المنسوجات القطنية المصرية ، بعد ان ضمحلت المنافسة اليابانية في النصف الثاني من الثلاثينات ، والبيان الثلث يحمل حصص أهم الدول الموردة للمنسوجات القطنية في سنتي ١٩٣٧ — ١٩٣٨ .

| الدولة | ١٩٣٧ القيمة بالجنيه | ١٩٣٧ الترتيب | ١٩٣٨ القيمة بالجنيه | ١٩٣٨ الترتيب | الزيادة + أو النقص — في سنة ١٩٣٨ |
|---|---|---|---|---|---|
| ايطاليا | ١ر٦٣٧ر٠٠٠ | ١ | ١ر٥٢١ر٠٠٠ | ١ | — ١١٦ر٠٠٠ |
| انجلترا | ٩٣٠ر٠٠٠ | ٢ | ٦٣٦ر٠٠٠ | ٢ | — ٢٩٤ر٠٠٠ |
| اليابان | ٢٧٦ر٠٠٠ | ٤ | ١١٢ر٠٠٠ | ٣ | — ١٦٤ر٠٠٠ |

المصدر :

F.O. 407/223, From lampson To Halifax, Cairo, 25 March 1939, p. 61 .

وثمه ملاحظة على هذا البيان يجب التنويه اليها في البداية ، وهي ان حصص كل الدول بلا استثناء ، هبطت في سنة ١٩٣٨ عنها في سنة ١٩٣٧ ، على الرغم من تبادل الدول للمراكز مع بعضها البعض ، وربما ان هذا الهبوط يعزى الى ارتفاع الرسوم الجمركية على المنسوجات القطنية التي لها نظير محلي بمقدار الضعف « ١٠٠٪ » بمقتضى مرسوم ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ .

والبيان يوضح ارتفاع حصة ايطاليا بشكل جعلها تتبادل المراكز مع اليابان ، حيث قفزت بحصتها لتحتل المركز الأول بين الدول الموردة

(٦٢) أحمد الشربيني : المرجع السابق ، ص ص ٣٨٨ — ٣٩٠ .

للمنسوجات ، والذى احتفظت بـــه اليابان معظم النصف الأول من الثلاثينات ، وبريطانيا سنة ١٩٣٦ ، وحافظت ايطاليا على هذا المركز حتى نهاية الثلاثينات وبفارق هائل عن بريطانيا • ويرجـــع تفوق ايطاليا الفجائى ، الى انخفاض قيمة الليرة الايطالية فى ١٥ أكتوبر ١٩٣٦ الى الذهب بنســـبة ٤١٪ ، فى وقت اشرفت فيه الحكومـــة الايطالية على تطوير صناعة منسوجاتها منذ مارس ١٩٣٤ ، بشـــكل قلل من تكاليف الانتاج ، الذى جاء أرخص ســـعرا بمصر عن مثيله المستورد • ومما ساعد ايطاليا على احتـــلال مكانة مرموقـــة بسوق المنسوجات المصرية ، لجوء الشركات الايطالية الى بيع منتجاتها منذ العشرينات على آجـــال طويلة ، ولهذا غمرت المنسوجات القطنيـــة الايطالية ، السوق المصرية ، بشكل دفع شركة مصر للغزل والنسج فى سنة ١٩٣٧ ، الى مطالبة السلطات المصريـــة بفرض رسم اضـــافى لاستهلاك فرق هبوط قيمة العملة على البضائع الايطاليـــة ، الا أن شدة احتجاج الأخيرة حال دون ذلك(٦٣) •

والى جانب ايطاليا ، ظهرت الهند فجأة فى النصف الثانى من الثلاثينات لتورد الى السوق المصرية قدرا لا بأس به من المنسوجات ، فبعد ان كانت تورد فى سنة ١٩٣٥ ما يزيد قليلا عن الطن ، بقيمـــة قدرها ٣٠٠ جنيه ، ارتفعت حصتها الى ١ر٢٧٨ طن بقيمة ١٠٦ر٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٣٦ ثم ٢ر٩٨٥ طن بقيمة ٢٩٠ر٠٠٠ جنيـــه مصرى فى سنة ١٩٣٧ • وهذا الارتفاع المتواصل فى حصة الهند ، جعل وزير المـــالية المصرى اسمـــاعيل صـــدقى باشا يشك فى انها تعتمد بدرجة كبيرة على المنسوجات اليابانية ، التى كانت الهند لازالت تعتمد عليها بدرجة كبيرة فى سد احتياجاتها(٦٤) •

---

(63) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry. pp. 141 — 115 .

(٦٤) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٤٢٣٢ ، ٢ مايو ١٩٣٨ « بيان من وزير المالية فى مسألة الرسوم الجمركية على المنسوجات القطنية » •

واذا كانت حصة بريطانيا قد تراجعت ، الى جملة استهلاك مصر من المنسوجات المستوردة امام المنافسة الايطالية ، ومن ثم فشلت محاولاتها فى استرداد مكانتها بسوق المنسوجات المصرية ، فان الصناعة المحلية ، استفادت الى حد ما من غياب المنافسة اليابانية — على الرغم من الحاح شركة مصر للغزل والنسيج باعادة النظر فى الرسم الاضافى[٦٥] — فزاد معدل استهلاكها للقطن المصرى ، الى جملة انتاجه من ٦ر٠٪ فى سنة ١٩٣٠ الى ٨ر٦٪ فى سنة ١٩٣٩[٦٦] ، كما زاد انتاجها الى جملة الاستهلاك المحلى من ٨ر٦٪ فى سنة ١٩٣٠ الى ٥ر٢٤٪ سنة ١٩٣٦ ثم ٩ر٦٥٪ فى سنة ١٩٣٩ وهذا ما يوضحه البيان الرابع .

**انتاج المنسوجات القطنية فى مصر « ١٩٣٠ — ١٩٣٩ »**
**بالمليون متر مربع**

| السنة | الانتاج المحلى | الوارد | نسبة الانتاج الى الاستهلاك ٪ |
|---|---|---|---|
| ١٩٣٠ | ٠ر١٤٠ | ٩ر١٩٠ | ٨ر٦ |
| ١٩٣١ | ٠ر٢٠ | ٠ر١٤٧ | ٠ر١٢ |
| ١٩٣٢ | ٥ر٢٤ | ٥ر١٧٤ | ٣ر١٢ |
| ١٩٣٣ | ٠ر٢٩ | ٨ر١٩٦ | ٨ر١٢ |
| ١٩٣٤ | ٠ر٣٨ | ١ر١٨٢ | ٣ر١٧ |
| ١٩٣٥ | ٥ر٣٤ | ٤ر١٩٣ | ١ر١٥ |
| ١٩٣٦ | ٠ر٥٥ | ٦ر١٦٩ | ٥ر٢٤ |
| ١٩٣٧ | ٥ر٦٦ | ٥ر١٦٩ | ٢ر٢٨ |
| ١٩٣٨ | ٠ر١١٠ | ٤ر١٣٧ | ٥ر٤٤ |
| ١٩٣٩ | ٥ر١٥٩ | ٥ر٨٢ | ٩ر٦٥ |

**المصدر :**

Hiroshi Shimizu : Anglo - Japanese Trade, p. 116 .

(٦٥) نفس المصدر : عدد ٤١٧٢ ، ٢٥ مايو ١٩٣٧ « من تقرير مجلس ادارة شركة مصر للغزل والنسيج » .

(٦٦) أحمد الشربينى : المرجع السابق ، ص ٢٩ .

والبيان يمثل دلالة واضحة على نهوض صناعة النسيج المحليـة فى الغياب النسبى للمزاحمة الأجنبية وخـاصة النوعيات اليابانية ، مما جعل أحد المسئولـين البريطانيين بمصر ، يفصح لحكومتـه عن التهديد الذى ينتظر صناعة لانكشير ، من جانب صناعة المنسوجات القطنية المحلية ، لأن مصر اتجهت لتطـوير انتاجها بسرعة فائقة ، لاعتزامها سد احتياجاتها من المنسوجات القطنية باستثناء النوعيات الدقيقـة(٦٧) .

وعندما تحرج موقف صناعة النسيج المحلية ، أمام المنسوجات الايطالية الرخيصة ــ وان كانت أعلى سعرا من النوعيات اليابانية قبل فرض الرسم الاضافى ــ تقرر اللجوء الى التعريفة الجمركية لحماية الانتاج المحلى ، فصدر مرسوم فى ١١ أبريل سـنة ١٩٣٨ برفـع الرسوم على المنسوجات القطنية التى لها نظير محلى بمقدار الضعف « ١٠٠٪ » فى حـين مست تعريفـة النوعيـات الرفيعة بزيـادة طفيفـة(٦٨) .

ومع ذلك ، قوبلت هذه الزيادة بامتعاض دوائر صناعة النسيج البريطانية ، التى راحت تلوح بالامتناع عن شراء الأقطان المصرية ، والاستعاضة عنها بنوعيات أخرى ، اذا تمسكت الحكومة المصريـة بهذا الاجراء ، مما دفع وزير المـالية « اسماعيل صـدقى باشا » الى التأكيد على ان الهدف من هذه الزيادة على بعض المنسوجات ، توفير الحماية للصناعة المحلية من منافسة النوعيات الرخيصة . امـا النوعيات البريطانية الرفيعة ، فلم تمس تعريفتها الا بزيادة طفيفـة ــ لم تتجاوز أربع مليمات ــ مقارنة بأثمانها ، التى تباع بها لفئات

---

(67) F.O. 407/219. No. 172, From Lampson To Eden, cairo, 27 May 1936, p. 181 .

(٦٨) الجريد التجارية المصرية ، عدد ٤٢٢٩ ، ١٢ ابريل ١٩٣٨ .

معينة من المستهلكين توفر لديهم القدرة الشرائية ، لدفع مثل هذه الزيادة ، بل وأكثر منها(٦٩) .

وعندما أدركت بريطانيا أن وضعها بسوق المنسوجات القطنية المصرية يزداد حرجا من وقت لآخر ، بعد ان انتقلت المنافسة من اليابان الى ايطاليا ، واتجاه صناعة النسيج المحلية لحماية نفسها برفع الرسوم الجمركية ، طلبت من الحكومة المصرية ، استقبال وفد من لانكشير ، للدخول فى مفاوضات ، للتخفيف من وطأة ارتفاع الرسوم الجمركية الأخيرة ، بالنسبة للمنسوجات البريطانية ، وقامت مباحثات انتهت بعد شهرين من بدئها « من أكتوبر حتى نوفمبر ١٩٣٨ » الى قبول مصر ، بتطبيق نظام للحصص ، بموجبه تجرى عملية حسابية لما تستهلكه مصر من منسوجات قطنية ، وبعد ان يستبعد حجم الانتاج المحلى منها ، يوزع ما يتقرر استيراده بين الدول الموردة بنسبة صادرات القطن المصرى الخام اليها ، فى السنوات الثلاث الأخيرة « ١٩٣٥ — ١٩٣٨ » ، وبعد مرور العام الأول على النظام ، يتم سنويا تحديد حجم الزيادة فى الانتاج المحلى ، حتى تحدد الكميات المنتظر استيرادها ، وتعدل حصص الدول الموردة ، بنسبة حصتها الى جملة صادرات الأقطان الخام المصرية(٧٠) . والبيان الخامس يوضح حصة كل دولة الى جملة واردات المنسوجات المصرية فى سنة ١٩٣٩ ، حسبما جاء بمشروع نظام الحصص .

---

(٦٩) نفس المصدر عدد ٤٢٣٠ ، ١٩ أبريل ١٩٣٨ « محمد نجيب ولاية : حول رفع الرسوم الجمركية على الأقمشة والخيوط الأجنبية » وعدد ٤٢٢٩ ، ١٢ أبريل ١٩٣٨ ، مجلة غرفة القاهرة ، السنة ٣ ، عدد ٦ يونيه ١٩٣٨ « بيان وزير المالية عن صناعة غزل القطن ونسجه فى مصر وأثر التعديل الأخير فى الرسوم الجمركية » ص ١٤٤ .

(٧٠) الجريدة التجارية المصرية ، عدد ٤٢٥٥ ، ٥ نوفمبر ١٩٣٨ « اكليل المباحثات بين لانكشير ومصر بالتوفيق اتفاق صريح وعادل » ،.
Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Reivalry, p. 18 .

| الدولـــة | حصتها الى جملة مبيعات القطن ١٩٣٥ ــ ١٩٣٨ | حصتها الى جملة واردات المنسوجـات فى سـنـة ١٩٣٩ بالمليون متر مربع |
|---|---|---|
| انجلتـــرا | ٣٣ر١ | ٤٦ر٣ |
| فرنســا | ١٢ر٩ | ١٨ر١ |
| المـــانيا | ٩ر٧ | ١٣ر٦ |
| اليـــابان | ٨ر٠ | ١١ر٢ |
| ايطـــاليا | ٦ر٠ | ٨ر٤ |
| الهنـــــد | ٥ر٤ | ٧ر٦ |
| دول أخرى | ٢٤ر٩ | ٣٤ر٨ |
| الجمـــلة | ١٠٠ | ١٤٠ |

**المصـــدر :**

F.O. 371/21957, From lampson To Halifax «Enclosure» 16 December 1938 .

نقـــلا عن : . Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade, p. 119

وباستقراء هذه البيانات يتبين ان بريطانيا حرصت فى تطبيق نظام الحصص ، عـلى اختيـــار فترة زمنيـــة « ١٩٣٥ ــ ١٩٣٨ » لتحديد الحصص ، من شأنها ابعاد ايطاليا المنافس الخطير لها ، الذى ورث الدور اليابانى بالسوق المصرية ، حيث تضمنت فتـــرة تحديد الحصص ، المســاحة الزمنيـــة التى وقعت فيهـــا مصر العقوبـــات الاقتصادية على ايطاليا • وهذا كان مبعث اعتراض واحتجاج ايطاليا الشديد • اما اليابان فبالرغم من ضـــآلة الفوائد التى ستعود عليها بتطبيق النظام ــ لأن فتـــرة تحديد الحصص لم تكن فى صالحها ، لتراجع حصتها بشكل حاد ــ الا ان تطبيقه ، كان يعنى الغاء الرسوم الاضافية على منتجاتها وبالتالى يكون فى صالحها(٧١) •

(71) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry, p. 119 .

اما بريطانيا فضمنت بتطبيق نظام الحصص ، تسويق حصة ثابتة من المنسوجات ، أيا كانت أسعارها بالنسبة الى القوى الشرائية ، أو اذا ارتفعت أمامها الرسوم الجمركية .

وعلى الرغم من اقتناع وزير المالية — اسماعيل صدقى باشا — بما سيترتب على تطبيق نظام الحصص من مشكلات تعترض سبيل التجارة المصرية على المستويين الداخلى والخارجى[٧٢] الا أن المشروع حظى بموافقة غالبية أعضاء مجلس النواب — حيث وافق عليه ١٦٢ عضوا فى مقابل ١٣ عضوا — عند التصويب عليه فى جلسة ١٣ مارس ١٩٣٩[٧٣] .

واذا كان مجلس النواب قد أقر مشروع نظام الحصص على وجه السرعة ، فان مجلس الشيوخ تلكأ فى ذلك الى ان انقضت الدورة البرلمانية ، مما أقلق دوائر صناعة النسيج بلانكشير[٧٤] ، لأن حزب الوفد — الذى كان خارج الحكم فى ذلك الوقت بعد فشله فى انتخابات أبريل ١٩٣٨ — استطاع اعتمادا على كثرة أعضائه بمجلس الشيوخ عرقلة بعض التشريعات — ومنها مشروع نظام الحصص — التى كانت تعمل الحكومة على سرعة اقرارها ، انطلاقا من حرصه على احراج الحكومة أمام سلطات الاحتلال[٧٥] .

ولهذا انتهزت بريطانيا ظروف الحرب العالمية الثانية ، ومطالبة

---

(٧٢) مجلة غرفة القاهرة ، السنة ٣ ، عدد ٦ ، يونيه ١٩٣٨ « بيان وزير المالية عن صناعة غزل القطن ونسجه فى مصر وأثر التعديل الأخير فى الرسوم الجمركية » صص ١٤٧ — ١٤٩ .

(٧٣) الأهرام ، عدد ١٩٥٧٦ ، ١٩٣٩/٣/١٤ « فى مجلس النواب » .

(٧٤) مجلة غرفة القاهرة ، السنة ٤ عدد ٦ ، يونيه ١٩٣٩ ، ص ٨٠٣ ، وعدد ٧ ، سبتمبر ١٩٣٩ ، ص ٩٣٥ .

(٧٥) عاصم الدسوقى : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ، ط ٢ ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٣ .

الحكومة المصرية لها بزيادة مشترواتها من الأقطان الخام ــ بعد ان فقدت بعض أسواقها لظروب الحرب ، كالمانيا وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ــ وأجبرتها على قبول نظام الحصص • لكن بدخول ايطاليا الحرب فى يونيو ١٩٤٠ ، وامتداد سعيرها الى منطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر ، ذهب المشروع ادراج الرياح(٧٦) • وبذلك فشلت آخر محاولات بريطانيا لاسترداد مكانتها بسوق المنسوجات القطنية المصرية ، التى أجبرت على التنازل عنها منذ أن بذغ نجم اليابان الصناعى ، وأخذت تولى السوق المصرية قدرا كبيرا من اهتمامها •

* * *

وهكذا شهدت سوق المنسوجات القطنية المصرية ، فيما بين الحربين ، منافسة حادة ، بين قوى صناعية مختلفة ، انطلق بعضها الى عالم الصناعة ، فى وقت متأخر بالنسبة لبريطانيا صاحبة الباع الطويل فى نفس السوق ، منذ منتصف القرن التاسع عشر • ثم أخذت هذه القوى الصناعية الوليدة ، تعمل على غمر السوق المصرية بمنسوجاتها ، التى جاءت أكثر رخصا ، وأرفع ذوقا عن مثيلاتها البريطانية ، وان كانت أقل منها جودة • ولهذا تمكنت من اكتساح السوق المصرية فى وقت قصير ، مجبرة النوعيات البريطانية على التراجع أمامها ، عن جزء من حصتها ، أخذ يتزايد من وقت لآخر ، حتى احتلت احدى هذه القوى والممثلة فى اليابان ، مكانة بريطانيا بسوق المنسوجات المصرية ، كما انها هددت ما تبقى من حصتها بالزوال •

لهذا تحركت بريطانيا ، وأخذت تطرح حلولا على الحكومة

---

(70) Hiroshi shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry , p. 120 .

المصرية لوأد هذه المنافسة ، ولما كانت هذه الحلول تخدم مصالحها فى المقام الأول بشكل فج ، فقد قابلها الجانب المصرى بالرفض وقدم بديلا لها — ذكته بريطانيا — ساهم فى تغييب المنافسة اليابانية من سوق المنسوجات القطنية المصرية ، فى النصف الثانى من الثلاثينات ، وتمثل فى فرض ٤٠٪ رسم اضافى على المنسوجات اليابانية ، بعد التخلص من المعاهدة التجارية المصرية — اليابانية ، وتحميل المنتجات اليابانية رسوما جمركية بنسبة ١٠٠٪ .

ولا يعنى غياب المنافسة اليابانية ، استرداد بريطانيا لمكانتها بسوق المنسوجات المصرية ، بل ظهر منافسون أشداء ، كانت ايطاليا أخطرهم على بريطانيا . ولهذا وجدت بريطانيا لا مناص من الضغط على مصر لقبول نظام الحصص . وعلى الرغم من التوصل الى صيغة لتطبيقه وافق عليها كل من الطرفين ، الا أن ظروف الحرب حالت دونها .

والملاحظ ان التنافس الحاد الذى شهدته سوق المنسوجات المصرية ، بعد الحرب العالمية الأولى ، ساهم بشكل أو بأخر فى تكوين ظاهرة تخلف صناعة المنسوجات المصرية الحديثة ، التى بدأت فى تقديم أول انتاج لها مع بداية الثلاثينات ، فى وقت عجزت فيه التعريفه الجمركية عن وقف حدة المنافسة الأجنبية ، التى جاءت من جانب اليابان ثم ايطاليا وغيرها من الدول بعد ذلك . وهذا ما جعل هذه الصناعة تمر بكبوة تجلت فى استمرار مطالبة الحكومة بالتدخل لتوفير الحماية ، والا اغلقت أبوابها .

واذا كانت الحكومة قد استجابت لهذه المطالب ، وقدمت بعض التسهيلات والاعانات لهذه الشركات الا انها عجزت أيضا عن تجنب مغبة المنافسة غير المتكافئة التى ظلت تواجه بها حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية .

# مصـــادر البحث

## أولا : الوثـــائق :

### ١ ـ وثائق منشورة باللغة العربيـــة :


ـ مضابط مجلس النواب ١٩٣٧ .

ـ وزارة المـــاليـــة ، مصلحة الجمارك المصرية ، تقرير عن تجـــارة مصر الخارجيـــة ١٩٣٦ .


### ٢ ـ وثائق غير منشورة باللغة الانجليزية :

ـ محفوظات وزارة الخارجية البريطانية .F. O تحت الأرقام التالية :

| No. | Date |
|---|---|
| F.O. 371/1904 | 1934 |
| 371/19047 | 1935 |
| 371/19049 | 1934 — 1935 |
| 407/217 | 1934 |
| 407/218 | 1935 — 1936 |
| 407/219 | 1936 |
| 407/223 | 1939 |

## ثانيا المراجـع :

### ١ ـ باللغـــة العربيـــة :


ـ أمين مصطفى عفيفى عبد اللا : تاريخ مصر الاقتصادي والمـــالى فى العصر الحديث ، الطبعـــة الأولى ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ .

ـ عاصم الدســوقى : مصر فى الحرب العالميـــة الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ١٩٨٢ .

— محمد رشــدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، الجزء الثانى ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٢ .

— يونان لبيب رزق وآخرون : أوربا فى عصر الرأســماليــة ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٨٣ .


## ٢ — باللغــة الانجليزيــة :


— Hiroshi, Shimizu : Anglo - Japanese Trade Raivalry in The Middle East in The Inter - war period. st. Antony's Middle East Monographs ( University of Oxford ) IThaca Press London 1986


## ثالثا : الدوريات :


— التجــارة ١٩١٨ .

— الجريدة التجارية المصريــة : ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ .

— المقطم : ١٩٣١ ، ١٩٣٣ — ١٩٣٥ .

— الأهــرام : ١٩٣١ — ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٩ .

— صحيفة الاقتصاد والتجارة : ١٩٢٧ ، ١٩٣٤ .

— صحيفة مصلحة التجــارة والصناعة ١٩٢٨ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ — ١٩٣٥ .

— صحيفة وزارة التجارة والصناعة ١٩٤٢ .

— مجلة الغرفــة التجارية المصرية : ١٩١٨ .

— مجلة غرفة القاهرة : ١٩٣٧ — ١٩٣٩ .

— مجلة مصر الصناعية : ١٩٢٥ .

## رابعا : مقالات باللغة الانجليزية :

— Hiroshi shimizu : Japan's Middle Eastern Relations From The Meiji period until The outbreak of the Pacific war, proceedings of the Eight international symposium on Asian studies, 1986, Asian Resersh service, Hong Kong.

## خامسا : الرسائل العلمية :

— أحمد الشربينى السيد : تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ — ١٩٣٩ ، رسالة دكتوراه غير منشورة مودعة بمكتبة جامعة القاهرة .

# موقف كبار الملاك من قضايا الزراعة والملكية الزراعية في الهيئات النيابية ١٨٨٢ ـ ١٩١٤

**دكتور اسماعيل محمد زين الدين**

كلية الآداب ـ جامعة القاهرة

انقضت فترة من الزمن منذ أنشأ محمد علي مجلسا للمشورة عام ١٨٢٩ ، تكون من كبار التجار والأعيان والعمد والمشايخ والعلماء ، وكانت مهمة هذا المجلس عرض الاقتراحات المتعلقة بالشئون الادارية العامة ، دون أن يلتزم الباشا بتنفيذها ، فكانت آراء هذا المجلس ذات طابع استشاري محض . وكان الباشا يختار الأعضاء بنفسه ، وبانتهاء عهده انفرط عقد المجلس ، فلم يدع للاجتماع خلال عصري عباس الأول ومحمد سعيد باشا .

وحين تولى اسماعيل الحكم ( ١٨ يناير ١٨٦٣ ) اتجه بفكره نحو تأسيس مجلس نيابي ، وفقا لأسس جديدة ، دعاه بمجلس شورى النواب . ولم يكن تأسيس هذا المجلس وليد تطور طبيعي للصراع بين الجماهير والسلطة الحاكمة الأوتقراطية ممثلة في الخديوي بهدف الحصول على حق المشاركة مع السلطة القائمة ، وتقييد صلاحيات الحاكم بقيود دستورية ، تضمن للأمة حقوقها ، وتحدد التزامات الحاكم أمام شعبه ، وانما كان قيام هذا المجلس بمثابة منحة من الخديو ، وهو أمر قد يبدو غريبا في بابه ، وخاصة

أن الحركة السياسية لم تكن قد تبلورت خلال تلك الفترة بالشكل الذى يؤدى الى قيام حياة نيابية بمفهومها الحقيقى ، كما أن كبار الملاك والأعيان لم يعتادوا منذ عصر محمد علـى أن يرفعوا صوتا بالمعارضة فى وجه الحاكم .

وقد أنشىء مجلس شورى النواب فى ديسمبر ١٨٦٦ وفقا للائحة خاصة صدر بها أمر من الخديو لناظر الداخليـة . أوضحت هذه اللائحة أن تأسيس هذا المجلس « مبنى على المداولة فى المنافع الداخلية » ، وكل ما تراه الحكومة أنه من اختصاص المجلس تتم « المذاكرة واعطاء الرأى عنها وعرضها علـى الخديوى » ، الذى له الحق فى دعوة المجلس للانعقاد أو تأخيره ، وتحديد مدتـه ، وكذا تغيير أعضائه وانتخاب غيرهم . كذلك منحت اللائحة الخديوى الحق فى تعيين رئيس المجلس ونائبه .

وكان المجلس يتكون من ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، واشترط فى الناخب أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين عاما ، وأن يكون معـروفا ( من أبناء الوطن ) ولم تقع عليه أحـكام تتنافى مع القانون ، أو تكون قد صدرت عليه أحكام جنـائية[١] . وخصصت ستة مقـاعد لنواب القـاهرة والاسـكندرية وبعض الثغور والمدن الأخرى . أما بقية المقاعد ، فقد خصصت لنواب الأقاليم الذين كان يتم انتخابهم بواسطة شيوخ القرى ، حيث كانوا يجتمعون بالمركز لانتخاب نائب القسم من بينهم ، ومن ثم فقد كانت أغلبية أعضـاء المجلس من العمد والأعيان .

---

(١) معية سنية عربى ، دفتر ٣٢ ، حـ ١ ، قيد اللوائح والقرارات والمنشورات ، ص ٤١ ـــ ٤٦ . وقد تضـمن هذا القرار الوارد لائحة تأسيس المجلس ونظامه . كذلك انظر أمين سـامى ، تقويم النيـل ، عصر اسماعيل ، المجلد الثانى ، حـ ٣ ، ص ٦٧٦ ـــ ٦٨٠ .

وقد رسمت لائحة تأسيس هذا المجلس بالشكل الذى أدى الى بروز هذه الطبقـــة من الأعيـــان وكبـــار الملاك على مسرح الحياة السياسية ، وتطلعهم — فيما بعد — الى المشاركة مع السلطة القائمة فى ادارة شئون البلاد ، ضمانا للحفاظ على مصالحهم المتنامية • فقد قصرت اللائحة حق الانتخاب على طبقة أصحاب الأراضى الزراعيـــة من العمد والمشايخ ، لمـــا لها من نفوذ واتصـــال وثيق بحياة أهـــل الريف ، بالاضـــافة الى الخبرة والدرايـــة التامـــة بكافة الشـــئون الزراعية • فكان مجلس شـــورى النـــواب الذى تأسس عام ١٨٦٦ بمثابة مجلس للأعيان ، حيث بلغ عدد أعضاء هذا المجلس من العمد والمشايخ ٥٨ عضوا من بـــين مجموع عدد الأعضـــاء البالغ عددهم ٧٥ عضوا • وفى الهيئة النيابية الثانية عام ١٨٧٠ كان عدد الأعضاء من عمد ومشايخ القرى ٦٣ عضوا • أما فى الهيئة النيابية الثالثـــة والأخيرة ، التى انتخبت عام ١٨٧٦ ، فقد بلغ عدد أعضائها الممثلين لهذه الطبقة ٦٠ عضوا[٢] • فلم نر فى هذا المجلس تمثيلا حقيقيا يتفق ومدى ما حدث من تطورات اجتماعية واقتصادية شهدتها البـــلاد ، وأفضت بدورها ، الى ظهور فئات عديدة داخل المجتمع كأصحاب المهن الحرة والتجار والمثقفين •

ولم يكن بروز هذه الطبقة من الأعيـــان وكبار الملاك فى مصر الا نتيجة طبيعية لمـــا حدث من تطورات سياسية واقتصـــادية منذ النصف الأول من القـــرن التاسع عشر ، وحتى بدايـــة الاحتـــلال الانجليزى للبلاد ، وأدت ، بدورها ، الى ظهور هذه الطبقة المميزة اجتماعيا وممارستها العمل السياسى ، اعتمادا على وضعهم الاجتماعى والاقتصادى الذى وفرته لهم ملكياتهم الزراعيـــة الواسعة ، والتى حصلوا عليها نتيجة لصدور سلسلة من التشريعات والقوانين ، بدأت

---

(٢) الرافعى : عصر اسماعيل ، ح ٢ ، ص ٩٤ — ١٦٨ •

مقدماتها بصـــدور اللائحـــة السعيديـــة ( ١٨٥٨ ) وقانون المقابلة ( ١٨٧١ ) ، وكان آخرها قـــرار ٣ سبتمبر ١٨٩٦ ، والذى أصبحت بمقتضـــاه كافة الأراضى الزراعية من عشـــورية وخـــراجية مملوكة لحائزيها ملكية فردية تامة ، مما أدى الى ظهور الملكية الفرديـــة ، بعد أن رفع كل قيد عليها ، كأساس للتنظيم الاجتماعى ، بديلا عن ملكية الدولة لوسائل الانتاج ، ونعنى بها الأرض الزراعية . وهكذا بدأ يظهر فى الواقع الاقتصادى المصرى ملاك الأراضى الزراعيـــة الذين يتمتعون بحقـــوق الملكية فى التصرف والاســـتغلال بأشـــكاله المختلفة من بيع ورهن وايجار وتوريث وذلك بعد مايقرب من مائة عام منذ وضع محمد على نظام استغلال وادارة الأرض الزراعية[٣] .

وكان طبيعيا أن يعـــكس التركيب الاجتمـــاعى لأعضاء مجلس شورى النواب مصـــالح هذه الطبقـــة ، باعتبـــارهم يمثلون أصحاب المصالح الزراعية الواسعة فى الريف ، فقد دلت المناقشات التى دارت بالمجلس فى دورات انعقاده الثلاث (١٨٦٦-١٨٧٦) عن مدى اهتمام هذه الطبقة بالمسائل التى تتعلق بالمجتمع الريفى ، وتخدم فى الأساس مصالحهم الطبقية ، كمشروعات الرى والســـكك الحديدية وحيـــازة الأراضى الزراعية وتخفيف الضرائب العقارية وما الى ذلك[٤] .

وبعد أن تناولنا فى عجـــالة سريعـــة التطورات التى مرت بها السلطة النيابية بمصر منذ عصر محمد على وحتى نهاية حكم اسماعيل ،

---

(٣) عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعيـــة ودورهم فى المجتمع المصرى ( ١٩١٤ - ١٩٥٢ ) ، ص١٤ .

(٤) للمزيد من التفاصيل حول مواقف هذه الطبقة من تلك القضايا ، انظر عبد العزيز رفاعى ، فجر الحياة النيابية فى مصر ١٨٦٦ - ١٨٨٢ . ومما هو جدير بالملاحظة أنه قد وجد مجلس نواب حقيقى عاصر الثورة العرابية ، وتم الغاؤه عقب الاحتلال البريطانى للبلاد باعتباره أثرا من آثارها .

نشير الى موضوعنا الرئيسى الذى يتعلق بدراسة التركيب الاجتماعى للهيئات النيابية التى عاصرت فترة السيطرة البريطانية فيما بين عامى ١٨٨٢ ، ١٩١٤ واضعين فى اعتبارنا أن محور دراستنا سينصب على القاء الضوء على موقف هؤلاء الأعضاء من بعض القضايا التى طرحت داخل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وكانت تمس فى الأساس مصالحهم الطبقية ، دون الاشارة الى موقفهم داخل الجمعية التشريعية والتى لم تعقد جلساتها الا لفصل تشريعى واحد ( من ٢٢ يناير الى ١٧ يونيو ١٩١٤ )(٥) .

فعقب الاحتلال البريطانى لمصر ، تم استدعاء اللورد دفرين Duffern الذى كان يعمل سفيرا لبلاده لدى الدولة العثمانية ، لاعادة تنظيم أحوال مصر الداخلية ، وليضع تصور عام للاصلاحات المطلوبة فى كافة المؤسسات الادارية . وقد زوده جرانفيل — وزير خارجيته — ببعض المعلومات والتوصيات للاسترشاد بها قبل الشروع فى صياغة تقريره الشهير . وقد أكدت تلك التوصيات على الدور الذى يقع على عاتق بريطانيا فى توفير الأمن والاستقرار الداخلى ، واعادة تنظيم الادارة ، مع ضمان المحافظة على السلام والنظام والرخاء الاقتصادى ، وكذلك تدعيم سلطة الخديو ، وتطوير الحكم الذاتى بصورة تضمن وفاء مصر بالالتزامات المالية نحو الدول الأجنبية(٦) .

وحين شرع دفرين فى كتابة تقريره ، تعرض — فيما تعرض اليه — الى السلطة التشريعية ، فأشار بانشاء « مجلسين استشاريين لا تشريعيين » يفيان بأغراض الحكم الذاتى . أحدهما يعرف بمجلس

---

(٥) جدير بالذكر أن كبار الملاك والأعيان كانوا يسيطرون أيضا على الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ ، حيث كان من بين أعضائها البالغ عددهم ٦٥ عضوا ، ٤٩ عضوا يمثلون كبار الملاك .

(6) Tignor, R. : Modernization and British Colonial Rule In Egypt, p. 52 .

شورى القوانين والآخر أطلق عليه الجمعيـــة العمومية والتى كانت بمثابة مجلس الشيوخ عند دفرين •

ووفقا لمـــا أشار اليه على المسئولين ، صدر القانون النظـــامى الخاص بانشاء هاتين الهيئتين شبه النيابيتين فى أول مايو ١٨٨٣ ، بدلا من مجلس النواب الذى عاصر الثورة العرابية ، بعد أن انتحلت الحكومة لالغائه أسبابا عديدة ، لعل أهمها أنه كان يمثل أثرا من آثارها(٧) •

وكان مجلس شورى القوانين يتألف من ثلاثين عضوا تقـــوم الحكومة بتعيين أربعة عشر عضوا من بين هؤلاء وتنتخب مجـــالس المديريات بقيتهم ، مما كان يتيح ضمان السيطرة على أعضاء المجلس ، والحصول على موافقة الأغلبية من أعضاءه فيما كانت تتقدم به الحكومة من مشروعات أو أية اجراءات أخرى • أما الجمعية العمومية فكانت تتكون من اثنين وثمانين عضـــوا ، يتألفون من النظار الستة وأعضـــاء مجلس شورى القوانين والأعيان المندوبين عن الفلاحين وعددهم ستة وأربعون نائبا(٨) •

ولم يكن الغرض الحقيقى من انشاء مجلس شـــورى القوانين القيام • بمهام التشريع ، أو بعبارة أدق سن القوانـــين ، بـــل كان بمثابة هيئة استشارية للحكومة ، لها أن تعرض عليه القوانين قبـــل اصدارها ، كما كان لها الحق فى عدم الأخذ برأيه فيها • فقد نصت المـــادة ( ١٨ ) من القانون النظامى السابق الاشارة اليه على أنـــه

---

(٧) حول الدور الذى لعبه هذا المجلس ، انظر : مصر للمصريين ـــ مائة عام على الثورة العرابية ، مقال للباحث بعنوان برلمـــان الثـــورة العرابيـــة .

(٨) تقرير دفرين ص ١٣ . وكانت مدة انتخاب الأعضاء المندوبين لمجلس شورى القوانين ست سنوات .

« لا يجوز للحكومة اصدار أى قانون أو لائحة تختص بالادارة العامة ما لم يتقدم بداية الى مجلس شورى القوانين » . غير أنها ختمت هذه المادة بعبارة جعلت هذا الشرط بلا جدوى ، اذ قالت : « وان لم تعول الحكومة على رأيه فعليها ايقافه على الأسباب التى بنى عليها هذا الرفض غير أنه لا يجوز له مناقشتها فى شىء من هذه الأسباب » . كما منحت هذه اللائحة المجلس الحق فى أن يدلى برأيه فى الميزانية العامة للدولة أو الحساب الختامى لها دون أن تلتزم الحكومة أيضا بآراء المجلس فى هذا الصدد ( مادة ٢٢ ) . كذلك لم يكن للمجلس الحق فى مناقشة الجزية المفروضة للباب العالى وكافة النواحى المتعلقة بقانون التصفية والدين العمومى ، أو فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية . فكافة هذه المسائل كانت خارجة عن دائرة اختصاصات المجلس ( مادة ٢٣ )(٩) .

أما الجمعية العمومية ، فان المشرع لم يفرق بينها وبين مجلس شورى القوانين فى شىء ما سوى أنه جعل اجتماعها مرة واحدة كل عامين خلافا لمجلس الشورى الذى كان يجتمع ست مرات على مدار العام . وحددت المادتين ٣٤ ، ٣٥ اختصاصات الجمعية العمومية والسلطات المخولة لها بموجب القانون النظامى ، الذى منحها الحق فى اقرار الضرائب الجديدة ، ولها أن تبدى رأيها فى أى قرض عمومى ، أو مشروعات الرى والسكك الحديدية ، أو فرض ضرائب جديدة على الأطيان الزراعية . كما كان لها الحق أيضا فى أن تبدى رأيها فى كافة المسائل والمشروعات التى ترسلها الحكومة اليها ودراسة المواد المتعلقة بالثروة العمومية أو الأمور الادارية أو المالية ، وعلى الحكومة أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعتها لعدم الأخذ بما أبدته من الآراء ، دون أن يكون لها الحق فى

---

(٩) احمد قمحة ، عبد الفتاح السيد : نظام القضاء والادارة ، ص ١٣٩ — ١٤١ .

مناقشة هذه الأسباب . وكان يتولى رئاسة الجمعية العمومية رئيس مجلس شورى القوانين[١٠] .

ولم يختلف مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية من ناحية التكوين الاجتماعي والتركيب الطبقي للأعضاء عما كان عليه الوضع في عهد اسماعيل ، حيث تكونت هاتان الهيئتان من كبار ملاك الأراضي الزراعية وأعيان الريف من العمد والمشايخ ومن ذوي العصبيات في المدن والأقاليم . فقد نصت المادة ( ١٤ ) من قانون انتخاب مجالس المديريات والتي كان يؤخذ منها أعضاء مجلس شورى القوانين ، على أن يكون العضو المنتخب ممن يدفعون أموالا مقررة على عقارات أو أطيان قدرها خمسة آلاف قرش سنويا . كذلك اشترطت المادة ( ٤٢ ) من قانون الجمعية العمومية ، أن يكون العضو مؤديا منذ خمس سنوات على الأقل في المدينة أو المديرية النائب عنها عوائد أو مالا مقررا على عقار أو أطيان قدره ألفا قرش سنويا ، مدرجا اسمه منذ خمس سنوات على الأقل في دفتر الانتخاب[١١] .

لذا ، ووفقا لما سبقت الاشارة اليه ، فقد اقتصرت العضوية في هاتين الهيئتين على الأعيان وكبار الملاك من الوطنيين ، وهو أمر يتفق وسياسة الاحتلال البريطاني في مصر ، التي حرصت على تدعيم

---

(١٠) أحمد قمحة ، عبد الفتاح السيد ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ – ١٤٨ . ومما هو جدير بالذكر أنه قد تولى رئاسة المجلس والجمعية العمومية خلال تلك الفترة سبع رؤساء ينتمون الى طبقة كبار الملاك ورجال الحاشية وهم سلطان باشا ( ١٨٨٣ – ١٨٨٤ ) ، على باشا شريف ( ١٨٨٤ – ١٨٩٤ ) ، عمر لطفي باشا ( ١٨٩٤ – ١٨٩٩ ) ، اسماعيل باشا محمد ( ١٨٩٩ – ١٩٠٢ ) ، عبد المجيد صادق باشا ( ١٩٠٢ – ١٩٠٩ ) ، البرنس حسين كامل باشا ( ١٩٠٩ – ١٩١٠ ) ، محمود فهمي باشا ( ١٩١٠ – ١٩١٣ ) . الهلال ، عدد نوفمبر ١٩١٣ ، تاريخ السلطة النيابية في مصر .

(١١) الرافعي : مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال ، ص ٥٣ .

ومساندة مصالح هذه الطبقة من البرجوازية الزراعية الكبيرة بعديد من الاجراءات فى المجالين التشريعى والاقتصادى ، وذلك لتحويلها من طبقة ثورية ، برز دورها خلال أحداث الثورة العرابية ، الى طبقة تابعة وخاضعة ومدينة للاحتـــلال ، وفى الوقت ذاتـــه ، استغلال وضعيتها المسيطرة اجتماعيا ، ونفوذها السياسى الكبير على جماهر الفلاحين فى الريف المصرى فى اقرار السياسة التى تنتهجها • وفوق هذا وذاك ضمان وجود سندا ونصيرا للاحتلال فى مواجهة التيار المتنامى للحركة الوطنية ، والتى ظهرت بوادرها عقب تولى الخديو عباس حلمى الثانى الحكم عام ١٨٩٢ • ويؤكد هـــذه الحقيقة أن أغلب مشروعات التنمية الاقتصادية والتشريعات والقوانين التى تمت صياغتها خلال تلك الفترة موضوع الدراسة كانت تخدم فى الأساس مصالح هـــذه الطبقة التى اتفقت مصالحها مع وجود الاحتلال البريطانى(١٢) •

وعلى الرغم من الامتيـــازات العديدة التى حصـــلت عليها تلك الطبقة من كبار الملاك والأعيان ، الا أنها حرصت منذ بداية ممارستها العمل النيابى ، على أن تعبر عن مصالحها الطبقية ، والا تتعـــارض المسائل أو القضايا المطروحـــة للمناقشة داخل مجلس الشـــورى أو الجمعية العمومية مع هذه المصالح حتى لو أدى الأمـــر الى التضحية بالمبادىء أو الوقوع فى شىء من التناقض ، فعلى سبيل المثال ، حين اقترح محمود عبد الغفار — أحد كبار الملاك — أن يكون رأى مجالس

---

(١٢) كان من بين المكاسب التى حققتها سلطات الاحتـــلال لكبار الملاك تثبيت حق الملكية الفردية التام للأرض الزراعية • ففى عام ١٨٨٣ ، صدر القانون المدنى الأهلى ليؤكد فى مادته الثامنة حق الملكية التـــام فى الأراضى الخراجية التى دفعت عنها المقابلة ، ثم أدخل بعض التعديلات على هذا القانون فى عام ١٨٩١ ، الغيت بموجبه شرط دفع المقابلة ، كما أدخل تعديل آخر فى سبتمر ١٨٩٦ نص على أن « تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق التملك التام بما فى ذلك الأطيان الخراجية » وبذلك رفع أى قيد أو شرط على الملكية الفردية للأرض الزراعية •

المديريات فى مسألة انشاء السكك الحديدية استشاريا لا تقريريا خشية ألا يوافق بعض الأعيان على ألا تمر السكك فى أطيانهم أو يؤخذ من أملاكهم شىء ، رفض المجلس هذا الاقتراح الذى تقدم به زميل لهم . وعندما أقترح موسى غالب باشا أن يكون أحد الناخبين عن كل مركز مقيما فى هذا المركز بحيث لا ينتخب لمجلس المديرية أكثر من شخص من كل عائلة ، رد عليه عبد الغفار بأنه لو فـرض وكان فى العائلـة شخصان أو ثلاثة أكفاء وقلنا لا ننتخب منهم الا واحدا نكون قد قيدنا حريـة المنتخبين ، وقد أيده فى ذلك الرأى ابراهيم مراد ، مشـيرا الى أن « حرمان العائلات ليس من العدالة » وعلق محمود سليمان بأنه يشترط فى كل عضو دفع ٥٠ جنيها أموالا أميرية فـاذا فرض ولم يوجد اثنان بالمركز يتوفر فيهما هذا الشرط فكيف يكون العمل اذن ؟ مؤيدا بذلك موقف زميليه من الاقتراح ، ومعارضا تخفيض النصاب المـالى بالنسبة لحاملى الشهادات العالية لأنه سيتنافى مع موقفـه السابق حيث سيوسع من امكانية تمثيـل المركز نفسـه فى مجلس المديريـة(١٣) .

كذلك حرص هؤلاء على أن يكون للأعيان والذوات وضع خاص فى التشريع الجنائى فكانت هناك محاولات من جانبهم لتعديل نصوص القوانين التى كانت تعرضها الحكومة عليهم بالشكل الذى يحقق هذا الغرض على نحو ماحدث عند نظر قانون ترخيص حمل السلاح فقد طلب أعضاء مجلس شورى القوانين « استثناء العمد والمشايخ وأصحاب العزب والذوات المعتبرين من ضرورة الحصول على ترخيص بحمـل السلاح »(١٤) . وعندما نظر فى تعديل بعض أحكام قانون العقوبات ،

---

(١٣) مضابط مجلس شـورى القوانين ، جلسة ١٩٠٩/٦/١٥ ، مذكورا فى أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(١٤) مضابط شورى القوانين ، جلسـة ١٨٩١/٦/٢٠ ، ص ٥٥ وما بعدها .

وخاصة فيما يتعلق بتشغيل السجناء ، طالب الأعضاء ، وباصرار شديد ، بضرورة اضافة فقرة الى المادة تنص على استثناء « الأشخاص المعتبرين » من الخضوع لأحكام هذه المادة ، مما دفع مستشار الحقانية الانجليزى Scott الى توجيه الانتقاد اللاذع لهؤلاء ، مشيرا عليهم ومذكرا اياهم بأنه « لا يصح أن يجعل فى القوانين تمييز »(١٥) . وقد حدث نفس الشىء عند مناقشة المشروع الخاص بالتحفظات من غوائل النيل ، والذى قضت مادته الأولى بتخويل المديرين والمحافظين سلطة مطلقة فى أن يطلبوا من كل شخص قادر على العمل الاشتراك فى أعمال مقاومة أخطار الفيضان ، اذ اعترض الأعضاء على المشروع بحجة أنه « لا يفرق بين أمير وحقير وجليل وفقير » ، حيث أجاز « تشغيل الموظفين ووجوه البلاد وأكابرهم أسوة بغيرهم من الأفراد »(١٦) .

على كل حال سوف نكتفى بهذا القدر من الاشارة الى مدى اصرار هؤلاء على الحصول على المزيد من الامتيازات ، وخصوصا فى المجال التشريعى ، حتى لو تطلب الأمر وضع قوانين خاصة تحكم علاقتهم بمؤسسات الدولة ، ثم نقوم بتتبع المناقشات التى دارت داخل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، مع تسليط الضوء على موقف هؤلاء الأعضاء من بعض القضايا الاقتصادية ــ محور دراستنا ــ

---

(١٥) مضابط شورى القوانين ، جلسة ١٨٩١/٦/١٧ ، ١٨٩٣/٤/٢٦ ، ص ٤٣ .

(١٦) مضابط شورى القوانين ، جلسة ١٨٨٧/٩/٧ . كذلك رءوف عباس حامد : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، ص ٢١٩ ، ٢٢٠ . ومما هو جدير بالملاحظة أن كبار الملاك قد عارضوا أشد المعارضة قوانين تنظيم الرى ونظام المناوبات الذى احدثته سلطات الاحتلال ، لضمان استئثارهم بأكبر قدر من المياه ، واجبار الفلاحين على شرائها منهم بأسعار مرتفعة ، وصلت الى ما يعادل ثمن قنطار من القطن عن كل فدان يروى من المياه التى استحوذوا عليها .

التى أثيرت وكانت تمس ، الى حد ما ، ومن وجهة نظرهم ، مصالحهم الطبقية • ونبدأ بمناقشة موقفهم من المشروع الذى تقدمت به الحكومة لتعديل الضريبة المفروضة على الأرض الزراعية ، أداة الانتاج الرئيسية فى مجتمع عماد حياته الزراعة •

كانت ضرائب الأطيان العقارية تعتبر من أهم المصادر التى تستمد منها الحكومة مواردها المالية للانفاق على كافة مشروعات التنمية • وقد أشار دفرين فى تقريره الشهير الى ثقل هذا النوع من الضرائب على صغار المولين ، بالاضافة الى عدم توزيعها بطريقة عادلة ، ففى الوقت الذى كانت فيه متوسط ضريبة الفدان الخراجى تبلغ نحو ١٣٨ قرشا ، لم تتعد نظيره العشورى ٥٢ قرشا • وقد طالب دفرين المسئولين بتعديل تلك الضرائب بصورة لا تثقل كاهل صغار الملاك(١٧) •

وقد حظيت هذه المسألة بقدر كبير من اهتمامات أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، لما لها من ارتباط وثيق بمستوى الدخل الذى يتحصل عليه هؤلاء نتيجة لتأجير مساحات واسعة من أراضيهم الزراعية لصغار الملاك والفلاحين المعدمين • ففى جلسة المجلس المنعقدة فى ٢٨ أغسطس ١٨٩٣ أشار العضو أحمد بك الصوفانى الى أن ضريبة الأطيان الزراعية قد أثقلت كاهل المولين ، ونوه بانها قد وضعت فى وقت كانت تجود فيه المحصولات الزراعية بالانتاج الوفير ، واقترح على الحكومة أن تستخدم الأموال الاحتياطية المودعة بصندوق الدين لتخفيف الأعباء الضرائبية على المولين • وقد أيده فى ذلك أعضاء المجلس ، وقرروا اخطار الحكومة بوعودها السابقة بالنظر فى موضوع تعديل ضرائب الأطيان(١٨) •

---

(١٧) تقرير دفرين ، ص ٢٩ — ٣١ •

(١٨) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ٢٨ اغسطس سنة ١٨٩٣ •

وفى التقرير الذى قدمته اللجنة المشكلة من أعضاء المجلس لدراسة ومناقشة ميزانية المصروفات لعام ١٨٩٤ ، أشارت ــ فيما أشارت اليه ــ الى أن « الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال » ، وطالبت بتخفيف ضرائب الأطيان لعدم امكان تحملها ، مشيرة الى أن الحكومة لم تنظر الى هذه القضية الحيوية بشىء من العناية والاهتمام[١٩] • وقد تكرر ذلك الموقف من جانب أعضاء المجلس فى العام التالى ، حيث طالبوا الحكومة بتقديم تخفيف أعباء الضرائب المفروضة على جماهير الفلاحين ، عن خطة الانفاق على مشروعات ليست ذات أهمية[٢٠] •

ولكن ، هل كان موقف هؤلاء الأعيان وكبار الملاك ، الذين كانوا ينوبون عن الأمة ، فى مطالبتهم الحكومة مرارا بتخفيف ضرائب الأطيان ينبع فى الأساس من منطلق الدفاع عن صغار الملاك من الممولين أو الفلاحين المعدمين ، الذين كانوا يواجهون بايجارات مرتفعة من قبل هؤلاء ، أشار اليها كرومر فى بعض تقاريره ، منوها بضرورة الاهتمام مستقبلا بوضع قوانين لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين[٢١] ، أم كان مجرد مناورة سياسية من جانب الأعيان ، الهدف منها الضغط على الحكومة لحملها على تخفيف الضرائب المفروضة على أراضيهم الزراعية ، وفى ذات الوقت ايهام الرأى العام ، الذى بدأ منذ هذه الفترة ينتقد الحكومة وسياستها من خلال الصحف ووسائل الاعلام الأخرى ، بأن نواب الأمة يدافعون عن جماهير الفلاحين •

لم تكن مطالبة الأعيان وكبار الملاك للحكومة ــ مرارا ــ بتخفيف

---

(١٩) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ •

(٢٠) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ١٦ ديسمبر ١٨٩٤ •

(٢١) تقرير كرومر لعام ١٩٠٣ ، ص ٢٣ ، ٢٤ •

ضرائب الأطيان الزراعية الا مجرد مناورة سياسية من جانبهم ، ودليلنا على ذلك أن اللجان التى شكلت ـ فيما بعد ـ من قبل الحكومة لاعادة مسح الأراضى الزراعية تمهيدا لتعديل الضرائب المفروضة عليها وفقا لأسس ومعايير جديدة تعتمد على مدى خصوبتها وقربها من موارد المياه ونوعية محاصيلها ، رأت ، على سبيل المثال ، أن ثمة أراض خراجية ايجار فدانها جنيهان وضريبتها المقررة ١٦٤ قرشا[٢٢] . وهو ما لم يتعرض له أعضاء المجلس أثناء المناقشات التى جرت بخصوص هذه المسألة . كذلك لم يشر الأعضاء ، ولو بشىء قليل ، الى التفاوت الواقع ، والذى أشار اليه دفرين ، وأكدته اللجان السابق الاشارة اليها ، بين الأطيان العشورية المملوكة لدى كبار الملاك والأطيان الخراجية التى كان يشكل أغلبه صغار الملاك ، وتعددت شكاياهم مرارا من هذا الغبن الواقع عليهم ، نتيجة لهذا التفاوت فى تقدير الضرائب[٢٣] . وقد كشفت هذه اللجان حقيقة هذا التفاوت الواضح ومقدار الغبن الواقع على هؤلاء ، حيث وجدت فى العديد من القرى أراض عشورية كان يؤجر فدانها ـ على سبيل المثال ـ بخمسة جنيهات ومقدار الضريبة المفروضة عليها ١٨ قرشا[٢٤] .

وتبدو لنا الصورة أكثر وضوحا لكشف حقيقة هؤلاء ونواياهم فيما يتعلق بهذه القضية ، اذا ما استعرضنا التقرير الذى وضعته اللجنة المشكلة من أعضاء الجمعية العمومية برئاسة محمد باشا الشواربى ـ أحد كبار أعيان القليوبية ـ لفحص ودراسة المشروع الخاص بتعديل ضرائب الأطيان ، الذى أقره مجلس الوزراء ، وصدر

---

(٢٢) تقرير جورست لعام ١٩٠٧ ، ص ٢٣ .

(٢٣) المقطم ، العدد ١٤٥٧ ، ٢٩ ديسمبر ١٨٩٣ .

(٢٤) تقرير جورست لعام ١٩٠٧ ، ص ٢٣ . كذلك انظر :
Willcoks : Egyptian Irrigation, p. 390

أمر عال به[٢٥] ، فقد أشارت هذه اللجنة بأن « لجان تعديل الضرائب قد زادت وبالغت فى تقدير الايجارات » ، ورأت أنه لو « جرى ايجار أطيان الدومين والدائرة السنية أسوة بأطيان الأهالى لأمكن الحكومة أن تقدر الأموال بأقل مما قدرته وكان فى ذلك مساواة عمومية » .

وحين تعرضت اللجنة لقضية التفاوت بين ضرائب الأطيان الخراجية والعشورية ، لم ينس هؤلاء الدفاع عن مصالحهم الطبقية والتى مسها هذا القرار بشكل مباشر . فقد طالبت اللجنة الحكومة بضرورة التمييز بين الأطيان العشورية والخراجية فى ربط الضريبة ، مشيرة بأن المشروع الذى عرضته الحكومة عليها لم يفرق بينهما ، وقررت مكاتبة الحكومة فى هذا . كذلك رأت اللجنة ان تقدير الضريبة باعتبارها ٢٨ر٦٤٪ من قيمتها الايجارية يعد حملا ثقيلا على المولين ، نظرا لفداحة الضرائب الأصلية . فكان هذا يمثل تناقضا فيما كانوا ينادون به من قبل[٢٦] .

وكانت اللجان التى شكلت لهذا الغرض قد انهت أعمالها التى بدأتها فى أبريل ١٨٩٥ ، وقدمت تقريرها للحكومة ، حيث تقرر الشروع فى تعديل الضرائب المفروضة على الأرض الزراعية وفقا لقرارات

---

(٢٥) محاضر جلسات الجمعية العمومية ، جلسة ٦ ابريل ١٨٩٩ ، ص ٤ ، جلسة ١٦ أبريل ، ص ١٢ . وقد ذكر على مبارك فى « الخطط التوفيقية » ان عائلة الشواربى كانت تملك فى أواخر القرن التاسع عشر ٤٠٠٠ فدان من زمام قليوب البالغ ٧٠٠٠ فدان . انظر ، على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ، وأثره على الحركة السياسية . ١٨١٣ — ١٩١٤ ، ص ٤٣٩ — ٤٥٢ .

(٢٦) محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة المالية ، محفظة ٣/٢/٢ ، ٢٩ أبريل ١٨٩٩ .

لجان التعديل التى قضت بأن تربط الضريبة عن كل نوع من الأطيان باعتبار ٢٨ر٦٤٪ من قيمتها الايجارية[٢٧] .

كان طبيعيا أن يستاء كبار الملاك والأعيان ، الذين كانت أراضيهم تتمتع بايجارات عالية عند جماهير الفلاحين ، من تلك التعديلات الجديدة التى أضرت بمصالحهم الاقتصادية ، ولم تفرق بين أراضيهم العشورية وأراضى صغار الملاك الخراجية ، لذا كان حرص المشرع — سلطات الاحتلال — على أن يضع فى القانون الجديد نصا يشير فيه الى استمرار العمل وفقا لما كان متبعا من قبل لمدة خمس سنوات من انقضاء المدة المخصصة لتعديل الضرائب ، وذلك تجنبا لسخط هؤلاء وعدم اثارتهم[٢٨] .

## مشروع قانون اختصار اجراءات الحجز على المولين :

ننتقل الى قضية أخرى ، أوضحت بجلاء تام أن هؤلاء كانوا على وعى وادراك تام بمصالحهم الطبقية ، والتى يجب ألا تمس بشىء ، ولو من بعيد ، وخصوصا فى مواجهة الطبقات الأخرى من صغار الملاك والفلاحين المعدمين ، حتى لو تطلب الأمر تضحية هؤلاء بمبادئهم ، أو وقوعهم فى شىء من التناقض . ففى أثناء مناقشة نصوص مواد المشروع الخاص باختصار اجراءات الحجز على منقولات المولين عقب اعلانهم بالدفع ، بعد أن تذرعت الحكومة فى هذا الطلب بأن البعض من هؤلاء ينتهزون فرصة الثمانية أيام الممنوحة لهم بين التنبيه والحجز بموجب قرار ٢٥ مارس ١٨٨٠ لاخفاء محصولاتهم ومواشيهم وكافة متعلقاتهم تخلصا من توقيع الحجز عليها . نقول أنه على الرغم أن الحكومة قد صاغت مواد

---

(٢٧) محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة المالية محفظة ٣/٢/٢ ، أمر عال فى ١٠ مايو ١٨٩٩ بتعديل ضرائب الأطيان .

(٢٨) المادة السادسة من المشروع الخاص بتعديل ضرائب الأطيان .

القانون بالشكل الذى يضمن تأمين وحماية حقوق هذه الطبقة فى مواجهة المستأجرين من صغار الملاك والمعدمين ، غير أنهم سعوا الى تحقيق ضمانات أكثر من ذلك ، صيانة لحقوقهم ، ولضمان الحصول على ايجار أراضيهم الزراعية •

ففى خلال المناقشات التى دارت داخل مجلس شورى القوانين حول المادة الأولى من هذا المشروع ، والتى كانت تتعلق باختصار اجراءات الحجز على المحصولات الموجودة بالأراضى المؤجرة لدى المزارعين فى حالة عجز مستأجريها عن دفع الايجار المقرر عليها ، لم يتوان هؤلاء فى مطالبة الحكومة بالمزيد من الضمانات صيانة لحقوقهم ، ولو كان ذلك على حساب المستأجرين • فقد تمسك جميع الأعضاء الذين اشتركوا فى المناقشة ، بضرورة توسيع نطاق اجراءات الحجز ليشمل المحصولات الموجودة بالأرض الزراعية أو فى أى مكان آخر • ورأى العضو مصطفى بك الطحان ــ أحد أعيان الاسكندرية ــ ضرورة تغيير مضمون هذه المادة بصورة تكفل حقوق المؤجرين ، مشيرا فى معارضته لهذه المادة بقوله : « أن الذى يتبادر الى الذهن من نص المادة أن الحجز لا يكون الا على المحصولات التى تكون فى الأطيان المؤجرة مع أن هذا النص ربما يؤدى الى تعسر حقوق المالك كاملة لأنه من المحتمل عدم توطن صاحب الأرض بنفس الجهة وبذلك لا يمكن مراعاة حصر جميع محصولات الأطيان المؤجرة والمحافظة عليها » • ونوه بأن المستأجر ، وفقا لمنطوق هذه المادة بصورتها الحالية ، يمكنه من تشوين محصوله بعيدا عن الأرض الزراعية ، وبالتالى حرمان المؤجر من الحصول على حقوقه كاملة • لذا ، فقد طالب بضرورة اطلاق المادة ليتمكن المالك من صيانة أرضه وضمان الحفاظ على حقوقه كاملة ، وذلك بحجز ما تنتجه الأرض من محصول للصالح العام • وقد أيده فى ذلك الرأى العضو أحمد بك عبد الغفار ــ أحد كبار الملاك بالمنوفية ــ ،

والذى رأى اضافة عبارة « أو بطرف المستأجر » • وتقرر بالأغلبية الموافقة على اضافة تلك العبارة الى نص المادة الأولى من المشروع لتصبح « ويجوز لأصحاب الأطيان المؤجرة بمقتضى عقد بالكتابة أو بغير عقد أن يوقعوا بغير اذن من القاضى حجزا على محصولاتها سواء كانت موجودة فيها أو بطرف المستأجر لاستحصالهم على الايجارات المستحقة لهم بشرط استيفاء الاجراءات»(٢٩) •

كذلك دارت مناقشات واسعة بين الأعضاء حول نص المادة الثالثة من المشروع ، بهدف ضمان الحصول على الأموال المقررة على المستأجرين ، كانت نتيجتها الموافقة من جانب أعضاء المجلس على اضافة عبارة جديدة الى نص المادة وهى : « انما الخضروات والفواكه التى يخشى عليها من التلف مدة توقيع الحجز يصير بيعها يوميا عن طريق يد معتمدين حسب العادة والثمن يحفظ بطرف شيخ البلد المأمور بالحجز » • ولم يكتف الأعضاء بذلك ، بل طالب مصطفى بك الطحان أيضا بتوقيع الحجز على محصولات المستأجر الثانى عند طلب مالك الأرض ذلك(٣٠) •

ولما كانت المادة السابعة من هذا المشروع الذى تقدمت به الحكومة الى المجلس تنص على « عدم القيام باجراءات الحجز فى حالة سبق توقيع حجز قضائى على المحصولات الزراعية ، أو فى حالة وجود نزاع بين المؤجر والمستأجر بسبب الايجار وكان المدير عالما بها » • فقد عارض أعضاء المجلس الذين اشتركوا فى مناقشة

---

(٢٩) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ١٠ ، ١٧ أغسطس ١٨٨٤ ، ص ١٥٩ ، ١٦١ . وكذلك على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ — ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية ، ص ٤٥٢ .

(٣٠) مضابط شورى القوانين ، محاضر جلسات ٢٤ ، ٢٥ أغسطس ١٨٨٤ ، ص ١٦٦ — ١٧٢ .

هذه المـادة ، ما جـاء بها ، واعتبروه اضرارا بحقوقهم ، وطالبوا الحكومة بضرورة تقديم ايجار الأطيان عـلى ما سواها • وأوضح العضو ابراهيم سعيد ، الذى لقى تأييدا من أعضـاء المجلس ، « ان ايجار الأطيان الزراعية مقـدم حسب القانون فبالحجز القضـائى تكون المسـألة من اختصـاص المحاكم الأهليـة » • وأضاف محمد رؤوف باشا ان الايجار لم يخرج عن كونه بمثابة الأمـوال الأميرية المسـتثناه ، ورأى أنه من الأهميـة بمكان ضرورة التنصيص بهذا القانون على « امتياز قيمة الايجـار ولو مع سـبق اجراء حجـز قضائى » • وعاد ابراهيم سعيد ليطالب باضافة عبارة تنص عـلى « ولكن للمؤجر الحق فى أن يستولى على ما له من الايجار مقدما على سائر الديون من نفس ثمن المحجوز عليه بمقتضى طلب ينقدم به الى المحكمة التى جرى الحجز بواسطتها » الى نص هذه المـادة • وانتهت المناقشة حول تلك القضية بموافقة الأعضاء على الاقتراح الذى تقدم به ابراهيم سعيد حماية لحقوق ومصالح الملاك المؤجرين(٣١) •

وهكذا وقف كبار الملاك والأعيان صفا واحدا للذود عن مصالحهم الطبقية ضد هذه الفئات شـبه المعدمة من الفـلاحين ، الذين كانوا يستأجرون قطع صـغيرة من أراضى كبار الملاك ، بأجور مرتفعـة ، يقتاتون بها ، فى محاولة من جانبهم لتحسين أوضاعهم الاقتصادية المتدهورة ، ولكى يواجهوا ارتفاع أسعار الحاجات الضرورية من السلع والمواد الاستهلاكية التى ارتفعت أسعارها خلال تلك الفترة ، دون النظر بعين الاعتبار الى المسـألة من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية • بل لم يتورع أحد أعضاء المجلس أثناء المناقشات التى دارت حـول هذه القضية عن المطالبة بتجريد هذه الطبقة من صغار الملاك مما بقى لديهم من أراضى ، باعتبارها الضمان الوحيد لسداد ما عليها ، وليست

---

(٣١) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ٢٥ أغسطس ١٨٨٤ .

محصولاتها أو منقولاتها ومواشيها فحسب • فرأى أنه « اذا تأخر مبلغ واجب التحصيل بعد بيع ما يكون بالأرض المتأخر عليها الأموال من جميع ما ذكر بالقانون تكون الأطيان ذاتها معرضة للخروج من أيدى مالكيها لأداء ما يتأخر عليها »(٣٢) •

وفى ٧ سبتمبر ١٨٨٤ ، صدر المشروع بعد اجـراء التعديلات المقترحة من قبل أعضاء المجلس حماية لحقوقهم ، وموافقة الحكومة عليهـا •

## قـانون الخمسة أفدنـة :

ثم نأتى على موقف آخر تبين فيه أن كبار الملاك والأعيـان من أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعيـة العمومية لا ينظرون فى المسائل المطروحة أمامهم للمناقشة الا بمنظار مصالحهم الذاتيـة ، حتى لو أدى ذلك الى الاضرار بالمصلحة العامة للبلاد ، ونعنى بـه قانون الخمسة أفدنة •

ففى ظل الظروف السيئة التى كان يتعرض لها صغار الملاك من استغلال وقهر طبقى ، ويواجهون بايجارات عالية من قبل كبار الملاك ، بالاضافة الى السعى حثيثا نحو تجريدهم والاستيلاء عـلى ما بقى بحوزتهم من أراض زراعية ، بعد أن عجزوا ، ولأسباب عديدة ، عن تسديد ما عليهم من ديون لدى المرابين والتزامـات للمؤجرين ، مما ترتب عليه فقدان الكثير من هؤلاء أراضيهم الزراعيـة التى كانوا يقتاتون من فتاتها ، وتحولوا ـ تبعا لذلك ـ الى فئات الفلاحـين المعدمين الذين لا يملكون سوى بيع قوة عملهم لمن يطلب ذلك فى سوق العمل الزراعى • نقول أنه فى ظل هذه الظروف السيئة تدخل المشرع

---

(٣٢) نفس الجلسة ، والعضو المشـار اليه هو محمد رؤوف باشا الذى كان ينتمى الى طبقة الذوات من الأتراك .

ـ سلطات الاحتلال ـ لتخفيف حدة الموقف والحيلولة دون نشوب اضطرابات تهدد الأمن والاستقرار الداخلى ، نتيجة لتلاشى الملكيات الصغيرة ، فيما عرف بقانون الخمسة أفدنة والذى صدر بعد سلسلة من المناقشات فى مارس ١٩١٣ .

وقد قضى هذا القانون بعدم جواز توقيع الحجز أو نزع الأملاك الزراعية التى يملكها الزراع ولا تزيد عن خمسة أفدنة أو أقل ، ويدخل فيما لا يجوز حجزه مساكن الزراع المذكورين وملحقاتها وكذلك دابتان من الدواب المستعملة للجر والآلات الزراعية اللازمة لاستثمار الأطيان المذكورة(٣٣) .

وقد دارت مناقشات واسعة بين الرأى العام وعلى صفحات الجرائد الصادرة خلال تلك الفترة ـ موضع الدراسة ـ بخصوص هذا القانون ، والآثار المترتبة على صدوره ، ومدى الأضرار التى تلحق بتجارة مصر الداخلية والخارجية ، خاصة بعد أن رفضت البنوك العقارية والزراعية وأصحاب المال التعامل مع صغار الملاك الذين يقعون تحت طائلة هذا القانون . وما يهمنا هنا رصد مواقف كبار الملاك والأعيان داخل المجلس من هذا القانون .

ففى جلسة المجلس المنعقدة فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٢ تقرر احالة هذا المشروع على اللجنة المختصة بنظر مشروعات نظارة الحقانية لفحصه ودراسته وابداء ما يعن لها من آراء حول القانون . وبعد أن عقدت اللجنة التى ترأسها محمود سليمان باشا عدة جلسات ، رأت ـ أى اللجنة ـ أن لها مطلب هام ، ترجو ابلاغه للحكومة ، يحفظ حقوق جميع الملاك المؤجرين وهو « اصدار الأوامر الخاصة لجميع المديريات بتوقيع الحجز الادارى على محصولات المستأجرين ،

---

(٣٣) أحمد قمحة : شرح قانون الخمسة أفدنة ، ص ٦١ ـ ٦٤ .

لضمان الحصول على الايجارات » • ووجهت اللجنة سؤالا الى ناظر الحقانية ، الذى كان حاضرا المناقشة ، أشارت فيه « بأنه كيف يرضى المالك تأجير أرضه الى مزارع صغير اذا كان لا يستطيع الحجز على أملاكه لتسديد قيمة الايجار ؟[٣٤] •

كذلك حرصت اللجنة فى تقريرها هذا على ضرورة المطالبة بتوسيع دائرة الاستثناءات من ظروف الحجز والبيع وفاء لحقوق الدائنين ، وكانت تعنى بهؤلاء الدائنين كبار الملاك الذين يمتلكون مضخات رى آلية ، ويقومون ببيع المياه للفلاحين بأسعار باهظة • فاقترحت اعتبار ثمن مياه الأطيان الواردة بواسطة الآلات الرافعة من الديون الممتازة أسوة بثمن البذور والآلات الزراعية التى ذكرت ضمن الديون الممتازة فى المادة ( ٦٠١ ) من القانون المدنى • وتذرعت فى ذلك المطلب بقولها : « أنه يخشى اذا لم يعتبر ثمن المياه من الديون الممتازة أن يحجم أصحاب وابورات الرى عن اعطاء المياه لارباب الملكية الزراعية الصغيرة الا نقدا ، وقد لا يتيسر ذلك فى جميع الأحوال مما يترتب عليه تعطل الزراعة »[٣٥] • فبدا أن كبار الملاك لا ينظرون الى المسائل الا وفقا لمصلحتهم الذاتية والتى كانت تتمثل هنا فى ضمان الحصول على ايجار أطيانهم ، وفى الوقت ذاته عدم تعطل الزراعة مصدر وجاهتهم الاجتماعية ونفوذهم السياسى

---

(٣٤) وقد أجاب ناظر الحقانية أعضاء اللجنة على هذا التساؤل الذى وجهته اللجنة الى الحكومة بقوله « أن الملاك المؤجرون يكفيهم لضمان سداد الايجار أن يحجزوا على محصول الأرض المؤجرة والأرض التى يملكها المستأجر ، وأنه ليس من الانصاف أن يطمع اعضاء المجلس ، واغلبهم من كبار الملاك ، فى أكثر من ذلك لأنهم بحجزهم على المحصولات يأخذون كل ما ينتج من تعب الفلاح وكده ومن البذرة التى بذرها فى أرضهم فماذا يريدونه اكثر من ذلك !! » .

(٣٥) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ٢١ يناير ١٩١٣ ، ص ٢٢٠ — ٢٢٢ •

والاقتصادي ، دون النظر بعين الاعتبار الى الطرف الآخر فى هذه المسألة وهم صغار الملاك .

وحين طرح المشروع للمناقشة داخل المجلس ، اعترض مرقص سميكة بك — احد كبار الملاك بالصعيد — على المشروع وطالب بأن يتضمن هذا المشروع نصا صريحا يعتبر الايجار من الديون الممتازة التى لا يجوز فيها الدفع بعدم امكان الحجز على أملاك المزارعين ومحصولاتهم ، فى حالة تأخرهم عن سداد الايجار ، وقد برر هذا الطلب بأن كبار الملاك بالصعيد الذين يؤجرون أطيانهم للفلاحين ، ليس لديهم الضمان الكافى للحصول على حقهم فى الايجار ، نظرا لأن معظم أراضى الوجه القبلى تزرع حبوبا ، ولذلك يسرع المستأجر فى التصرف فى المحصول ، وبالتالى لا يجد المالك ما يحجز عليه وفاء لقيمة الايجار ، بعكس الحال فى الوجه البحرى ، حيث يكون محصول القطن أكثر ضمانا للملاك المؤجرين فى حالة عدم قيام المستأجر بتسديد الايجار المستحق ، لعدم السماح من جانب الملاك للمستأجرين باستلام المحصول والتصرف فيه ، بل يتم ذلك بمعرفتهم ضمانا للحصول على الايجار المستحق . وكرر مطالبته للأعضاء بأن يضم اقتراحه هذا الى اقتراح اللجنة المشكلة من أعضاء المجلس(٣٦) .

كذلك هدد مصطفى خليل باشا — أحد أعيان الشرقية — بأن كبار الملاك سيمتنعون عن تأجير أطيانهم للفلاحين ، وسيقومون بمباشرة أراضيهم بأنفسهم ، اذا لم يكن ثمة ضمان كاف لحقوقهم ، وطالب أن يضاف الى المشروع اقتراح مرقص سميكة بك والذى بمقتضاه يمكن الحجز على أرض المالك الصغير ، متذرعا فى هذا بقوله : « أنه لو نفذ هذا القانون بوضعه الحالى سيترتب عليه هبوط فى أسعار الأراضى الزراعية ، ويصبح المستأجر الصغير فقيرا وبالتالى

---

(٣٦) نفس الجلسة ، ص ٢٢٥ .

يقل دخل المزارع الكبير » • وكرر المطالبة بجواز الحجز على كل ما يملكه المستأجر من أملاك ومواش وغيرها حتى لا تضيع الفائدة من القانون ، كما ناشد النظار أن يفكروا وينظروا الى الأمر بروية لأنهم ــ أى النظار ــ من كبار الملاك • فرد حسين رشدى باشا ــ ناظر الحقانية ــ على ذلك بأن المجلس مركب من كبار الملاك ، وليس بين أعضائه من يمثل صغار الملاك ، ولذلك فليس من حقه أن يطلب هذا التعديل فى غيبة وجهة نظر الطرف الآخر فى القضية • ودلل على ذلك بقوله : « أن مصطفى خليل باشا يدافع عن كبار الملاك » • وقد انتهت المناقشة حول هذه القضية الحيوية بعدم اعتبار الايجار من الديون الممتازة التى لا يجوز فيها توقيع الحجز على الملكيات الصغيرة ، اكتفاءا بالحجز الادارى(٣٧) •

لقد بدت فاعلية كبار الملاك والأعيان واضحة ومؤثرة داخل المجلس فى حالة ما اذا كان المشروع المطروح للمناقشة أمامهم يضر بمصلحتهم أو يمسها من قريب أو بعيد ، وكان المعيار الرئيسى الذى يجمع هؤلاء ويكتلهم ، بالرغم من وجود بعض التناقضات بينهم ، هو معيار المصلحة الطبقية ، حتى وجدنا ناظر الحقانية يوجه الاتهام صراحة اليهم ، واصفا هؤلاء بانهم يدافعون عن مصلحتهم الذاتية ، دون النظر بعين الاعتبار الى الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على رفضهم لهذا المشروع • وقد ظهر هذا الموقف من جانبهم بوضوح من خلال الثغرات التى استطاعوا احداثها بهذا القانون •

---

(٣٧) نفس الجلسة السابقة ، ص ٢٣٢ . وقد تم ذلك بعد أن احتدمت المناقشة وأخذت الأصوات فكانت ٩ مؤيدة للمشروع بالصورة التى عرضتها الحكومة ، ١٠ أصوات معارضة ، ثم رجحت كفة المؤيدين بانضمام رئيس المجلس اليها ، مما يؤكد هدف الحكومة فى تعيين ١٤ عضو من جانبها ، وهو ضمان السيطرة على المجلس وتوجيهه وفقا لسياستها .

**قانون تحديد المساحة المنزرعة قطنا :**

ثم ننتقل الى قضية أخرى تتعلق بموقف هؤلاء من عدة اقتراحات مماثلة تقدم بها بعض أعضاء الجمعية العمومية ، بخصوص تحديد المساحةالمنزرعة قطنا بثلث الزمام ، بعد ن تبين بجلاء مدى خطورة الاعتماد على محصول واحد كمورد رئيسى لدخل البلاد ، تخضع معدلات انتاجه الى الظروف المناخية والعوامل الطبيعية ، كما تحدد أسعاره خارج البلاد ، ووفقا لتقلبات الأسعار العالمية .

فعلى الرغم من احتلال صادرات القطن المرتبة الأولى بين سائر المحاصيل الزراعية الأخرى التى كانت تنتجها البلاد ، مما أتاح له أن يلعب دورا هاما ورئيسيا فى حياة البلاد الاقتصادية وفى الانفاق على كافة مشروعات التنمية التى شهدتها البلاد خلال هذه الفترة — موضوع الدراسة — ، اضافة الى تكوين القدر الأكبر من الموارد المالية للمزارعين وخصوصا كبار الملاك والأعيان ، نقول على الرغم من كل هذا وذاك فان البلاد تعرضت لمخاطر الاعتماد على محصول واحد كانت تخضع أسعاره ، كما أوضحنا ، لتقلبات الأسواق العالمية ، بالاضافة الى انخفاض معدلات انتاجية الفدان من المحصول ، لعديد من العوامل ، لعل أهمها ضعف الأرض الزراعية نتيجة اجهادها بتكرار زراعتها قطنا ، وامتداد زراعته الى الأراضى الضعيفة ، وعدم اتباع نظام الدورة الزراعية الثلاثية ، وفوق هذا تعرضه للاصابة بالآفات الزراعية كدودة القطن ودودة اللوزة ، لعدم توافر الصرف الكافى للأرض الزراعية .

وعلى الرغم من كل هذه العوامل السابق الاشارة اليها ، فان ذلك لم يثر ثائرة أو انتباه كبار الملاك والأعيان من أعضاء مجلس الشورى أو الجمعية العمومية ، فلم تحدث بادرة من جانبهم تشير ، ولو من بعيد ، الى مدى خطورة ذلك ، ولم يرفع واحد منهم صوته

مطالبا الحكومة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمواجهة هذه الأوضاع ، لأن اتخاذ مثل هذه الاجراءات كان يعنى الاضرار بمصالحهم الاقتصادية • ولكن حين فاق البعض من هؤلاء ، وأدركوا حقيقة الوضع الذى وصلت اليه البلاد فى أعقاب الأزمة المالية وخلالها عام ١٩٠٧ ، وتوالى الكوارث الطبيعية على محصول القطن ، وبدءوا فى مناقشة هذه المسألة الحيوية التى أضرت بمصالحهم الاقتصادية ، وتقديم بعض الاقتراحات ، كتحديد المساحة المنزرعة قطنا بثلث الزمام، وقفت الأغلبية من أعضاء الجمعية العمومية موقف المعارضة الصريحة ضد هذا الاقتراح ، وتذرعت فى رفضها لصدور مثل هذا القانون بأسباب واهية كضمان الحصول على ايجار أراضيهم الزراعية وعدم امكان تطبيق قانون كهذا على الأجانب لتمتعهم ببعض الامتيازات وهو ما سيتضح لنا من خلال تتبعنا المناقشات التى دارت بين الأعضاء حول هذه القضية الهامة التى كانت تمس مصلحة البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية •

ففى جلسة الجمعية العمومية المنعقدة فى مارس ١٩١٠ ، قدم كلا من العضو محمد بك الشناوى وعثمان بك مراد اقتراحا يقضى بمطالبة الحكومة باعداد مشروع قانون يحتم على كافة المزارعين عدم زراعة أكثر من ثلث الزمام قطنا ، تجنبا لضعف واجهاد التربة الزراعية ، ولضمان توفر الحاصلات الغذائية للسكان الذين يتزايد عددهم باضطراد[٣٨] •

وحين بدأ الأعضاء فى مناقشة هذا الاقتراح السابق ، وقف العضو سعد أفندى مكرم موقف المعارضة من الاقتراح ، باعتباره على حد قوله — يمثل تضييقا على المزارعين فيما يقومون به من زراعة لمحاصيلهم وفقا لظروفهم الخاصة • ونوه اسماعيل باشا

---

(٣٨) الجمعية العمومية ، محضر جلسة ٣٠ مارس ١٩١٠ .

اباظة ، بأن أغلب أرباب الأطيان يؤجرون أرضهم والمستأجر يفضل زراعة النصف قطنا ليتمكن من الاستمرار فى سداد ما عليه من ايجار ، فكان هذا تنبيه واشارة منه الى الأعضاء لرفض هذا الاقتراح • ثم أضاف بأن تقرير زراعة الثلث سوف يترتب عليه مشاكل عديدة بين نظارة الداخلية والمزارعين ، تضطرها لاجراء تحقيقات مع المخالفين لمثل هذا القانون • ورأى أنه من الأفضل أما رفض الاقتراح — تجنبا لهذه المشاكل — واما يحول الى الحكومة لتكلف مجالس المديريات بالبحث فيه ، ليقرر كل مجلس ما يتراءى له وفقا لظروفه ومصلحته الخاصة•فرد عليه حسن باشا مدكور — أحد أعيان القاهرة — بأن مجالس المديريات والداخلية لا تستطيعان أن تتخذ مثل هذه الاجراءات فى موضوع كهذا نظرا لوجود أطيان كثيرة مملوكة للأجانب ، مما يترتب عليه عدم امكان تطبيق ذلك عليهم • وتدخل رئيس مجلس النظار فى المناقشة ، ليطلب من الأعضاء أن يدققوا النظر ويتروا جيدا قبل أن يصدروا قرارهم فى هذا الاقتراح • وانتهت المناقشة حول هذه المسألة الهامة برفض أعضاء الجمعية العمومية لهذا الاقتراح الذى تقدم به اثنان من زملائهم[٣٩] •

على أن القضية لم تلبث أن عادت لتطل برأسها — مرة ثانية — فى مارس ١٩١٢ ، حين قدمت الى الجمعية العمومية ثلاثة اقتراحات مماثلة تقضى بمطالبة الحكومة ضرورة اعداد مثل هذا المشروع • وتكلم النائب سليمان زيتون بك — أحد مقدمى الاقتراحات — فتعرض الى الاضرار التى لحقت بالبلاد نتيجة التركيز على زراعة القطن ، دون اتباع نظام الدورة الثلاثية ، ودلل على ذلك بالاشارة الى ارتفاع معدلات الواردات من المواد الغذائية خلال السنوت الخمس الأخيرة ، حتى بلغت نحو خمسة ملايين من الجنيهات ، منها حوالى

---

(٣٩) المصدر السابق ، نفس الجلسة ، ص ٢٢٢ — ٢٢٤ .

نصف مليون أردب من الحبوب والدقيق ، نتيجة لتلك السياسات الاقتصادية الخاطئة . وناشد الأعضاء موافقته على اقتراحه هذا ، ومطالبة الحكومة اصدار هذا القانون ، مشيرا الى أن الحكومات الأجنبية سوف توافق على مشروع كهذا ، لما سيعود عليها من منافع اقتصادية ، نظرا لاتساع حجم التجارة الدولية بين مصر وهذه الدول الأجنبية . على أن الجمعية العمومية قررت ، وللمرة الثانية ، رفض تلك الاقتراحات الثلاثة المقدمة من أعضائها(٤٠) .

## قانون منع رى الشراقى :

لم يكن دفاع كبار الملاك والأعيان داخل مجلس شورى القوانين ضد الاجراءات التى كانت تتخذها سلطات الاحتلال والخاصة بمنع رى الأراضى المعدة لزراعة الذرة فى حالة انخفاض مياه النيل بدرجة تؤدى الى الاضرار بمحصول القطن ، ونقص معدلات انتاجه ، الا مجرد مناورة سياسية من جانبهم ، الهدف منها خداع الرأى العام فى الداخل بأن نواب الأمة يدافعون عن جماهير الفلاحين الذين سيلحقهم الضرر من هذه الاجراءات ، بينما أخفوا وراء ذلك حقيقة موقفهم هذا ، ألا وهو حماية أراضيهم المنزرعة قطنا من الاصابة بالدودة ، وهو ما أفصح عنه بعض الأعضاء أثناء المناقشات التى دارت حول هذه القضية ، اضافة الى ما كان يسود الريف المصرى خلال هذه الفترة من حالة عدم الاستقرار ، ولعل هذا راجع الى استغلال كبار الملاك للسلطة ، مما ترتب عليه زيادة معدلات ارتكاب

---

(٤٠) الجمعية العمومية ، محضر جلسة ٣١ مارس ١٩١٢ ، ص ٢٨٢ — ٢٨٥ . وجدير بالملاحظة أن هذه القضية طرحت للمرة الثالثة على أعضاء مجلس شورى القوانين ، ولم تلق بالا من جانب الأعضاء . انظر مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ٨ ابريل ١٩١٣ ، ص ٤٨٥ وما بعدها .

الجرائم بين المزارعين فيما بين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٠٦ بنسبة ٢٧٧٪ عما كانت عليه من قبل[٤١] .

ففى أثناء المناقشات التى دارت بين الأعضاء حول هذه القضية ، وصف العضو احمد بك الصوفانى ــ أحد كبار الملاك بالبحيرة ــ تلك الاجراءات بانها تعد عملاً من أعمال المصادرة لحرية المزارعين فيما يزرعونه ، وفقا لظروفهم الاقتصادية وأحوالهم الاجتماعية . ووضع حسن بك عبد الرازق يده على موضع الداء ، واصفا للحكومة الدواء ، بانها لو أرادت صيانة محصول القطن وحده ولم تلتفت الى ضرورة وجود الذرة فى بيت الفلاح تكون مخطئة فى ذلك ، لأن الفلاح لو فقد قوته الذى عليه معول حياته وأسرته ومواشيه لن يستطيع تنمية محصول القطن ، حتى لو توفرت المياه لديه ، مشيرا فى هذا الى أن « فاقد القوت لا يمكنه أن يأتى عملا صالحا »[٤٢] . فكان هذا عن وعى وادراك تام من جانب هؤلاء الأعضاء بمدى خطورة هذا على استقرار الأوضاع الداخلية ، والى أهمية استمرار هذه الآلة ــ أى أداة الانتاج ونعنى بذلك الفلاح ــ ولو على حد الكفاف ، باعتباره المصدر الأساسى لرخاء وانتعاش هذه الطبقة اقتصاديا واجتماعيا .

كان طبيعيا ، وازاء الحملة التى شنها أعضاء المجلس على تلك الاجراءات الخاصة بمنع رى الشراقى أن تقوم الحكومة بكشف القناع عن حقيقة موقف هؤلاء ، فحين دعى المستر جارستن Garston مستشار نظارة الأشغال العمومية الى المجلس للرد على انتقادهم لهذه

---

(٤١) انظر رسالتنا للدكتوراه غير المنشورة بعنوان : سياسة الاحتلال الزراعية فى مصر ١٨٨٢ ــ ١٩١٤ ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

(٤٢) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ٢٨ فبراير ١٩٠٠ . وكان هذا القرار يقضى بعقاب المخالف بالحبس من خمسة عشر يوما الى شهرين وبغرامة تصل الى عشرين جنيها ولا يحكم بواحدة من هاتين العقوبتين على حدتها .

الاجراءات ، أشار بأنهم يحاولون اظهار الرغبة فى الدفاع عن مصالح صغار الملاك والفلاحين المعدمين ، ولكنهم أخفوا الهدف الرئيسى من وراء ذلك ، وهو أن فئة من المزارعين ، وأغلبهم من كبار الملاك ، ستقل حاصلات الذرة عندهم نتيجة لذلك قدرا طفيفا ، مشيرا الى أن الحكومة — سلطات الاحتلال — أحرص على مصلحة صغار المزارعين من هؤلاء الذين لا يعملون الا وفقا لمصالحهم الذاتية ، مؤكدا بأن هذه الوسيلة المراد اتخاذها لا تضيق مطلقا على المزارعين ، أو تقلل قوتهم الرئيسى . وفضلا عن ذلك فهى الطريقة الوحيدة لانقاذ زراعة القطن . وأوضح الهدف من اتخاذ الاجراءات ، وهو أن يعود الى الطريقة التى كان يتخذها قبل عام ١٨٩٠ — أى قبل اتمام اصلاح قناطر النيل — فيؤجل الذرة الى أن تصبح مياه الفيضان كافية لها ولزراعة القطن معا(٤٣) .

وفى العام التالى ، قدمت الحكومة الى المجلس نفس المشروع ، فلم يعترض أحد من هؤلاء الأعضاء عليه ، كما حدث فى العام السابق ، فكان ذلك يمثل تناقضا فى مواقفهم من بعض القضايا التى طرحت داخل المجلس . وقد استمر العمل بهذا المشروع فى السنوات التالية دون أن يلقى رفضا أو معارضة من جانبهم(٤٤) .

## الموقف من الاحتلال وسياساته :

على الرغم أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية كانا مركبا — كما سبق وأوضحنا — من كبار الملاك ، وأنهم لم يترددوا فى التصويت عام ١٨٩٩ لزيادة الضرائب العقارية ، حتى تتمكن

---

(٤٣) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة أول يناير ١٩٠٠ ، ص ١٣ ، ١٤ .

(٤٤) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ١٨ مايو ١٩٠١ ، جلسة ٨ ابريل ١٩١٣ ، ص ٤٨٥ وما بعدها .

الحكومة من سد النفقات التى نجمت عن الغاء السخرة ، الا أن ذلك لم يمنعهم من الخروج عن دائرة الاهتمام بكل ما يمس مصالح هذه الطبقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وبدأ أعضاءه فى الاهتمـام بالأمور السياسية للبلاد ، وفى توجيه الانتقادات والمعارضة لسياسة الاحتلال فى مجالات التعليم والصحة والجيش والمالية وما الى ذلك .

ففى الناحية التعليمية ، ارتفع صوت مجلس شورى القوانين فى ديسمبر عام ١٨٩٤ بالشكوى من اهمال نظارة المعارف شئون التعليم . فقد عبرت اللجنة عن قلقها لاهمال التعليم ، واغلاق بعض المدارس ، ونوهت بما كانت عليه المعارف منذ عهد محمد على ، ثم أتت اللجنة على بيان المبالغ المخصصة فى الميزانية للتعليم فيما بين عامى ١٨٨٣ ، ١٨٩٥ للاشـارة الى ما وصـل اليـه التعليم من اهمـال فى عهد الاحتـلال[٤٥] .

وفى تقرير اللجنة المشكلة من أعضاء المجلس للنظر فى ميزانية ١٨٩٧ ، وجهت نظر الحكومة الى استعمال المبالغ المخصصة لانشاء خزان أسوان ( ١٥٠ ألف جنيه ) ونفقات جيش الاحتلال ( ٨٥ ألف جنيه ) ، وبعض المصروفات الأخرى عديمة الأهمية ، والتى أشارت اليها اللجنة فى تقريرها هذا لتعميم التعليم الابتدائى وانتشاره فى سائر القرى والأقاليم وفى انشاء مدارس صناعية وتجهيزية بكافة أنحاء البلاد ، مع الاهتمام بوضع قاعـدة ثابتة للسياسة التعليمية يسـير التعليم على هداها ، بحيث لا تتعرض للتغيير أو التعـديل الا بمصادقة الحكومة ومجلس شورى القوانين[٤٦] . فكان هذا الموقف من جانب الأعضاء بمثابة احتجاج رسمى على الاحتلال وسياسته التعليمية .

---

(٤٥) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ١٩ ديسمبر ١٨٩٤ .

(٤٦) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ٢٠ ديسمبر ١٨٩٦ ، ص ٧١ — ٧٥ .

وحين أبدت اللجنة المالية آراءها فى ميزانية عام ١٩٠١ ، قررت أنها لم تر أن ثمة تغير قد طرأ على المخصصات المقررة للانفاق على التعليم والمعارف ، وأنه لا يتفق مع مقاصد حكومة تريد السير بالأمة فى طريق التقدم والرقى والحكم الذاتى . وكررت المطالبة بزيادة النفقات المخصصة للتعليم ليفتح بها للفقراء من عامة الشعب أبوابا لتربية أبنائهم(٤٧) . وقد تكرر ذلك الموقف من جانب أعضاء المجلس عام ١٩٠٥ ، مما دفع كرومر الى الرد على انتقاد هؤلاء المتكرر لتلك السياسة التى كانت تنتهجها سلطات الاحتلال فيما يتعلق بالتقطير فى الانفاق على التعليم ، بالاعلان صراحة بأن ما يجب مراعاته هو حفظ التوازن المالى ، مشيرا بأن على الأعضاء أن يفهموا ويعوا جيدا المبادىء والحدود التى لا يجوز تجاوزها لتقليل الايرادات أو زيادة النفقات ، حتى يكون هناك فائض سنوى فى الميزانية للقيام ببعض الأعمال العمومية الكبيرة كمشروعات الرى والسكك الحديدية ونحوهما مما تحتاج اليه البلاد(٤٨) . فكان هذا اعلانا صريحا من جانبه بتجاهل موضوع الاهتمام بتطوير التعليم وزيادة الاعتمادات المخصصة له ، ليكون ذلك ذريعة لاطالة أمد الاحتلال للبلاد بدعوى عدم وصولها الى مرتبة الحكم الذاتى .

على أننا يجب أن نضع فى اعتبارنا حقيقة هامة ، وهى أن اهتمام الأعضاء بمشاكل التعليم كان ينبثق من الرغبة فى الحد من

---

(٤٧) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ١٥ ديسمبر ١٩٠٠ ، ص ٨١ ، ٨٢ .

(٤٨) تقرير كرومر لعام ١٩٠٦ ، ص ٩٣ ، ٩٤ . ومما هو جدير بالملاحظة أن ما تم اعتماده للانفاق على التعليم فيما بين عامى ١٨٨٣ ، ١٩٠٤ قد بلغ ١٢١ر١٢٧ر٢ جنيه من مجموع ميزانيات المصروفات فى هذه الحقبة ومقدارها ٣١٤ر٧٨١ر٢١٦ جنيه فتكون النسبة المئوية اقل من ١٪ . انظر محمد عبد الله العربى ، سياسة الانفاق الحكومى فى مصر ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨ ، ص ٣١٦ ، ٣١٧ .

سيطرة الأجانب على الوظائف الادارية فى البلاد وفتح باب هـذه الوظائف أمام المصريين وابطال مزاعم الاحتلال بأنه لا يتوافر لدى المصريين الكفاية والمقدرة على حكم بلادهم بأنفسهم(٤٩) •

كذلك احتج مجلس شورى القوانين على التصرف فى الأمـوال الاحتياطية التى كانت مودعة بخزينة صندوق الدين ولم يكن بالامكان التصرف فيها الا باجماع آراء أعضـائه الى أن تم ابرام الاتفـاق الودى بين انجلترا وفرنسا فى أبريل ١٩٠٤ ، والذى بموجبه أطلقت يد الحكومة المصرية للتصرف فى أموالها الاحتياطية المودعة بصندوق الدين والتى بلغت فى عام ١٩٠٧ ٥١٧ر٤٣٦ر٢٦ جنيه •

ففى أثناء المناقشـات التى دارت بـين الأعضـاء حول هذا الموضوع ، حين عرضت على المجلس ميزانية عـام ١٩٠٩ ، تحدث العضو أحمد باشا يحيى ، موجها انتقاده الى الطريقـة التى تتبعها الحكومة لمخصات الحساب الاحتياطى وايرادات الميزانية العامة للدولة، مما ترتب عليه تحويل المبالغ المجمدة من الزيادات المستمرة للاحتياطى، والتى لا يعلم أعضاء المجـلس عن الوجـوه التى أنفقت فيها هذه الأموال الا بعد أن يتم صرفها فعلا ويرد ذكره بالحساب الختامى ، مشيرا بأن ما أنفقته الحكومة خلال السنوات الأربع السابقة عـلى الميزانية المطروحة على الأعضـاء قد بلغ ٠٥٦ر٤٧٥ر١٧ جنيه ، منهـا حوالى نصف مليون جنيه كان قد خسرها المستشـار المالى السـابق الوين بالمر Palmer فى مضـارباته التى خالف فيها كافة النظـم والقـوانين المتبعـة • وأوضـح أن ما تم الحصـول عليـه من الأمـوال الاحتياطيـة ومن المصروفـات الخصـوصية للسـودان قد بلغ ٧٨٣ر٦٧٣ر٤ جنيها فى مدى أربع سنوات • واختتم حديثه

---

(٤٩) رءوف عباس حامد : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ •

بمطالبة الحكومة بعرض الاعتمادات التى تؤخذ من الاحتياطى العمومى على المجلس مستقبلا[٥٠] •

وكان لمعارضة أعضاء المجلس لقيام سلطات الاحتلال بتبديد الأموال الاحتياطية على مشروعات ليست ذات أهمية ، دون أن تلقى بالا لتحسين الأحوال الاجتماعية للبلاد ، عن طريق التوسع فى الانفاق على بعض المؤسسات الأخرى كالتعليم والصحة العامة والمحاكم الشرعية ، أثره فى قيام جورست ــ خليفة كرومر ــ بمهاجمة هؤلاء الأعضاء فى تقريره لعام ١٩٠٩ ، موجها اللوم والنقد اللاذع للمعارضين واصفا اياهم بأنهم قد « يعجزون عن استيعاب الأمور التى يتناقشون فيها ولا يفرقون بين الجوهر والعرض ، أو بين الثمين والغث ، وانهم يستصعبون التخلص من الآراء الفاسدة التى يوصيها اليهم الناقمون على الحكم الحاضر ــ أى الحزب الوطنى ــ والنظر فيما يعرض عليهم بالعين المجردة عن الهوى » • وضرب الأمثلة على ذلك بقوله : « فمن أمثلة هذا القصور المعارضة المستمرة من جانب هؤلاء للاعانات التى تمنحها الحكومة لترقية السودان • والظاهر أن المجلس ــ وكان ذلك تذكيرا للأعضاء بأهمية النيل والمياه لرى أراضيهم الزراعية ، وبالتالى زيادة مواردهم المالية ــ عاجزا أن يدرك ان القطر المصرى يدفع ثمنا زهيدا مقابل التحكم فى مياه النيل الأعلى التى لا غنى عنها لسعادة ورقى البلاد أو أن يفهم ان السبيل الوحيد لتخليص الميزانية من عبء الاعانات السنوية للسودان انما هو اعطاؤه الأموال اللازمة لارتقائه المادى حتى يصبح قادرا على سد مصروفاته »[٥١] •

---

(٥٠) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ١٩ ديسمبر ١٩٠٨ ، ص ١٣١ ــ ١٣٦ •

(٥١) تقرير جورست لعام ١٩٠٩ ، ص ٨ ، ٩ • ومما هو جدير بالذكر أن بعض الصحف الوطنية كالمؤيد ومصر الفتاه قامت بحملة للتنديد بسياسة الاحتلال المالية وفى التصرف فى الأموال الاحتياطية دون رقيب من جانب نواب الأمة •

والقضية الأخيرة كانت تتعلق بموقف نواب الأمة من الاحتلال ذاته ، والنفقات المخصصة للقوات البريطانية والتى كان يتزايد عددها داخل البلاد ، مما كان يمثل عبئا ثقيلا على الميزانية العامة للدولة ، وبالتالى على مشروعات التنمية .

فحين تعرضت اللجنة المالية فى تقريرها لعام ١٨٩٧ للاعتمادات المخصصة لجيش الاحتلال والتى قدرت بمبلغ ٨٤٫٨٢٥ جنيها ، أشارت بانها « لا ترتاب مطلقا فى أن للحكومة عظيم الثقة بأمانة جيشها وكفاءته وباستعداده الذى برهن عليه فى كل المواقع التى دعى اليها وباستتباب الأمن فى داخل البلاد وفى أطرافها مما لا يدعو للاستعانة بجيش أجنبى . ولهذا فهى ترى عدم الموافقة والتصديق على المبلغ المقدر لهذه المصروفات »(٥٢) . فكان هذا الموقف من جانب الأعضاء بمثابة احتجاج ورفض تام من نواب الأمة للاحتلال وبضرورة جلاء القوات البريطانية عن البلاد .

وكان مجلس شورى القوانين قد اعترض فى عام ١٨٩٣ على المبالغ الباهظة التى منحتها الخزانة المصرية لجيش الاحتلال لسد احتياجاته المتزايدة ، والتى قدرت بنحو ٥٤ ألف جنيه بخلاف الأموال المخصصة وقدرها ٨٤٫٨٢٥ جنيها . وقد استمر هذا الموقف المعارض من جانب الأعضاء طوال السنوات التالية ، وزاد عليه بالاحتجاج على الاعتمادات التى خصصت لانشاء ثكنات عسكرية للقوات البريطانية ، والتى قدرت بمبلغ ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه ، مما دفع أحد أعضاء المجلس الى التصريح بأن تلك الاجراءات التى تقوم بها السلطات البريطانية ، تتناقض والموقف المعلن من جانبهم ، وهو الموقف الذى صرحوا به

---

(٥٢) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة ٢٠ ديسمبر ١٨٩٦ ، ص ٧١ — ٧٥ .

مرارا ، بانهم يعدون الأمــة للحكم الذاتى ، مشيرا بأن هــذا البناء يدل على الرغبة من جانبهم فى البقاء[٥٣] .

لقد كانت هذه الطبقة على وعى وادراك تام بمصالحها الاقتصادية التى يجب عدم المساس بها من قريب أو بعيد . وكان المعيار الرئيسى الذى يجمع أفرادهــا ويكتلها ازاء أى موقف من المواقف هو معيار المصلحة الطبقية . وقد تنوعت الأساليب والوسائل التى انتهجها هؤلاء لحماية تلك المصالح والزود عنها تبعا لاختلاف وتنوع جوانب أنشطتهم الاقتصادية التى مارسوها خلال تلك الفترة موضع الدراسة .

ولــم يــكن ممارســة هــذه الطبقــة مــن كبــار المــلاك والأعيــان للعمل الســياسى داخــل المجــالس النيابية التى أنشئت منــذ عهــد اســماعيل ، وكذلك حرصــهم عــلى أن يتقلــد أبناؤهم المناصــب الادارية الهــامة بأجهزة الدولــة الا ضــمانا للحفــاظ على مصالحهم المتنامية . لذا فقد كانت لهم أغلبية كبيرة داخل هذه المجالس التى كادت أن تكون عضويتها قاصرة عليهم بحكم اللوائح والنظم الأساسية الخاصة بها . وقد برز أعيان المصريين ـــ على وجه الخصوص ـــ فى تلك المجالس ، فتوارثت عائلات بعينها مقاعد النيابة عن الأقــاليم التى كانت مــركزا لنفوذها ، كعائلات أباظة وخليــل بالشرقية ، والصــوفانى والوكيل بالبحــيرة ، والهرميــل والشريف والمنشاوى بالغربية ، والفقى وعبد الغفار وأبو حسين بالمنوفيــة ، وهلال واللوزى بالدقهلية ، والشواربى بالقليوبية ، والزمر بالجيزة ، والشريعى وعبد الرازق والموم وسلطان بالمنيا ، وأبو ستيت وأبو رحاب بجرجا ، وغيرهم ممن شغلوا مقاعد النيابة عن أقاليمهم بحكم كونهم أبرز العائلات وأوسعها ثراء ، ولاحتفاظهم بمناصب عمد القــرى ،

---

(٥٣) مضابط شورى القوانين ، محضر جلسة أول يناير ١٩١٠ . والعضو المتحدث هو اسماعيل باشا اباظه .

اضافة الى ما كانوا يتمتعون به من مركز اقتصادى واجتماعى ممتاز فى الجهات التى كانوا يمثلونها • وقد استمرت هذه الأسماء تتواتر فى المجالس النيابية اللاحقة مع ما يجد عليها من أسماء جديدة تبعا للتطور الاجتماعى والاقتصادى الذى كانت تخضع لـــه هذه الطبقة من أعيان المصريين فى نموها وتطورها التاريخى • ولقد سعت هذه الطبقة ـ أيضا ـ الى الحصول على قـــدر من المشاركة مع السلطة القائمة يضمن لها المحافظة وصيانة مصالحها الطبقية ، وكذلك ضمان ادارة شئون الحكم والسياسة بما يحقق لها تلك المصالح ، وهو ما انتهت اليه ثورة ١٩١٩ ، وعبر عنه دستور ١٩٢٣ •

**مصـــادر الدراســـة :**

**أولا : وثائق غير منشورة :**

- دفاتر المعية السنية عربى ، قيد اللوائح والقرارات والمنشورات •
- جداول أعمال محاضر جلسات مجلس الوزراء •
- محفوظات عابدين ، وثائق رئاسة مجلس الوزراء •

**ثانيا : وثائق منشـــورة :**

- أمين ســـامى : تقويم النيل ، عصر اسماعيل ، المجلد الثانى ، حـ ٣ ، القاهرة ، ١٩٣٦ •
- التقرير العـــام المرفوع من دفرين الى اللورد جرانفيل وزيـــر خارجية انجلترا فى فبراير ١٨٨٣ بشأن الاصلاحات فى مصر ( مترجم ) •
- تقارير كرومر عن المـــالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان فيما بين عامى ١٨٩٠ ، ١٩٠٦ ، ترجمة وطبع المقطم •

- تقارير السير الدن جورست عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان فيما بين ١٩٠٧ ، ١٩١٠ .
- مضابط جلسات مجلس شورى القوانين ١٨٨٣ – ١٩١٣ .
- مضابط جلسات الجمعية العمومية ١٨٩٦ – ١٩١٢ .
- مضابط جلسات الجمعية التشريعية ١٩١٤ .

**ثالثا : الدوريات :**

- المقطم ، يومية ، يعقوب صروف ، فارس نمر ، شاهين مكاريوس ، ١٨٨٩ .
- المؤيد ، يومية ، على يوسف ، ١٨٨٩ .
- الهلال ، شهرية ، عدد نوفمبر ١٩١٣ .
- مصر الفتاه ، يومية ، يوسف بك المويلحى ، ١٩٠٨ .

**رابعا المراجع العربية :**

- أحمد زكريا الشلق ، الدكتور : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- أحمد قمحة : شرح قانون الخمسة أفدنة ، القاهرة ، ١٩١٣ .
- أحمد قمحة وعبد الفتاح السيد : نظام القضاء والادارة ، القاهرة ، ١٩٢٣ .
- جاكوب لاندو ، ترجمة سامى الليثى : الحياة النيابية والأحزاب فى مصر من ١٨٦٦ – ١٩٥٢ ، القاهرة ، د.ت .
- رؤوف عباس حامد ، الدكتور : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

— عاصم أحمد الدسوقى ، الدكتور : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ — ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

— عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، ج ٢ ، ج ٣ ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

— : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتـلال ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

— عبد العزيز رفاعى ، الدكتور : فجر الحيـاة النيابيـة فى مصر ١٨٦٦ — ١٨٨٢ ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

— على محمد بركات ، الدكتور : تطور الملكيـة الزراعيـة فى مصر ١٨١٣ — ١٩١٤ وأثره على الحركة السياسية ، القاهرة ١٩٧٧ .

— لطيفة محمد سالم ، الدكتورة : النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥ — ١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

— محمد عبد الله العربى ، الدكتور : سياسة الانفاق الحـكومى فى مصر ١٨٨٢ — ١٩٤٨ ، القاهرة ، ١٩٤٨ .


## خامسا : الأجنبيـة :


— Cromer, E. : Modern Egpyt, 2 Vol., London, 1908 .

— Tignor, Robert : Modernization and British Colonial Rule In Egypt, 1882 — 1914, Princeton. 1966 .

— Willcocks, W. : Egyptian Irrigatian, London, 1899 .

# السياسة البريطانية تجاه اعادة تنظيم الجيش المصرى عند بداية الاحتلال (*)

الدكتور عبد الخالق محمد لاشين

يميز مؤرخو الاستعمار الأوربى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بين أهداف رئيسية أربعة ، كانت تقف وراء دوافع ذلك الاستعمار وهى : الدوافع الاقتصادية ــ الاستراتيجية والدفاعية ــ ثم علو تيار المد القومى وتصاعد النزعة العدوانية الاستعمارية ــ وأخيرا هجرة السكان والاستيطان خارج الوطن الأم • وفى نفس الوقت فانهم يميزون بين كل دافع من تلك الدوافع ، وبين الأساليب والتدابير التى لجأ اليها المستعمر بغرض تحقيق كل دافع من ورائها •

فعلى حين مثلا لجأ المستعمر فى مستعمرة كانت دوافعه من وراء احتلالها اقتصادية أو استيطانية الى اجراء تطوير متسارع واحداث تغييرات عميقة وجذرية على نحو ما كان يجرى فى الوطن الأم ، لتخدم أهداف المستعمر أو المستوطن أولا وأخيرا ولتشبع شراهته وتطلعاته دون بقية قطاعات سكان المستعمرة الآخرين • فانه لجأ فى مستعمرة ثانية احتلت لأهداف استراتيجية ودفاعية الى العزوف عن تحقيق أو احداث نمط متسارع للتغير والتطور الاقتصادى الاجتماعى والسياسى والثقافى لأوضاع المستعمرة ، خوفا من أن تمزق تلك التحولات والتغيرات الحاسمة والسريعة أنماط حياة المستعمرة التقليدية مخافة

(*) بحث القى ضمن ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية حول « الادارة فى مصر » فى الفترة بين ٨ ــ ١٠ مارس ١٩٨٧م •

احداث قلاقل وهزات قد تؤدى الى اندلاع ثورات تزعزع أركان الأمن والهدوء والاستقرار المنشود الذى كان هو الهدف الرئيسى للمستعمر من وراء السيطرة على تلك المستعمرة ، الأمر الذى قد يهدد كيانه ووجوده فيها برمته بشكل خطير وشامل ٠

غير أنه من المؤكد تماما أنه لم يكن هناك فصل حاد بين دوافع المستعمر وأساليبه ، بحيث نستطيع معها التمييز بين مستعمرة وأخرى سواء من حيث الأهداف والتدابير ٠ فلقد تداخلت كل تلك العوامل معا من مستعمرة لأخرى ٠ بل وفى المستعمرة الواحدة من فترة الى أخرى ، وفى ظل الادارات الاستعمارية المتعاقبة طبقا لمختلف المتغيرات الداخلية والخارجية وغيرها(*) ٠

وربما تشكل مصر نموذجا بارزا تداخلت فيه كل تلك الأهداف والمرامى الاستعمارية والتدابير والأساليب التى اصطنعها فيها ٠ فليس هناك ثمة شك فى أن مصر بموقعها الجغرافى والاستراتيجى الفريد كانت حلما طالما داعب خيال الاستعماريين البريطانيين لفترة طويلة مضت كادت أن تقترب من القرن فى عمر الزمن من قبل أن تقع ضحية للاستعمار البريطانى ، فضلاً عن أنها ظلت تشكل لفترة مماثلة قادمة حلقة هامة حرص استراتيجيو الاستعمار البريطانى على ربطها باحكام فى سلسلة المواصلات الامبراطورية ٠

وفى نفس الوقت فانه ليس بخاف على باحث أو دارس منصف وموضوعى أن بريطانيا والاستعماريين البريطانيين كانوا قد نجحوا فى ربط اقتصاد مصر باحكام بالاقتصاد البريطانى ، سواء فى المجال الزراعى أو التجارى أو الصناعى ، وهو الأمر الذى استفادت منه بريطانيا ورعاياها الى حد يفوق قدر استفادة المصريين أنفسهم من خيرات

(*) Tignor R., Modernization and British Colonial Rule in Egypt, P.U.P., 1966, pp. 3 — 24 .

وثروات بلادهم • وفى نفس الوقت استطاعت السياسة البريطانية فى مصر ، وقبل أن يمضى طويل وقت على وقوع الاحتلال ، أن تزيح لصالح شركاتها واحتكاراتها ومواطنيها مزاحمة غيرهم من الكثير من الشركات والرعايا غير البريطانيين فى مصر الى الحد الذى يصدق فيه القول تماما بأن بريطانيا نجحت فى « نجلزة مصر » وأوضاعها بما فى ذلك لغة التعليم الوطنى فى البلاد •

ومن أجل ذلك وضعت السياسة البريطانية الاحتلالية تجاه مصر وادارتها ، وجرى تخطيطها لتحقيق كل هذه الأهداف الاستعمارية مجتمعة وفى آن واحد • وهى سياسة يمكن أن نطلق عليها « من كل بقدر » • فتطوير « بقدر » ، واستغلال « بقدر » • وابقاء على الأطر والأوضاع القديمة لمصر « بقدر » ، وحشد مواطنين وموظفين ومسئولين بريطانيين فى ادارات مصر ومؤسساتها « بقدر » الى غير ذلك •

غير أن الشئ الوحيد الذى شذت فيه تلك السياسة البريطانية عن ذلك « القدر المرسوم » هو السيطرة العسكرية والأمنية على مصر بقبضة حديدية غليظة ، لا تسمح ، بل ، لا يتصور معها أن تسمح بأى قدر من تهديد لسلامة الوجود البريطانى فى البلاد ولو ضئيل ، مع الاحتفاظ لمصر بالهدوء والاستقرار والأمن المطلوب ، الذى كان يعنى تماما « استكانتها » و « استسلامها » الى أبعد حد •

لكل ذلك وغيره رسمت بريطانيا ومعها السلطات الاحتلالية سياستها تجاه جيش مصر وأجهزتها وقوتها العسكرية منذ اللحظات الأولى التى تم لها فيها اخماد الثورة الوطنية المصرية والانفراد بحكم البلاد • على النحو الذى سيتضح لنا من الدراسة التالية •

لقد كان الغزو العسكرى لمصر يمثل ذروة التصعيد الذى لجأت اليه السياسة البريطانية منذ أن عقدت العزم على الانفراد بمصر

والمسألة المصرية • كما أنه كان يعنى من ناحية أخرى مدى التشابك المعقد بين مجموعة العوامل والمصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية البريطانية العليا • ومن ناحية ثالثة فقد أثبت مدى فعالية وقدرة السياسة البريطانية على أن تمسك بيدها زمام المبادرة وسط عالم أوربى مزقته مختلف الأحقاد والتيارات والتناقضات ثم الأحلاف فيما بعد •

وبالنسبة لمصر – فى الجانب المقابل – كان الاحتلال البريطانى يعنى خاتمة المطاف لمرحلة من الحيوية والنشاط والتغيرات التى مست أوضاع مصر وأبنيتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية والسياسية وغيرها ، الأمر الذى هيأ الفرصة واسعة لتفجر الآمال والطموحات الوطنية لمختلف القوى الاجتماعية المصرية عبرت عن نفسها فى شتى أدبيات العصر ومواثيقه ومؤسساته • ترجمتها القوى الوطنية التى تصدرت قيادة الوطن وجماهيره وعبرت عنها •

ولقد كان الانتصار العسكرى البريطانى الخاطف على القوى الوطنية يعنى أن الأمانى المشروعة ما كان يكفى لتحقيقها قدر من النوايا الطيبة مهما كبر ، أو حجم من العزائم والارادات حتى ولو صدق ، فى ظل سياسات دولية تفتقر الى العدالة والشرعية ، وتحكمها شريعة الأقوى • وهكذا أثبتت حوادث الغزو والمواجهة العسكرية للمصريين كيف يمكن أن تنتصر القوة على الحق ، والمصالح على العواطف ، والظلم على العدالة والشرعية • وبقدر كل تلك المعانى وغيرها بقدر ما كانت صدمة المصريين ودهشتهم •

ومن قبل أن يتبين المصريون حقيقة ما جرى ، راحت السياسة البريطانية تطلق العديد من التصريحات فى مختلف الاتجاهات دفاعا عن مسلكها وتبريرا لخططها وما قد تنتهجه من برامج وسياسات تجاه المستقبل ، مستغلة هول الصدمة بالنسبة للمصريين ، وزمام المبادرة

الذى أمسكت بتلابيبه ، وقررت ألا يفلت من يدها مرة أخرى بالنسبة لغيرهم من دول وشعوب أوربية وغير أوربية • فماذا فعلت انجلترا تجاه الجيش والقوات العسكرية المصرية ؟ وهو موضوع بحثنا •

كانت أول قضية هامة شغلت أذهان الساسة البريطانيين فور انتهاء العمليات العسكرية هو ماذا يمكن أن يتخذ بالنسبة للجيش المصرى من تدابير واجراءات ؟ وماذا يكون عليه حاله وأوضاعه ومستقبله[1] ؟ فبعد بضع ساعات قليلة من معركة التل الكبير صدرت تعليمات الخارجية البريطانية الى سير ادوارد مالت — القنصل البريطانى العام فى مصر — أن يبعث الى لندن « بأسرع ما يمكن بمقترحات حول الجيش والمالية والادارة بالنسبة للمستقبل »[2] • ويذكر لورد كرومر « أن المستشارين العسكريين للحكومتين المصرية والبريطانية قد أجابوا على هذا التساؤل بصراحة عسكرية » بأن الجيش المصرى كما كان عليه حاله آنذاك أسوأ من أن يستفاد به ، « حيث برهن بنفسه أنه خطر على الدولة ويمكنه أن يتمرد ، الا أنه لا يقدر أو لا يرغب فى أن يحارب » • ويضيف أن النتيجة الحتمية « لهذه الحقائق هى أن الجيش الحالى ينبغى أن يلغى ليحل محله جيش جديد »[3] •

وطبقا لذلك وبعد مرور ستة أيام على معركة التل الكبير أجبر الخديو محمد توفيق فى يوم ١٩/٩/١٨٨٢ على اصدار أمره العالى فى عبارة موجزة بالغة الدلالة نصها : « نحن خديوى مصر بالنظر للعصيان العسكرى قررنا مادة (١) يلغى الجيش المصرى — توقيع

---

(1) Cromer, the earl of, Modern Egypt, Vol.II, p. 466.

(2) Cromer, op. cit., Vol. I, p. 331 .

(3) Cromer, Ibid, Vol. II, p. 466 .

ونستطيع أن ندرك ببساطة أن مستشارى الحكومة البريطانية من العسكريين كانوا هم قادة جيش الاحتلال ورجاله .

محمد توفيق »[٤] • وكان قرار الحل هـذا يعنى تسريح الجنـود المصريين الى بلادهم وقراهم والقبض على كبار الضباط تمهيدا لمحاكمتهم على « عصيانهم » •

ولقد صدر هذا القرار من قصر رأس التين حيث كان الخـديو لا يزال محتميا بحـراب الأسـاطيل البريطانية الراسـية فى ميـاه الاسكندرية • ويذكر كاتب بريطانى معاصر كيف « أن الخديو بقراره هذا كان قد فعل أكثر من ذلك • انه وولسلى هو الذى قام بحل الجيش المصرى بينما كان توفيق هو الذى فكك عرى الأمة المصرية »[٥] •

واندفاعا وراء نفس السياسة التى فرضها البريطانيون على مصر فى هذا الاتجاه تلاحق صدور العديد من القرارات بهدف التنكيل بكبار الضباط المصريين واحالة صغارهم الى الاستيداع مع حرمانهم من كافة حقوقهم ومعاشاتهم بغرض تجريد مصر من قوتها العسكرية لتتخـذ انجلترا من ذلك ذريعة لتسويغ اطالة أمد احتلالها بحجة استعادة الأمن والهدوء والمحـافظة عـلى النظـام حتى يتم تكوين الجيش المصرى الجديد[٦] • ولتأكيد هذا المعنى طلب من الخديو أن يقوم باستعراض جيش الاحتلال البريطانى فى ميدان عابدين ١٨٨٢/٩/٣٠ ربما لكى يمحو أثر مظـاهرة الجيش والضـباط فى ٩ سـبتمبر ، كما يذكـر

---

(4) Cromer, Loc. cit., & Young, G., Egypt, p. 128 .

ويذكر يانج أن تاريخ صدور هذا الأمر العالى هو ١٨٨٢/٩/١ وذلك ليس بصحيح • حيث أن الخديو لم يعد من الاسكندرية الى العاصمة الا فى صباح الاثنين الموافق ١٨٨٢/٩/٢٥ • ويوافق ٦ ذى القعده ١٢٩٩ هـ • راجع الرافعى • مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ، ص ١٤ •

(5) Young, G., Loc. cit.

(٦) الرافعى ، المرجع السـابق ، نفس الصفحة ، وكذلك كتابه ، الثورة العرابية ، ص ٥١٨ — ٥٢٠ •

الرافعى[٧] • أو لعله كان للتدليل على نوع القـــوة التى ترتكز عليها شرعية الحكم الجديد •

وبناء على مشورة جـــارنت وولســـلى ــ قائد قـــوات الحملة البريطانية ــ استدعى ادوار مالت ــ القنصل العام البريطانى فى مصر ــ جنرال فالنتين بيكر ــ أحد كبار الضباط البريطانيين الذى ترك خدمة الجيش البريطـــانى من قبل والتحق بالعمل فى الجيش التركى العثمانى بالآستانة ــ للقدوم الى مصر للاستفادة من خبراته فى اعادة بناء جيش مصر الجديد طبقا للأسس العامة التى تضعها الســـلطات البريطانية فى كل من لندن والقاهرة • وقد غادر بيكر الآستانة بالفعل فى أواخر شهر سبتمبر ووصل الى مصر فى أول أكتوبر على عجل •

وفى الثالث من أكتوبر طلب مالت من حكومته اصدار التعليمات اللازمة لتخويل ضباط بريطانيين الالتحاق مؤقتا بخدمة الحكومة المصرية دون ترك خدمة جيش صاحبة الجلالة الملكة للاشراف على اعادة تنظيم القوات العسكرية المصرية[٨] • وقد رد عليه ايرل جرانفيل ــ وزير الخارجية البريطانية ــ برقيا فى الخامس من أكتوبر بالموافقة ، طالبا أن يمـــده بمعلومات حـــول الشروط التى سيستخدمون بمقتضاها فى مصر[٩] •

وقبل أن تمر عشرة أيام على وجود سير فالنتين بيكر فى مصر كان قد أعد تقريرا حول مقترحاته بشأن جيش مصر المقترح فى ١٠/١١ رفع الى مجلس النظـــار المصرى حيث أدخل عليه بعض التعديلات وأعاده شريف باشا ــ رئيس النظار ــ الى ادوار مالت راجيا ضرورة

(٧) الثورة العرابية ، ص ٥١٣ .

(8) Egypt, No, II, 1883, No. 5, From Malet to Granville, 3/10/82, p. 3 .

(9) Egypt, op. cit., No. 6. p. 3 .

عرضه دون ابطاء على الحكومة البريطانية للحصول على موافقتها الرسمية على هذا المشروع[١٠] .

وتضمن مشروع بيكر المعدل ضرورة أن يتكون الجيش الجديد من عدد اجمالى يبلغ ١١٥٠٠ رجل . على أن يكون قوامه فرقتين أحداهما مصرية خالصة وتبلغ ٦١٠٠ رجل ، والأخرى يتولى قيادتها ضباط بريطانيون وتتكون من ٥٤٠٠ رجل موزعة طبقا للجدول التالى :

**جدول رقم (١)**

**قوات الجيش المقترح طبقا لمشروع بيكر**

| مصريون | | بريطانيون | |
|---|---|---|---|
| مشادة ٦ كتائب كل واحدة ٥٠٠ | ٣٠٠٠ رجل | مشاة ٦ كتائب ٥٠٠ للواحدة | ٣٠٠٠ رجل |
| مدفعية ميدان ٣ بطاريات ١٠٠ للواحدة | ٣٠٠ رجل | فرسان فصيلة واحدة ٥٠٠ | ٥٠٠ رجل |
| مدفعية موقع كتيبة واحدة ٠٠ | ٥٠٠ رجل | مدفعية ميدان ٣ بطاريات ١٠٠ للواحدة | ٣٠٠ رجل |
| جندرمة كتيبتان ١٠٠٠ للواحدة | ٢٠٠٠ رجل | مدفعية موقع بطارية واحدة من ٥٠٠ | ٥٠٠ رجل |
| خدمات طبية ومركبات الخ ٠٠ | ٣٠٠ رجل | مشاة راكبة عدد ٢ كتيبة ٥٠٠ للواحدة | ١٠٠٠ رجل |
| | | فصيلة واحدة | ١٠٠ رجل |
| المجموع = | ٦١٠٠ رجل | المجموع = | ٥٤٠٠ رجل |
| المجموع الكلى لقوات الجيش المقترح ككل ١١٫٥٠٠ رجل | | | |

(10) Egypt, op. cit., No. 15, pp. 7 — 10 .

وكان مالت قد بعث بمشروع بيكر لاعادة تنظيم الجيش والجندرمة والشرطة مرفقا برسالة مؤرخة فى ١٨٨٢/١٠/٣١ .

كما اقترح بيكر أن يستخدم عدد ٦٢ ضـــابطا بريطانيا لقيادة الفرقة الثانية — ذات القيـــادة الانجليزية — بمرتب اجمالى مقترح ٣٩١٠٠ جنيه مصرى سنويا على أن يكونوا من ذوى الرتب العسكرية العليا ، ويعينون بعقد لمدة عامين ولمن يرغب منهم فى مواصلة العمل — بعد مرور العامين — تطبق عليهم لوائح المرتبات والمعاشات التى يعمل بها فى الحكومة(١١) .

وتضمن مشروع بيكر كذلك مقترحات أخرى بالنسبة للجندرمة(١٢) والشرطة وللخدمة طويلة الأجل ، التى اقترح لها فترة تجنيد لمــدة ست سنوات يضاف اليها عام سابع كاحتياط . وبالنسبة للهيكل العام والتنظيمات المختلفة اقترح بيكر أنه فى حالة الموافقة على هذه الخطوط الرئيسية ، فانه سيشرع فى اعداد كافة التفصيلات بالتنظيمات الداخلية للجيش(١٣) .

وقد طلب شريف باشا من مالت تخفيض حجم قوة الجندرمة فى مشروع بيكر المقترح من ٢٠٠٠ الى ١٥٠٠ رجل . فكان رد مالت عليه أنه يعتقد أن الحكومة البريطانية لن تتوصل الى اتخاذ قرار بطــريقة

---

(11) Egypt, Loc. cit.

(١٢) كلمة جندرمـــة gendadarmerie — أو مستحفظان — لفظ فرنسى يعنى المحافظة على الأمن العام وهى مشتقة من كلمات gens بمعنى الشـــعب ، de بمعنى of ، و arma, بمعنى أسلحة arms وتستخدم الكلمة فى كل من فرنسا وبلجيـــكا بمعنى رجال البوليس .

وقد طلب دفرين فيما بعد — بتاريخ ٨ مارس ١٨٨٣ — من جنرال بيكر عدم استخدام هذا المصطلح فى الوثائق والمراسلات والأوراق الرسمية الا عندما يستخدم فقط اللغة الفرنسية ، ربما كرغبة فى محو مدلول هـــذا المصطلح التاريخى فى مصر وقطع الصلة بين حـــاضر البوليس والشرطة وماضيها قبل الاحتلال راجع فى هذا الصدد :

Egypt, No. 14, 1883, No. 18, p. 15

(13) Egypt, No. II, 1883, No, 15, pp. 7 — 10 .

أو بأخرى فيما يتعلق بمشروع اعـادة تنظيم الجيش ككل الى أن تعرض عليها الميزانية المقترحة للجيش[١٤].

وهـكذا فقد نشـط مالت ومعه جنرال بيكر ـ الذى أنعم عليه الخديو برتبة فريق وصار يعرف بالفريق بيكر باشا[١٥] ـ منذ الأيام الأولى التى أعقبت الاحتلال البريطانى فى اتجاهين فى آن واحد : أولها تفكيك عرى الجيش المصرى القديم • ويتعلق الآخر بالاسراع نحو تشكيل قوة عسكرية جديدة تضمن بريطانيا والسلطات البريطانية ولاءها الكامل وسيطرتها الفعلية والمباشرة عليها •

وفى هذا الاطار طلب مالت فى ٦ نوفمبر من وزير خارجيته ـ طبقا لاقتراح بيكر باشا ـ أن يتم فصل موضوع انشاء قوة الجندرمة والشرطة والبوليس عن مسألة اعادة تكوين الجيش حتى يتسنى تشكيل تلك القوة بشكل يسبق الجيش ، وبمعزل عنه ، حتى لا يضيع ثمة وقت فى تنظيم قوة البوليس نظرا للحاجة الماسة اليها لضمان السيطرة على أمن البلاد الداخلى • كما أضاف مالت أنه فى حالة موافقة الحكومة البريطانية على ذلك فان بيكر باشا ـ طبقا لاقتراحه ـ سيشرع على الفور فى تكوين ٤٠٠ رجل من المصريين الفرسان لهذا الغرض مع ٢٠٠ آخرين من المشاة المحليين ممن لم يشتركوا فى أحداث الثورة ، كما يقترح ـ طبقا لمشورة بيكر ـ أن توضع الجندرمة فى الحال تحت اشراف نظارة الداخلية ، ولو أن ادارتها ينبغى أن تكون فى يد نظارة الحربية • ويضيف مالت فى برقيته أن بيكر باشا يرفض فى الوقت الحاضر ضم عناصر ألبانية لهذه القوة • كما أنه يود ابلاغ وزارة الخارجية البريطانية رغبته فى أن يكون مفهوما تماما أنه لا يقترح بالمرة أن تمنح مصر جيشا من المرتزقة • حيث أن خطته ـ فى حالة موافقة الحكومة

(14) Egypt, op. cit , No. 16, p. 10 .

(١٥) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٦ .

البريطانية عليها — تقضى بالاستفادة من رجال الجيش القديم — ممن لم يشتركوا فى الثورة بطبيعة الحال — على أن تعزز القوة فقط بقدر معين من الألبان[١٦] •

وقد ردت الخارجية البريطانية بالموافقة بتاريخ ١١/٨ على برقية مالت وما تضمنته من مقترحات « على ألا يضيع ثمة وقت فى التوصل الى تنظيم الجندرمة ، كما أنها لا تقيم ثمة اعتراض حول أى خطة لتحقيق هذا الغرض يوصى بها الخديو ولا يكون لأى من ايرل دفرين — وهو السفير البريطانى فى استانبول الذى كلفته الحكومة البريطانية بالتوجه الى مصر ودراسة أوضاعها — وسير أ• اليسون Sir A. Alison — قائد جيش الاحتلال البريطانى — ولادوارد مالت ثمة اعتراض عليها »[١٧] •

ومن الملاحظ أن كل تلك الترتيبات والمقترحات كانت تجرى وتتبادل من قبل أن يصل الى مصر ايرل — لورد فيما بعد — دفرين سفير انجلترا فى الآستانة الذى طلب اليه دراسة أحوال مصر واقتراح ما يراه مناسبا من أجل استعادة « سلطة الخديو وتوفير الضمانات اللازمة لحفظ الأمن والنظام والرخاء فى مصر ووضع الترتيبات التشريعية اللازمة لاقامة حكم ذاتى ، وللوفاء بالالتزامات تجاه الدول الكبرى » • وهى الأهداف التى وضعتها السياسة البريطانية نصب عينيها عندما كلفت دفرين بالقيام بتلك المهمة « من أجل صالح مصر وصالح بريطانيا وصالح أوربا » • وخولته سلطة اعادة تنظيم الحكومة فى مصر قبل أن يتم اقرارها أو اعلانها ، وأن يستشار عند كل مرحلة من مراحل اعدادها • كما طلبت اليه بمجرد وصوله الى مصر النظر فى العديد من المسائل التى سوف يجد نفسه مطالبا ببحثها ، وكان

---

(16) Egypt, op. cit., No. 22, p. 13 .

(17) Egypt, op. cit, No. 24, p. 15 .

فى مقدمتها وعلى رأس أولوياتها اعادة تنظيم الجيش والبوليس المصرى[18] .

وفى الثامن من نوفمبر — وبعد وصول دفرين الى القاهرة بيوم واحد — طلبت وزارة الخارجية البريطانية من وزارة الحرب الموافقة على ترشيح ضابط بريطانى كبير برتبة جنرال للقيام بمعاونة حكومة الخديو فى تنظيم الجيش المصرى والحصول على اذن صاحبة الجلالة الملكة من أجل ذهابه الى مصر لهذا الغرض[19] . ولا توضح الوثائق البريطانية صراحة من الذى طلب ذلك سواء كان دفرين من خارجيته أو الحكومة المصرية ذاتها أو غيرهم . ألا أننا نرجح أن يكون لدفرين ثمة علاقة بهذا الترشيح ، حيث طلبت الخارجية ذلك فى اليوم اللاحق

---

(18) Egypt, op. cit., No. 18, p. 11 .

فى خطاب تكليف دفرين للقيام بمهمته الذى بعث به اليه ايرل جرانفيل بتاريخ ٣ نوفمبر ١٨٨٢ . ومن بين المسائل الأخرى الذى كلف بدراستها ، وهى تسع مسائل عدا الجيش والبوليس الذى كان فى مقدمتها . وكانت المسائل الأخرى هى :

( ب ) الغاء نظام المراقبة الثنائية واستبداله بما يكون مناسبا للشئون المالية .

( حـ ) تحسين واصلاح الجهاز الوظيفى .

( د ) الانقاص التدريجى للعنصر الأجنبى وزيادة المستخدمين المصريين فى كل فروع الادارة .

( هـ ) اقامة نظام افضل للقضاء الوطنى .

( و ) ضرائب متساوية لكل من الأجانب والمصريين .

( ز ) اقامة مؤسسات تتمشى وتطور مفهوم الحرية سواء باعادة انشاء مجلس شورى النواب او وسائل أخرى لتحقيق هذا الغرض .

( ح ) منع تجارة الرقيق .

( ط ) تأمين تجارة الترانزيت عبر مصر ، وبين أوربا والشرق وخاصة حرية المرور فى قناة السويس .

(19) Egypt, op. cit., No. 25, p. 15. Sir Pauncefote to Sis.R. Thompson .

مباشرة لوصوله لتحمل مهام وظيفته فى مصر • كما قد يتأكد كذلك من سياق ووقائع التطورات اللاحقة •

وعلى أية حال فبعد مرور عشرة أيام على استقرار دفرين فى مصر أعد تقريرا خطيرا وموسعا بتاريخ ١١/٨ بعث به الى وزير خارجيته حول اعادة تنظيم الجيش المصرى وقوات الجندرمة والبوليس ولعلنا لا ندهش كيف استطاع دفرين خلال هذه المدة القصيرة أن يعد تقريرا شاملا كهذا ، اذا ما أخذنا فى الاعتبار أن جرانفل عندما بعث اليه بخطاب تكليفه للقيام بمهمته كان قد أوضح له أنه سوف يجد فى دار الوكالة البريطانية فى مصر العديد من الأوراق والتقارير والمراسلات الأخيرة ما سوف يجعله على علم ودراية بوجهة النظر العامة للحكومة البريطانية بالنظر الى العديد من المسائل التى سوف يجد نفسه مطالبا بالتعامل معها • كما وعده بأنه سوف يكتب له فى رسائل منفصلة حول هذه الأمور • فضلا عن أنه سيحظى بتأييد ومساعدة سير ا• مالت — القنصل العام — الذى لخبرته ومعرفته والمامه بالأوضاع المحلية وللثقة الممنوحة له من الخديو والسلطات المصرية وقيادات الرأى فى البلاد ما يمكنه من تزويده بالمعلومات الكاملة حول المواضيع المختلفة على النحو الذى ستدعو اليها الحاجة[٢٠] •

ولقد استهل دفرين تقريره بشأن الجيش بأنه لا يستطيع أن يدعى أنه قد وصل الى قرار حاسم ، ولكنه استمع الى كل أولئك الذين يستدعى عمله الاتصال بهم بما سمح له أن يأخذ فى اعتباره الأفكار التى صاغتها حلولهم • وأنه يقدم هذه الأفكار والآراء المتناثرة على سبيل التجربة ، والتى ربما قد تتطلب ادخال بعض التعديلات عليها فيما بعد •

---

(20) Egypt., cit., No. 18, p. 11 .

واقتحم دفرين موضوعه « بافتراض أن أمن مصر تضمنه الوسائل الدبلوماسية من أى عدوان أوربى أو تركى ، يكون من المتفق عليه عندئذ أن الولاية لا تحتاج الى جيش بالمرة . وذلك خطأ لأنه ولو أن قوة من الجندرمة — حفظ النظام الداخلى — مناسبة قد تكون بقادرة فى الأوقات العادية على منع اغارات واعتداءات البدو على طول الحدود الصحراوية وعلى ضفتى القناة ، فانه من الضرورى أن تدرك تلك التجمعات القبلية الجامحة أن الحكومة تحتفظ كاحتياطى لها بقوة عسكرية قادرة على التعامل مع أى محاولة خطيرة من جانبهم لتهديد أمن البلد وسلامتها . والا فانهم لن يترددوا فى اختراق حرس الحدود الرث والمتناثر على أمل نهب القاهرة » .

« كما أنه من اللازم للحكومة أن تحتفظ بقوة عسكرية فعالة للقضاء على أية تمردات محلية مثل تلك التى طالما كانت مصر عرضة للكثير منها عبر تاريخها الطويل ، وهى التى كانت — حسب رواية دفرين — « جميعا ذات طبيعة دينية بشكل عام ترتكز على دجالين وأنصاف مجانين خلعوا على أنفسهم زعامات مقدسة موحى بها » . ويضيف « بأنه ما لم يتم استئصال حركة من هذا النوع فى الحال ، فمن المؤكد أنها تنتشر بين السكان السذج » .

ويذكر دفرين أنه « ومع أن قوة عسكرية معينة هى من غير شك أمر لازم لمصر فمن المرغوب فيه تبعا لوجهات النظر المختلفة أنها لا ينبغى أن تزيد ولو رجلا واحدا عن احتياجات البلاد الضرورية . ومن الواضح أن تلك الاحتياجات ضئيلة تماما . ويوضح دفرين مدى سهولة الدفاع عن مصر طبقا لطبيعتها الجغرافية حيث النيل وفروعه وشبكة السكك الحديدية التى تمكن القوات العسكرية من الوصول

الى أى جزء فيها عندما تدعو الحاجة الى ذلك(٢١) .

وعلى ضوء هـذه الاعتبارات يقترح دفرين أن جيشا يتكون من ٥٠٠٠ رجل أو على أكثر تقدير ٦٠٠٠ رجل يصبح كافيا تماما للاحتياجات العسكرية للولاية . ويستطرد موضحا ولو أن جنرال بيكر قد أوصى بعشرة آلاف رجل(٢٢) ، ووافقته الحكومة المصرية على هذا العدد فان دفرين يحلل كيف أن هذا الرقم كان يتضـمن العدد المقترح اللازم لحامية السودان وللمرابطة فى حصون مصر وقلاعها على سـواحل البحر المتوسط . ويستخلص دفرين من ذلك أنه من الواضح أن ليس ثمة فارق كبير بين تقديراته وتقديرات جنرال بيكر .

ويقترح دفرين أن توزع القوة المقترحة طبقا لتقديراته عـلى النحو التالى :

---

(٢١) يستطرد دفرين موضحا أنه يشـير فقط الى مصر وليس الى ممتلكاتها الخارجية فى السودان وعـلى الحدود الحبشية ، التى ينفصل احتياجات الدفاع لها عن احتياجات مصر . ولسوف يعود الى دراستها فى تقريره بشكل مستقل . كما أنه يضيف أن قلاع وحصون مصر على البحر المتوسط ليسـت فى حاجـة فى الوقت الراهن للاحتفاظ فيهـا بحاميات عسكرية . ربما مرتكزا على قوة الأسطول والقطع البحرية البريطانيـة التى كان بعضها لا يزال راسيا فى مياه الاسكندرية .

(٢٢) اقترح بيكر قوة حجمها ١١٥٠٠ رجل يستبعد منها ١٥٠٠ الرقم المعدل لقوة الجندرمة . وبذلك يصير حجم جيش مصر والسودان ١٠٠٠٠ رجل طبقا لمـا ذكره دفرين .

| | | |
|---|---|---|
| — عدد ٨ كتائب مشاة لكل واحدة ٥٠٠ رجل | ٤٠٠٠ رجل |
| — ١ كتيبة فرسان | ٥٠٠ رجل |
| — ١ فرقة جمالة | ٣٠٠ رجل |
| — ٤ كتائب مدفعية ١٠٠ للواحدة | ٤٠٠ رجل |
| — ٢ فصيلة صواريخ ١٠٠ للواحدة | ٢٠٠ رجل |
| — ١ فصيلة مدفعية حامية | ١٠٠ رجل |
| — ٢ فصيلة مهندسين ١٠٠ للواحدة | ٢٠٠ رجل |
| — ٢ فصيلة نقل ١٠٠ للواحدة | ٢٠٠ رجل |
| — ١ فصيلة حرس القصر فرسان | ١٠٠ رجل |
| الاجمالى | ٦٠٠٠ رجل |

كما يقترح دفرين أن يجرى توزيع هذه القوات بمعدل ثلاث كتائب للقاهرة ، وكتيبة واحدة للاسكندريه ، وأربع كتائب أخرى توزع على مختلف أنحاء مصر السفلى — الصعيد — والنوبة . ويعتقد أن قوة كهذه تكون كافية لعدم تشجيع أى « حركة عصيان قد يفكر فيها أى من أعوان عرابى الأقل أهمية ، لأنه بعد أن يتم ابعاد عرابى ورفاقه الأساسيين الذين شاركوه العصيان ضد الخديو ، فانه لا يتصور شيئا يخشى منه فى هذا الصدد مستقبلا . حيث أن ذكرى التحطيم السريع والفجائى الذى ألم بالقوة العاصية فى التل الكبير سوف يظل كافيا لأيام عديدة قادمة لردع أى محاولة من هذا القبيل[٢٣] .

ويستطرد دفرين بأن بعض النظار المصريين قد يقنعون أسرى فكرة انشاء قوة أكبر حجما لما اقترح ، الا أنه يذكر أن محادثاته مع كل من شريف ورياض قد أقنعته بأنهم سيوافقون على عدد أقل .

(23) Egypt, op. cit., p. 17 .

نلاحظ أن فكرة الخوف من اندلاع ثورة أو ثورات جديدة كانت لا تزال تحوم فى مخيلة القادة البريطانيين .

ويوضح أنه لو تم تبنى فكرة العدد الأكبر فلربما يشكل ذلك عنصر خطر وعدم استقرار ، لأنه يرى أنه من الأنسب أن تربط انجلترا نفسها بعدد أقل فى الوقت الحاضر لأن ذلك سيتيح لها فرص اشراف أدق على رجال الجيش والقوة العسكرية من ناحية ، ولتصحيح أية أخطاء تنظيمية قد تظهر بمضى الوقت من ناحية أخرى . وراح يدعم رأيه بأن مصر هى فى الوقت الحاضر فى مسيس الحاجة الى اقتصاد وضغط الانفاق العام ، وأنه يرى أن ليس هناك فرع من فروع الانفاق العام ألزم الى الاقتصاد والتوفير من الادارة العسكرية(٢٤) .

وانتقل دفرين من مسألة عدد الجيش المقترح ووحداته وتوزيعه الى دراســـة ممن يتكون ذلك الجيش . فذكـــر بأنه يحبذ أن يرتكز الجيش المقترح على مبدأ أساسى هام وهو أنه ينبغى أن يتكون من عناصر مصرية محلية ، ذلك « لأن كل حساباتنا ينبغى — على مايعتقد — أن تبنى على افتراض أن النظام الذى هم بصدد اقامته فى مصـــر سوف يبرهن على فائدته وتقبله من جانب الشعب المصرى الى حـــد أنهم لن يجدوا دافعا معقولا للثورة ضد حكومتهم ، فانهم ومع أنهم سهلوا الاثارة ومتوحشون وأفظاظ عندما يثارون ، فان جموع الفلاحين سلسوا القياد » . كما يضيف دفرين بأن التنظيم الاجتماعى لمصر ليس معقدا ، كما أن احتياجات السكان يمكن التعرف عليها بسهولة ، ومن اليسير اشباعها ، ولسوف يكون من الغباء والقسوة معا أن ترتكز

---

(24) Egypt, Loc. cit.

يلاحظ أنه لم يرد اطلاقا ذكر لاسم ناظر الحربية المصرى عمر باشا لطفى فى هذه الوثائق البريطانية الخاصة باعادة تنظيم مصر والجيش سواء باسمه أو وظيفته وهو أمر يدعو للتساؤل حقا . حيث أنه لم يستشر فى شىء أو على الأقل لم يرد ذكر لذلك فى الوثائق . وان كان الرافعى يذكر أنه وافق على كل شىء ولم يعترض على شىء ، حيث كان قد استسلم لبرنامج الانجليز ولم يقاوم لهم عملا ولا رأيا . راجع الرافعى ، مصـــر والسودان ص١٧ .

القوة التنفيذية المصرية على قـوة من المرتزقة الأجـانب للاحتفاظ بسلطتها فقد كان لدى مصر ما يكفيها من المماليك ومن كانوا عـلى شاكلتهم »(٢٥) •

ويقرر دفرين أنه من وجهة نظر سياسية بحتة ، فان ذلك هـو المبدأ الوحيد الذى ينبغى أن تسترشد به السياسة البريطانية • كما أنه يضيف أن هناك ضرورة ملحة من وجهة نظر فنية مهنية مؤداها أن نقطة الارتكاز التنظيمية الأساسية للقوة العسكرية المرتقبة ينبغى أن تدعمها نخبة من الضباط ذات خبرة عالية موثوق بها • وتلك ـ كمـا يذكر ـ أضعف نقطة فى جيش مصر الوطنى • ذلك لأن قيـادات الجيش من الرتب العالية نادرا ما كانوا قادرين على استحواذ تلك السلطة والتقدير ، التى هى أمر لازم للاحتفاظ بالانضباط خلال فترات السلم ، وللقيادة الفعالة فى حالة مواجهة العدو •

وعلى ذلك يقرر دفرين أنه ما لم تعثر السلطات البريطانية عـلى علاج لهذا النقص فان الحكومة المصرية ستقع تحت اغراء البحث عن مساعدة من جانب الأتراك والشراكسة والألبان • ويضيف أنه ليس هناك من شك فى أن هذه العناصر الثلاثة تملك اسـتعدادا عسـكريا فطـريا بدرجة أكبر من المصريين المحليين(٢٦) • ومن أجل ذلك فليس لبريطانيا ـ كما يذكر ـ أن تلقى باللوم على الخديو اذا ما أبـدى

---

(25) Egypt, Loc. cit.

ويذكر دفرين أنه يتفق حول هذا الرأى تماما مع وجهة نظر جنرال بيكر . وان كان الأخير قـد ضلل كثيرا حول هذه النقطة . ولا ندرى على وجه التحقيق طبيعة ذلك التضليل الذى يشير الى دفرين .

(26) Egypt, op. cit., p. 18 .

ويستطرد دفرين أنه بفضل هذه العناصر وليس غيرهم أمكن لكل من محمد على وابنه ابراهيم تحقيق انتصاراتهم العسـكرية . وتلك لعمرى مغالطة تاريخية خطيرة .

قلقا نحو خلق كيان يستند الى عمود فقرى من هذه العناصر ويتمتع بمستوى طيب ، ويدين له بالولاء ، ويكون بوسعه الركون اليه •

ويسترسل دفرين بأنه عند وصوله الى القاهرة وجد هذه المشكلة بانتظاره ، كما وجد اقتراحا كان محل النظر يقضى بضرورة ادخال جزء معقول من الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى ، وأنه خلال مناقشاته مع النظار والخديو اكتشف أن هذه الفكرة فى اطار رغبات السلطات البريطانية فى مصر ألقوا بها الى المسئولين فحظيت بترحيبهم، وان اتضح له على النقيض من ذلك أن كل واحد منهم قد أكد له بدوره بطريقة حماسية اقتناعه العميق بأن مثل هذه الوسيلة أمر لازم تماما » • ولهذا فهو يوصى الحكومة البريطانية بأن تلبى « حاجة الحكومة المصرية ، وأن تتبنى مبدأ استخدام الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى » •

ويشير دفرين الى أنه عند اختيار الضباط البريطانيين للخدمة فى الجيش المصرى ، فانه لا يحتاج الى تأكيد أن مثل تلك العناصر البريطانية التى يقع الاختيار عليها ينبغى أن تكون حائزة على أعلى المؤهلات ، لأنه ليس من العدل تماما أن نلزم الحكومة المصرية ونفرض عليها اخفاقاتنا العسكرية • ويؤكد دفرين أن الضباط البريطانيين الذين يوفدون للعمل فى مصر ينبغى أن يكونوا شبانا نشطين متمتعين بالحيوية ولديهم قابلية لتعلم اللغة العربية • كما يوضح أنه نظرا لكون العدد المطلوب سيكون محدودا ، فلا ينبغى أن تقوم ثمة عقبة أو مصاعب فى وضع يدنا على مثل هؤلاء الرجال المناسبين •

وقد تبنى لورد دفرين « الخطة الممتازة » التى اقترحها جنرال بيكر بشأن تقسيم جيش المستقبل الى قسمين : أحدهما يترأسه فى المراتب العليا ضباط بريطانيون • والقسم الآخر يتكون فى كل مستوياته القيادية من المصريين • ويوضح فلسفة هذا التقسيم بأنها

تتضمن فتح آفاق الترقية الى المراتب العليا القيادية أمام الضـــباط المصريين ، ومن ثم فلا يكون هناك مستقبلا محل لشكوى من الارتقاء فى الخدمة ، التى هى النتيجة الأخيرة التى نرغب فى ادراكها على حد قوله(٢٧) .

كما أن ذلك الاجراء من ناحية أخرى سيتغلب على مشكلة رفض الضباط البريطانيين قبول العمل تحت قيادة الضباط المصريين ، كما يؤكد دفرين ، مضيفا أن الضباط القدامى للجيش المصرى تفرقوا أو سرحوا، ولو أن عددا معينا منهم يمكن الانتفاع بخدماتهم ـــ على النحو الذى سيقترحه فيما بعد ـــ كما أن كل الجيش المصرى الجديد سوف يوضع بالطبع تحت قيادة ضابط بريطانى من رتبة عليا .

وأخيرا يقرر دفرين أنه لا يود أن يدخل فى تفصيلات أخـــرى طالما أن مقترحات جنرال بيكر تحت يد الحكومة البريطانية الآن ، وأنه لا يتصور أن يضيف اليها(٢٨) . وأنه فى حالة موافقة الحكومة البريطانية على الاطار العـــام لملاحظاته السابقة هذه ، فانه يقترح تشكيل لجنة هنا فى مصر تتكون من كل من سير مالت وسير أرشيبالد

---

(٢٧) وطبقا لهذه الخطة فان كلا من بيكر ودفرين عزف عن تطبيق نظام الجيش الذى أقامته انجلترا فى الهند عندما أدمجته فى كيان واحد ، ولم تلجأ الى تقسيمه على النحو الذى فعلته فى مصر وربما يرجع اختلاف السياسة الى الظروف الثورية التى احتلت فيها بريطانيا مصر وحساسية مسألة الجيش والقوات العسكرية فى ظل ظروف قمع ثورة وطنية أعقبها احتلال عســـكرى .

(٢٨) الا فيما عدا مبدأ الخدمة طويلة الأجل التى اقترحها بيكر . حيث طلب ضرورة تبنيه لاعتباره دليلا على الاخلاص والسلوك الطيب . راجع : Egpyt, Loc cit. ان كان دفرين قد عـــاد ـــ فيما بعد ـــ وتراجع عن توصيته بشأن نظام الخدمة طويلة الأجل لأنه ابلغ بأن هذه الفـــكرة قد تكون كريهة تماما بالنســـبة للفلاحـــين . كما ورد فى رســـالته بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٨٢ راجع :

Egypt, op. cit., No. 32, p. 23 .

وسير تشارلز ولسون وجنرال بيكر للغوص فى أدق التفاصيل طبقـا للمشروع الكلى الذى ستوافق الحكومة البريطانية على خطوطه العـامة •

وفيما يتعلق بالتنظيم العسكرى المقترح لقوات مصر العسكرية وحاميتها فى السودان ودارفور يقرر دفرين أنه من المثير للجدل أن تنصح الحكومة المصرية حاليا بالتخلى عن السودان ودارفور حيث ستصادف انجلترا مصاعب ضخمة فى اقناع الحكومة المصرية بتبنى هذا الاتجاه بعد كل ما أنفقته مصر عليه من أموال وما بذلت فيه من جهود وما قامت به ، من مشروعات بحيث يصبح من العسير تماما على الخديو وحكومته التخلى عن اقليم يتمتع بامكانيات زراعية واستثمارية واسـعة • وأنه الى أن يتحقق ذلك فان دفرين يقترح على انجلترا الاستفادة بالعدد الكبير من الضباط المصريين الساخطين الذى قضى اخفاق عرابى على آمالهم وطموحاتهم ، وذلك عن طريق استهلاكهم فى السـودان لمواجهة الثورة المهدية ، ولخلق فرص أمامهم لجـذب « الرجال الأكثر قوة وسخطا وخطرا »(٢٩) • ويضيف بأن عـددا معينا منهم بالفعل قد قدم خدماته ولسوف يقتدى الكثيرون بهم •

وفى حالة اذا ما تمسكت الحكومة المصرية بالاحتفاظ لمصر بحامية ومعسكرات فى السودان من الجنود السـود تحت قيادة أعداد من الضباط الأتراك والشراكسة ــ فيذكر دفرين ــ « فلا أظن أننا ينبغى أن نتركها تفعل ذلك • حيث أنها قد استقدمت بالفعل أعدادا كبيرة من كل من هذين العنصرين بحجة استخدامهم فى قوة بوليس الاسكندرية والقاهرة • ولوقف الاسترسال فى هذا الاجراء ، فلربما يكون مقنعا شغلهم بالعمل فى السودان ربما كشرطة مدنية •

---

(29) Egypt, op. cit., p. 19 .

أما فيما يتعلق بحماية حدود مصر مع الحبشة ، فان دفرين يقرر أن رياض باشا قد أبلغه بأن ليست هناك حاجة ملحة فى الوقت الحاضر بشأن دفاعات مصر على حدود الحبشة ، حيث أقيمت سلسلة من الحصون والقلاع على هذه الحدود ، لم يعد فى مقدرة الأحباش حاليا الاستيلاء عليها • فضلا عن أنها توفر حماية لحدود مصر هناك من اغارات القبائل واعتداءاتها • وفوق ذلك فان ملك الحبشة الحالى على علاقة ودية مع مصر • ويضيف دفرين « أنه من المحتمل أن استخدام ضغطنا الدبلوماسى سيكون كافيا للاحتفاظ بمسلكه طيبا »[٣٠] •

وبعد أن فرغ دفرين من عرض مقترحاته بشأن الجيش المصرى المزمع اقامته نجد لزاما علينا أن نستطرد معه لفحص مقترحاته المكملة بشأن قوات حفظ الأمن والنظام فى كل من الريف والحضر من رجال الجندرمة والبوليس والشرطة الراكبة والراجلة[٣١] ، طبقا لرؤية دفرين ذاته من الترابط والتشابك العضوى بين هذه القوات وقوات الجيش لأسباب أمنية داخلية خالصة • حيث يركز دفرين على قوة الجندرمة ــ الضبط والربط ــ ويوليها أهمية خاصة لا تقل عن أهمية الجيش ذاته • لأنه يرى أنها ستكون القوة التى لها اتصال فعال وسريع مع الشعب ، والتى على اخلاصها ودقة تنظيمها وسلوكها وشجاعتها ستعتمد البلد عليها ككل فى توفير السلام والأمن والهدوء • ويرى أن واجباتها ومسئولياتها تتلخص فى :

---

(30) Egypt, Loc. cit.

(٣١) يقترح دفرين أن ينكون بوليس المدن من قوة قوامها ما بين ٣٥٠٠ الى ٤٠٠٠ رجل يخصص منها ١٢٠٠ للاسكندرية ، ١٥٠٠ للقاهرة ، بينما يخصص الباقى لكل من بور سعيد والسويس . أما بالنسبة للريف ، فانه يعتمد على نظام الأمن التقليدى والتاريخى المكون من شيوخ القرى ــ عمدها ــ والخفراء والذى هو قديم قدم مصر وتاريخها .

أولا : المحافظة على الأمن فى المدن الصغيرة التى لا تتواجد فيها شرطة وبوليس حضرى ، وكذلك فى أرجاء الريف المختلفة بشكل عـام •

ثانيا : حراسة الطرق حيث القوافل التى تجتاز مصر عبر الصحراء ، وحماية البلاد من خطر اغارات البدو على ضفتى النيل •

ثالثا : خفر وحراسة قناة السويس •

ويقترح دفرين أن تتكون تلك القوة من أربعة آلاف رجل • ويوضح ولو أنه ينبغى أن تكون تلك القوة ذات طابع عسكرى بالنظر الى واجباتها شبه العسكرية ، فانهما ينبغى أن تحتفظ بطابع يختلف تماما عن الجيش ، الى حد أنه فى حالة وقوع عصيان فى أى منهما — الجيش أو الجندرمة — تكون لدى البريطانيين الفرصة للاعتماد على القوة الأخرى ، وعلى وفائها واخلاصها فى قمعه وسحقه • كما أنه تبعا لذلك ينبغى أن يلتحق بها مفتشون بريطانيون لتأكيد انضباطها وكفاءتها • ويقترح أنه لنفس السبب ينبغى أن توضع تحت سلطة نظارة الداخلية[٣٢] • وعند أدائها لوظائفها فانها ستوضع تحت امرة مديرى المديريات والمحافظات التى ترابط فيها •

وهكذا يتضح أن دفرين جعل من هذه القوة ظهيرا يسند الجيش المقترح كضمان أكيد لتحقيق السيطرة البريطانية الكاملة على البلاد • ولم يكتف فى هذا الصدد بشق الجيش المصرى المقترح الى قوتين : احداها مصرية خالصة ، والأخرى تحت القيادة والسيطرة البريطانية التامة ، مع اسناد الرئاسة والقيادة العليا للجيش ككل الى ضـابط

(32) . Egypt, op. cit., p. 20 .

ويضيف دفرين أنه سوف يعالج موضـوع نفقات وتكاليف انشـاء هذه القوة فى رسالة لاحقة . ويذكر أنه من المحتمل أن تحتوى القوة على جمال وفرقة صواريخ للعمل ضد البدو .

بريطانى ــ كما سنرى ــ فجعل من قوة الجندرمة رصيدا احتياطيا لتأمين الوجود البريطانى فى كل أرجاء البلاد •

ويختتم دفرين تقريره الخطير والهام بالقول بأن أكثر نقطة مثيرة للتساؤل وربما الجدل فى توصياته ومقترحاته هى بغير شك صغر حجم قوة الجيش المقترح • الا أنه يعزز رأيه بأنه من الأحسن البدء بانشاء قوة صغيرة تماما أكثر من قوة كبيرة الحجم ، ذلك لأن أسباب السخط الأخير فى مصر ــ كما يذكر ــ تعزى أساسا الى التخفيضات الحادة والمتقلبة فى الجيش الذى كان منتفخا كالبالون • ويضيف بأنه حالما يكون لدينا الاطار العام الفنى فمن السهل اليسير زيادة العدد والعتاد • كما يربط دفرين ذلك بأمر آخر حيث يوضح أن نظام الضرائب فى هذا البلد هو بالفعل ثقيل أكثر مما هو مستحب ، وينبغى الالتزام بالاقتصاد التام فى كل ادارة ومصلحة • ويضيف « أننا عندما ننظر الى التنظيم الذى اقترحته ككل فانه يصبح ١٤٠٠٠ رجل »(٣٣) من مهمتهم المحافظة على الهدوء والسلم فى مصر ( دون السودان والحبشة ) ذلك لأنه لا يستطيع أن يمنع التفكير من أن الأمن اللازم يقوم على هذا الرأس ــ يعنى مصر ــ وذلك أمر يبدو مؤكدا تماما بالنسبة لأكثر السلطات التى لجأ الى استشارتها • ويتحفظ دفرين بأنه ــ مع ذلك ــ ربما تقوده اعتبارات أخرى مستقبلا قد يرى معها أنه من المفيد اضافة ألفين آخرين من الرجال لهذا الجيش ، وفى حالة حدوث ذلك فانه يتعهد بابلاغ وزير خارجيته(٣٤) •

---

(٣٣) تفصيلها ٦٠٠٠ رجل للجيش ، ٤٠٠٠ للبوليس والشرطة ، ٤٠٠٠ للجندرمة •

(34) Egypt, op. cit., p. 21 .

راجع حول تقديرات حجم الجيش المقترح رسالة أخرى لدفرين بتاريخ ١٨٨٢/١١/٢١ • تتناول التقديرات المقترحة له ولبيكر ولرياض باشا وأحد النظار لم يذكر اسمه • راجع :

Egypt, op. cit., No. 34, p. 24 .

تلك هى الأسس العامة التى صاغ دفرين على أساسها مقترحاته بشأن قوات الجيش والأمن فى مصر • نؤكد أنه لم يستمدها من فراغ ، وانما اعتمد أساسا فى التوصل اليها على الأسس والأفكار والتقديرات التى أعدتها مختلف الهيئات والشخصيات والمسئولين البريطانيين فى مصر سواء فى دار الوكالة ومن يلوذون بها أو بعض قادة الحملة العسكرية البريطانية أو جنرال بيكر ذاته • وهو الأمر الذى اتضح من اللجنة العسكرية المقترحة لدراسة مشروع الجيش حين استبعد منها دفرين تماما أى شخصيات أو مسئولين مصريين ، وذلك أمر لا يدعو الى الغرابة اذا ما ربط ذلك بالأهداف المتوخاة من الجيش الجديد من وجهة النظر البريطانية • وان كان لا يفهم من ذلك أن المسئولين المصريين سواء الخديو ونظاره أو غيرهم لم يشتركوا فى صياغة المشروع الجديد سواء من خلال العديد من المناقشات واللقاءات التى أجراها معهم دفرين وغيره ، أو عندما كان يعرض المشروع على مجلس النظار • ومن أهم تلك الشخصيات التى استفاد دفرين بمقترحاتها ووجهات نظرها كان كل من شريف باشا ورياض باشا ويستلفت النظر تماما غياب دور ناظر الحربية المصرية تماما فى الوثائق البريطانية •

وقد ارتكزت تلك الخطة أساسا على مبدأ قصر تكوين الجيش على العناصر المصرية دون سواها من عناصر شرقية أخرى ، مع تقليص حجم الجيش المقترح الى أدنى حد ممكن وتقسيمه وتفتيته ووضعه تحت رئاسة قائد بريطانى مع تزويده بالعدد اللازم من الضباط البريطانيين لضمان ولائه والسيطرة عليه • كذلك اقصاء الضباط المصريين عن شغل المراكز القيادية وعن ادارات الجيش الهامة وخاصة قلم المخابرات الحربية[٣٥] فضلا عن تشتيت قوة بقايا

---

(٣٥) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٧ •

ضباط الجيش القديم من العناصر التى أيدت الثورة أو شاركت فيها باستهلاكهم فى الحامية السودانية من ناحية ، أو بخلق طموحات وظيفية ومهنية جديدة أمامهم فى السودان من ناحية أخرى ، كضمان لكسب ولائهم وربما تغيير اتجاهاتهم .

وربما يكون ذلك هو أحد العوامل الهامة التى دفعت دفرين الى ارجاء تنفيذ فكرة تخلى مصر عن السودان — التى كان أول من طرحها أو فكر فيها فى أعقاب الاحتلال مباشرة — ولو مؤقتا خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخ مصر الى أن تتاح لها فرصة قريبة موانية لتحقيقها بعد أن تكون بريطانيا قد نجحت فى احكام قبضتها على البلاد . وهو ما تم بالفعل فى يناير ١٨٨٤ ومن قبل أن يمر ثمانية أشهر على رحيل دفرين عن البلاد .

وهكذا مضت الخطة البريطانية فى طريقها المرسوم . ففيما يتعلق بالقيادة العامة للجيش المصرى الجديد كان الخديو قد عبر لدفرين عن رغبته فى أن يكون هو القائد العام الاسمى للجيش فبعث دفرين ببرقية فى ٢٤ نوفمبر ١٨٨٢ لاستطلاع رأى حكومته حول هذه الرغبة مضيفا « أنه لا يوجد — من وجهة نظره — ضابط مصرى واحد يكون من الممكن لأى ضابط بريطانى كبير ، الخدمة تحت قيادته »(٣٦) . وهو الأمر الذى يحبذ فكرة اسناد القيادة الفعلية الى ضابط بريطانى كبير .

يؤكد ذلك ما ورد فى برقية دفرين اللاحقة الى حكومته بتاريخ ٢٧ نوفمبر من أنه « يتجاسر على تقديم اقتراح بأن تعيين الجنرال الانجليزى المقرر لرئاسة الجيش ينبغى أن يتم دون أدنى تأخير»(٣٧) . ولهذا فقد تلقى فى ٢٨ نوفمبر رد حكومته على رغبة الخديو « بأن

---

(36) Egypt, No. II, 1883, No. 31, p. 23 .
(37) Egypt, op. cit., No. 32, p. 23 .

حكومة صاحبة الجلالة لا ترى ثمة اعتراضا بهذا الخصوص »[٣٨] .

وبالرغم من أن وزارة الحرب البريطانية كانت قد وافقت على طلب وزارة الخارجية الخاص بترشيح ضابط بريطانى كبير لايفاده الى مصر لمساعدة الحكومة المصرية فى اعادة تنظيم جيشها . ووقع اختيارها على جنـــرال ايفلين وود Evelyn Wood للقيـــام بهذا العمل ، وأنه قد غادر لندن بالفعل فى طريقه الى القاهرة بتاريخ ١٥/١٢/١٨٨٢[٣٩] ، فعـــلى الرغم من ذلك فـــان وزير الخـــارجية البريطانية كان قد نفى للسفير التركى فى لندن — موزوروس باشا — أن سير ايفلين وود سوف يصبح قائدا عاما للجيش المصرى حيث ذكر له أن المقترح هو أن يصبح فقط رئيسا للأركان[٤٠] .

ولقد أثبتت التطورات اللاحقة عدم صحة ما نفاه وزير الخارجية البريطانية . وذلك لأنه فى ١٦ يناير ١٨٨٣ صدر مرسوم خديوى بتعيين سيرا ايفلين وود سردارا — قـــائدا عاما — للجيش المصرى ، ورئيسا لأركان حربه ، مع الانعام عليه برتبة فريق . فصار يعرف فى مصر باسم وود باشا . وكان بذلك أول سردار بريطـــانى للجيش

(38) Egypt, op. cit., No. 33, p. 24 .

(39) Egypt, op. cit., No. 37, p. 25 .

(40) Egypt, op. cit., No. 36, p. 25 .

وكان هذا الحوار قد دار بين السفير العثمانى وبين وزير الخارجية البريطانية ظهر يوم ١٢/١٣ حول طلب السفير رد وزير الخارجية على سؤال كان قد قدمه اليه منذ فترة مضت بشأن احتلال القوات البريطانية لمصر . وكان رد الوزير عليه : « ولو أنى لا أستطيع تحديد موعد لاجابتى ، فاننا نأمل ونرجو انه فى مدى وقت قصير جدا سوف نكون فى وضع يسمح لنا بعمل اتصال مع الباب العالى حول المسألة المصرية برمتها » .

المصرى وقائدا لأركانه(٤١) .

وقد اقتضى ذلك التعيين استقالة ستون باشا — القائد الأمريكى السابق — فى يناير ١٨٨٣ من وظيفته كرئيس لأركان حرب الجيش المصرى الذى كان قد شغله منذ فترة حكم الخديو السابق اسماعيل . كما اقتضى ذلك كذلك اصــدار العديد من المراسيم الخديويـــة التى نصت على الغاء قوانين الاصلاحات العسكرية التى كان العرابيون قد طالبوا باصــدارها ابان الثورة العرابيـــة ، وصـــدرت بالفعـــل فى ١٨٨١/٩/٢٢ فى أعقاب مظاهرة عابدين الشهيرة(٤٢) .

وبمجرد وصول جنرال ايفلين وود الى مصر — ومن قبـــل أن يتقلد مهام وظيفته رسميا — نشط فى تكوين الجيش المقترح . حيث يذكر دفرين انـــه فى يوم ٢٦ ديسمبر ١٨٨٢ تم اعـــادة تكوين قوة قوامها ثلاثة آلاف رجل للجندرمة وعين لها الضباط اللازمون . كما أن جنرال وود « يتقدم تقدما طيبا مع مشروعـــه للجيش » . ويضيف أن النفقات العامة للجيش الجديد والجندرمة والبوليس ستقل قليلا عن المبلغ الذى خصصته لجنة التصفية لهذه الخدمات(٤٣) .

ومضى الفريق وود باشا — بعد أن تقلد مهام منصبه رسميا —

---

(٤١) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٧ . وقد ظل وود فى منصبه حتى استقالته عام ١٨٨٥ ليخلفه سير فرانسيس جرنفل F. Grinfell منـــذ ١٨٨٥/٤/١٩ . حتى خلفـــه كتشنر فى مـــارس ١٨٩٢ ليخلفـــه سير ريجنالد ونجت فى ديسمبر ١٨٩٩ حيث يخلفه سيرلى ستاك فى نوفمبر ١٩١٦ حتى تاريخ اغتياله فى نوفمبر ١٩٢٤ .

(٤٢) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ٢١ . وتتعلق تلك القوانين بتحسين أوضاع الضباط والجند ، وقانون الأجازات العسكرية وتسويـــة حالة المحالين الى الاستيداع ، وقانون معاشات الجهادية وقانون القواعد الأساسية للترقية ، وقانون الضمائم والامتيازات والاعانات العسكرية .

(43) Egypt, op. cit., No. 41, p. 30 .
وان لم يتضح معنا من الوثائق حجم هذه النفقات المخصصة .

قدما فى أداء وظيفته • وبحلول نهاية شهر مارس ١٨٨٣ كان الجيش الجديد قد تكون من عدد اجمالى يبلغ ٤١٦٤ رجل — ضابط وصف ضابط وجندى — موزعين على فرقتين — طبقا لما اقترح من قبل • الفرقة الأولى وحجمها ١٧٩٢ رجل ، والثانية وحجمها ٢٣٣٠ رجل ، مع سرية مدفعية أرضية مكونة من ٤٢ رجل[٤٤] • وقد بلغ عدد الضباط جميعا فى الجيش المصرى الجديد — مصريين وبريطانيين — ١٤٨ ضابط فقط •

وقد أجرى للجيش الجديد فى ٣١ مارس ١٨٨٣ عرض عسكرى شهده الخديو ، ويذكر دفرين « أن المنظر كان مثيرا ومرضيا » • وقد أكد له القادة والمسؤلون العسكريون البريطانيون « أن مظهر وسير القوات العسكرية المصرية كان حميدا بدرجة عالية مع الأخذ فى الاعتبار أن غالبيتهم كانوا من المجندين الجدد » • كما أكد له الفريق وود باشا « أن الفضل فى ذلك يرجع الى الحماس الذى لا يفتر لضباطه سواء كانوا انجليز أو مصريين » • وأضاف أنه « قامت منافسة ودية بين الفرقتين الأولى التى يترأسها بالكامل الضباط المصريون ، والأخرى التى يشغل مراتب القيادة العليا فيها ضباط بريطانيون » • كما ذكر دفرين « أن الجنرال وود يعرف بأن الفرقة المصرية ربما تكون الأكثر تقدما بين الاثنتين بسبب التسهيلات الضخمة الى يمتلكها ضباطها فى شرح ما يرغبون فيه لرجالهم ، وان كنت قد لاحظت بالرغم من ذلك أن الضباط الانجليز كانت كل أوامرهم

---

(44) Egypt. No. 14; 1883, enclosure in No. 16, p. 14 .

وهو تقرير عن حالة الجيش المصرى فى ٣١ مارس ١٨٨٣ .

ويتضح منه أن عدد القوات التى شاركت فى العرض العسكرى فى ٣/٣١ بلغت ٣٣٦٥ رجل ، والقوات التى كانت فى الخدمة لحظة الاستعراض ولم تشارك فيه ٣٢١ رجل والمرضى ٢٩٠ والغائبون بعذر ١٢٣ ، وبدون عذر ٤٢ والمودعون فى السجن رهن الحبس ٢٣ .

باللغة العربية » . ويختتم دفرين تقريره حول العرض العسكرى بأنه قد أبلغ بأن الضباط البريطانيين « يحرزون تقدما ملموسا فى اللغة »(٤٥) .

وهكذا أقيم الجيش المصرى الجديد طبقا للخطة البريطانية المقررة . وان كان عدده خلال هذه المرحلة لم يصل الى التقدير المقترح الذى كانت قد تمت الموافقة عليه من قبل ، وهو ستة آلاف رجل . فلربما يعزى ذلك الى تسليم المسئولين البريطانيين بوجهة نظر دفرين حول مزايا القوة العسكرية صغيرة الحجم سواء من الناحية المالية ، أو من ناحية الاشراف والسيطرة وضمان الولاء ، أو من ناحية الخوف من اللجوء الى أية تخفيضات مستقبلة ، وما قد يترتب عليها من مظاهر سخط واستياء واحباط . فضلا عن أنه كان قد اقترح ــ خلال مراحل الدراسة والمناقشة ــ أن يكون الجيش على الورق ، أكبر مما قد يصل اليه بالفعل لأنه قد يرى مستقبلا زيادة عدد الكتائب مع انقاص حجم قوتها حتى تتاح فرص « أوسع للتوسع اذا ما دعت ضرورة الى ذلك(٤٦) .

وينبغى أن نشير الى أن قوة الجيش النظامى المصرى وقت اندلاع الثورة العرابية وخلال العمليات العسكرية والغزو البريطانى

---

(45) Egypt, op. cit., p. 13 .

وحول تكوين الجيش الجديد راجع كذلك :

Cromer, Modern Egypt. Vol II, pp. 473 — 76 .

وان كان كرومر يذكر أن حجم الجيش بلغ حوالى ستة آلاف رجل . وربما حدث ذلك بعد هذا التاريخ الذى أثبتناه أو عند وصول كرومر ــ ايفلين بارنج ــ لتقلد مهام منصبه كقنصل عام فى مصر فى ١٨٨٣/٩/١١ .

(46) Egypt, No. II, 1883, No. 34. p. 24 .

فى رسالة من دفرين الى جرانفيل بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٨٨٢ .

كانت تبلغ فى مصر ١٩٠٠٠ مقاتل نظامى(٤٧) • موزعة على الأسلحة التالية : المشاة — الفرسان — الطوبجية ( المدفعية ) البرية — طوبجية السواحل — وفرقة من المهندسين • بينما بلغت قوات جيش مصر فى السودان وعلى حدود الحبشة خلال نفس الفترة ٣٢٦١٠ جندى ينفق عليها سنويا ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه مصرى(٤٨) • أى أن مجموع قوات مصر العسكرية عند الاحتلال العسكرى البريطانى كانت تبلغ ٥١٦١٠ مقاتل • وهذا يعنى أن حجم الجيش المصرى الجديد لم يتعد نسبة ١٢ر٤٪ من حجم القوات المصرية كلها • فى حين أنه كان يشكل نسبة ٢١ر٩٪ من حجم قوات الجيش المرابط فى مصر آنذاك •

كان ذلك فى الوقت الذى بلغ فيه جيش الاحتلال البريطانى خلال العمليات العسكرية والغزو ٥٠٦٠٠ مقاتل • جرى تخفيضها فى الفترة اللاحقة الى أن استقر حجمها منذ أول أكتوبر ١٨٨٢ حتى صيف ١٨٨٣ على ١٢ ألف مقاتل(٤٩) • أى أنها كانت تبلغ ثلاثة أضعاف حجم الجيش المصرى الجديد ، فضلا عن الاختلاف البين بينهما من حيث التسليح والمعدات والتجهيزات وربما التدريب وما الى ذلك • ويذكر

---

(٤٧) الرافعى ، الثورة العرابية ، ص ٤٦٠ . وذلك طبقا لتقدير جون نينيه فى كتابه عن عرابى باشا . والذى اتفق معه حول نفس التقدير الشيخ محمد عبده فى مذكراته . بينما يقدر بلنت قوات الجيش المصرى فى مصر بـ ١٣٠٠٠ رجل نظامى . وكانت الصحف البريطانية تبالغ فى تقدير حجم الجيش المصرى حيث وصلت به الى ٤٧ الف . وهو أمر غير صحيح .

(٤٨) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ١٠٧ — ١٠٨ . طبقا لتقدير سير ريجالند ونجت حول القوة العسكرية . ونقلا عن الفرد ملنر بشأن ميزانية جيش السودان والحبشة .

(٤٩) الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

كرومر أن حجم الاحتلال خفض الى سبعة آلاف مقاتل فى صيف ١٨٨٣[٥٠] •

ومن الطريف والمثير للسخرية معا أن نذكر أن انجلترا حملت الخزينة المصرية نفقات اقامة ذلك الجيش الاحتلالى طوال الفترة اعتبارا من ٣٠ سبتمبر ١٨٨٢ بما قيمته ٤٨ ألف جنيه مصرى شهريا • بمعدل انفاق ٤ جنيهات مصرية يوميا تكلفة للرجل الواحد لعدد ١٢ ألف مقاتل مما كلف الميزانية المصرية ودافعى الضرائب المصريين ٢٨٨٠٠٠ جنيه مصرى خلال الستة أشهر الواقعة بين ١/١٠/١٨٨٢ وحتى ٣١/٣/١٨٨٣[٥١] ربما بدعوى أن تلك القوة هى التى أنيط بها حماية مصر وتأمينها خلال الفترة الواقعة بين تصفية جيشها القديم واعادة انشاء الجيش الجديد ، تلك المسئولية التى تولت أمرها سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر •

وتبقى بالنسبة للجيش المصرى الجديد نقطة جديرة بالاشارة ، وهى أن م• لكس M. Lex — القنصل الروسى فى مصر — كان قد لاحظ مدى تغلغل المسئولين البريطانين وسيطرتهم على مصر وأوضاعها وجيشها ، فطلب مقابلة دفرين واجتمع به فى ٨ ديسمبر ١٨٨٢ وعبر له عن قلقه من أن انجلترا « تهدف الى استخدام مصر كقاعدة عسكرية Place d'armes لاقامة وتنظيم قوة عسكرية

---

(50) Cromer, Modern Egypt, Vol. II, pp. 350 — 53 .

ويضيف أن شريف باشا فى ٢٥ أغسطس ١٨٨٣ بعث بمذكرة الى سير ادوارد مالت القنصل البريطانى طالبا تخفيض جيش الاحتلال الى ٢٠٠٠ رجل لأسباب ترجع الى التوفير وضغط المصروفات .

(51) Egypt, op. cit., N. 35, p. 24 & No. 46, pp. 32 — 33 .

وكانت قد تبودلت عدة مراسلات حول تدبير هذا المبلغ فى الميزانية المصرية ، على أن يتم دفعها للخزينة البريطانية .

مصرية انجليزية معتبرة » فأوضح له دفرين ــ طبقا للتقرير الذى بعث به الى حكومته فى ١٢/١١ انهم على النقيض من ذلك قد أوصوا الحكومة المصرية بأنها ينبغى أن تحتفظ بقوة عسكرية محدودة للغاية كجيش لها ، بالنظر الى وضعها المالى الحرج(٥٢) وقد عبرت الحكومة البريطانية لدفرين عن ارتياحها « للهجــة التى استخدمها مع القنصل الروسى العام فى القاهرة »(٥٣) .

وقــد عــادت روســيا بعد أن كانت قــد أبلغت رســميا فى ١٢/١/١٨٨٣ ــ شأنها شأن غيرها من الدول الأوربية الكبرى وهى : فرنسا وألمــانيا والنمسا وايطاليا ــ بالسياسة والنوايا البريطانيــة العامة تجاه مصر(٥٤) ، أن تحفظت حــول مســألة الجيش الجديد وتواجد ضباط بريطانيين للعمل به ــ الى جانب نقاط أخــرى حول مجمل السياسة البريطانية ــ وتساءلت الى أى حد يتطابق ذلك مع المعاهدات التى حددت وضع مصر السياسى وحقوق السلطان والخديو بصفة خاصة والحقوق الملقاة على السلطة ذات السيادة والاستقلال الذاتى الادارى لمصر وقوة وتنظيم الجيش(٥٥) . وفى ذلك اشــارة صريحة لمدى خرق انجلترا لتلك المعاهدات والحقوق التى كان وضع الجيش المصرى واحدا من بينها . وكأن روسيا تشــير بذلك الى أن انجلترا خرقت ــ ضمن ما خرقته ــ حق مصر فى اقامة جيش يتكون

---

(52) Egypt, op. cit., No. 38, p. 25 .

وأضاف أن الحكومة البريطانية على وشك أن تعيرها عددا قليلا من الضباط من ذوى الرتب العليا سيكونون نصف حجم قوة ضباط الجيش الجديد تقريبا ، لن يتجاوز عددهم بضع عشرات محدودة بغرض مساعدتها فى بناء جيشها الجديد . وأبدى له استعداده لتزويده بأية معلومات قــد يرغب فى معرفتها بالنسبة لسياسة بريطانيا تجاه مصر .

(53) Egypt, op. cit., No. 47, p. 33 .

(54) Egypt, op. cit., No. 40, p. 29. & No. 49, pp. 34 — 36 & No. 54, p. 36 .

(55) Egypt, No. 14, 1883, No. 12, p. 8 .

من ١٨ ألف مقاتل وقت السلم ، ويمكن زيادته عن ذلك وقت الحرب بناء على موافقة السلطان العثمانى(٥٦) .

وقبل أن نفرغ من دراستنا هذه حول اعادة تنظيم الجيش المصرى فى أعقاب الاحتلال ينبغى أن نشير الى نقطة أخرى مكملة كان لورد دفرين قد ضمنها تقريره الخطير والشامل فى ١٨/١١/١٨٨٢ ونعنى بها قوة الجندرمة والبوليس وشرطة المدن . فقد أخذت بريطانيا على عاتقها هذه المهمة بعد أن أسند الى سير فالنتين بيكر رسميا فى ٨/١/١٨٨٣ – وهو تاريخ يكاد يتوافق مع تاريخ تعيين وود سردارا للجيش فى ١٦/١ – بقرار خديوى وظيفة مفتش عام البوليس والقومندان العام له(٥٧) . فأشرف على انشاء تلك القوات المكملة للجيش على اعتبار أن الوظيفة الأساسية لكل تلك القوات على اختلاف مسمياتها ، كانت السلطات البريطانية قد هدفت من ورائها مجرد حفظ الأمن الداخلى لمصر طبقا للأسس التى ساقها دفرين فى تقريره الهام الذى كان قد استمد أسسه العامة من مقترحات بيكر وغيره .

وأهم ما يمكن أن نستخلصه بشأنها هو أن جسمها وكيانها الرئيسى تم تكوينه من المصريين أبناء البلاد يعمل تحت رئاسة بيكر كمفتش عام وله مساعد بريطانى ويعاونه مفتشون مساعدون بريطانيون بمعدل واحد لكل مديريتين . كما وضعت مصلحة السجون تحت اشراف وتفتيش ورقابة المفتش العام الذى كان له كذلك حق

---

(٥٦) لأنه طبقا للفرمان الصادر فى ١٣/٢/١٨٤١ من السلطان العثمانى لمحمد على ، أن جيش مصر يكفى أن يكون وقت السلم مكونا من ١٨ الف رجل . ويجوز أن يتعدى هذا العدد زمن الحرب بما يكون مناسبا فى حينه . راجع : رينيه قطاوى وآخر ، محمد على واوربا ، ترجمة الفريد يلوز ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٢ ، ص ٢٥٧ .

(٥٧) الرافعى ، مصر والسودان ، ص ٢١ .

الاشراف على مصلحة الغاء الرقيق ، تلك المصلحة الى وضعت تحت ادارة واشراف ضابط بريطانى • وكذلك كان حال مخازن ادارة الشرطة والبوليس[٥٨] • كل ذلك كان بغرض ضمان السيطرة والاشراف الكامل عليها وعلى الأجهزة التابعة لها •

ويضاف الى ذلك أنه أستعين لها — فى أضيق الحدود — ببعض أفراد من عناصر أوربية مختلفة برتبة صف ضابط • ولم يحبذ نهائيا استخدام عناصر تركية أو شركسية نظرا لأن دفرين كان يرى « أنها عناصر همجية غير منضبطة لا تستطيع أن تتحدث لغة الشعب »[٥٩] • وتلك لعمرى مفارقة غير مقبولة ، الا اذا كان دفرين ومعه بيكر يسعيان الى الحد من تعاون وتعامل المصريين مع الأتراك خلال هذه المرحلة • اذ أنه يبدو أمرا غريبا فى الوقت الذى ضما فيه للشرطة والبوليس عناصر أوربية ، كما حرصا معا على أن تأخذ الشرطة والبوليس طابعا مدنيا حتى لا تأخذ صفة جيش احتلال[٦٠] •

ونود أن نشير كذلك الى أن الضباط والمسئولين البريطانيين عن البوليس سرعان ما جأروا بشكاواهم نتيجة للاستحالة المطلقة لتطبيق لوائح البوليس المعمول بها من جانب رجال البوليس المصريين ومدى عجزهم المطلق بسبب وجود الامتيازات الأجنبية والتسهيلات الممنوحة للأجانب بما يمكنهم من التهرب من تحمل نتائج أعمالهم غير المشروعة[٦١] وأمام ذلك الوضع فقد طلبت وزارة الخارجية البريطانية

---

(58) Egypt, No. 14, 1883, No. 42, p. 36 .

(59) Egypt, No. II, 1883, No. 29, p. 22 & No. 30. p. 23 .

(60) Egypt, No. 14, 83, No. 18, p. 15 .

راجع كذلك رسالة دفرين فى ١٨٨٢/٤/٣ والمرفق بها خطاب دفرين الى جنرال بيكر بتاريخ ١٨٨٣/٣/٨ .

(61) Egypt, op. cit., No. 47, p. 51 and the enclosure .

بتاريخ ٢١ مايو ١٨٨٣ من مالت — قنصلها العام فى مصر — « ضرورة التفاهم مع الحكومة المصرية والتوصل معها الى اتفـــاق حول أحسن السبل لاصلاح ذلك الخلل » ، وتزويد الحكومة البريطـــانية بتقرير حول هذا الموضوع[(٦٢)] .

وعلى أية حال ، فقد أقيمت هـــذه القوات الخاصـــة بالبوليس والشرطة ، وبدأت تقارير لورد دفرين — خلال شهر ابريل ١٨٨٣ — تشير تباعا الى تحسن أدائها وكفاءتها وقيامها بمهـــام وظائفها[(٦٣)] . كما أن مستواها قد ارتقى كثيرا فى ظـــل قيادتها الجديدة . ولو أنها — كما يذكر دفرين — كانت لا تزال فى حاجة الى المزيد من الوقت قبل أن يعاد تنظيمها بشـــكل دقيق ، الا أنها قد بدأت تحوز الثقـــة العامـــة[(٦٤)] .

واذا ان دفرين قد وجد أن من حقه — قبـــل أن يغادر مصر بيومين فقط — أن يبعث الى وزيـــر خارجيته برســـالة مؤرخة فى ٢٨ أبريل ١٨٨٣ وذكـــر فيها « أن هدفنا كان الاحتفـــاظ للمصريين بالتمتع باستقلالهم الداخلى من ناحية ، بينما ساعدناهم من ناحية أخرى على اصلاح مساوىء المصالح والادارات بهذه الكيفية بحيث لا تمس مشاعرهم القومية أو احتـــرامهم لذواتهم . فكل من هذين الهدفين قد تم تحقيقه . حيث يظـــل الخديو ونظاره هم الحـــكام الحقيقيون لمصر . ولكن مع تقدير واخلاص نوايانا فقد طلبوا — من تلقاء أنفسهم — أن نزودهم بعدد معـــين من الموظفين ذوى التدريب والخبرة والمقدرة العاليـــة ، وهم أولئك الذين ألحقـــوا بكل ادارات

---

(62) Egypt, op. cit., No. 57, p. 78 .

(63) Egypt, op. cit., No. 19, p. 16. & No. 29, p. 29 .

(64) Egypt, op. cit., No. 42, p. 36 .

الدولة ومصالحها • وقــد طبق نفس المبــدأ فى الجيش والبوليس والشرطة (٦٥) •

نقول أنه اذا كان من حق دفــرين ذلك ، فاننا لا نستطيع أن نوافقه على ما ذهب اليه • اذ يكفى أن نشير الى أنه ليس عسيرا أن ندرك مغزى الأهداف والمرامى الحقيقية من وراء خطة دفرين ومن خلفــه السياسة البريطانية برمتها تجاه اعادة تنظيم مصر بغــرض تأمينها واستعادة الأمن والهــدوء لها تمهيــدا للانسحاب العاجــل للقوات البريطانية منها ــ طبقا للتصريحــات التى أطلقتها فى كل الاتجاهات وألزمت نفسها بها أمام شتى القوى الأوربية وغير الأوربية • ومــع ذلك فان الانسحاب العاجل والموعود تأخر كثيرا الى ما يربو عــلى ثلاثة أرباع القرن الأمر الذى يعكس بوضوح لا يقبل الجدل طبيعة تلك الاصلاحات والتنظيمات التى تبنتها انجلترا ورجالها فى مصر • والى جانب أى المصالح كانت قد انحازت وحول أى نوع من الأهداف والخطط والبرامج كانت قد تشبثت •

---

(65) Egypt, op. cit., No. 49, p. 61 .

ويضيف دفرين فى رسالته هذه « أنه كنتيجة لذلك فــان الجهاز الحكومى سيتدعم ويقوى من خلال هيئة استثنائية من الأوربيين أساسا انجليز • ولكن تمثل فيها كل من فرنسا والمــانيا ليعمل الجميع بالتناسق مع بعضهم البعض بتبعية مخلصة لرؤسائهم » •

# مصـــادر الدراســة

## أولا : الوثائق البريطانية غير المنشورة :


— Egypt, No. 2, ( 1883 ), Correspondence respecting Reorganization in Egypt., Nos., 5, 6, 8, 11, 12, 15 + enc ., 16, 18, 22, 24, 25, 27, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37. 38, 40 + enc., 41, 46, 47, 54 .

— Egypt, No. 14 ( 1883 ) Further Correcpondence respecting the Rerganization of Egypt, Nos, 12, 16, 18, 29, 31, 42, 47, 49, 57 .


## ثانيا : المؤلفات والمراجع :

### ( أ ) العربيــة :


— رينيـــه قطاوى وآخر : محمد على وأوربا ، ترجمة الفريد يلوز ، دار المعارف ، ١٩٥٢ .

— عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجـليزى ، ط ٣ ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

— ــــــــــــ : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتـلال ، ط ٣ ، القاهرة ، ١٩٦٦ .


### ( ب ) الأجنبيــة :


— Cromer, the Earl of, Modern Egypt, 2 Vols., London, 1908 .

— Elgood, P. G., The Transit of Egypt, London, 1928 .

— Marlowe, J., Anglo - Egyptian Relations, 1800 — 1953, London, 1954 .

— Tignor, R., Modernization and British Colonial Rule in Egypt, NeW Jersy, Princeton University Press, 1966 .

— Young, G, Egypt, London, 1927 .

# موقف مملكة الاشانتى من
# التوسع البريطانى فى غانا فى القرن التاسع عشر

**دكتور عبد الله عبد الرازق ابراهيم**
أستاذ مساعد
بمعهد البحوث والدراسات الافريقية

## أولا ـ مملكة الأشانتى فى القرن التاسع عشر :

امتاز ساحل غينيا فى القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر بظهور عدد من الدويلات والممالك التى أذهلت الأوربيين أثناء ارتيادهم لهذه المناطق فى مراحل كشف القارة الافريقية ومن هذه الممالك مملكة الأشانتى ومملكة داهومى ، وممالك اليوروباوبنين ونيب وغيرها من الممالك التى اشتهرت فى غرب القارة الافريقية •

وكانت مملكة الأشانتى أكثر هذه الممالك تنظيما ، كما كانت متجانسة الى حد كبير بسبب وقوعها بين نهر النيجر والغابة المطيرة مما أعطاها نوعا من الحماية ضد هجمات الشعوب الشمالية التى غزت مناطق الفولانى واختلطت معها[1]•

ويسود مملكة الأشانتى نوع من الاتحاد الكونفدرالى يجمع كل الرؤساء المحليين تحت السيادة العليا لملك الأشانتى الذى يتولى الدفاع عنهم مقابل دفع ضرائب معينة لهذا الملك • وكل رئيس مسئول عن تطبيق العدالة فى منطقته ، ويباشر السيادة على القرى التابعة له •

(1) Seligman, C.G. : Races of Africa, London 1957. p. 65 .

وليس ملك الاشـــانتى مطلق الحرية حيث يوجـــد الى جانبه مجلس خاص يتكون من الملكة ورؤساء المناطق الهامة وقائد الجيش • ويعد هذا المجلس بمثابة مجلس الشورى فى كل الأمور الخارجية للمملكة •

وقد توسعت هذه الدولة ودخلت تحت لوائها بعض القبـــائل الافريقية الأخرى فى غرب القارة حتى صارت مع مطلع القرن التاسع عشر تضم كل مناطق غانا الحديثة وأجزاء من ساحل العاج وتوجو ، وظلت منطقة الفانتى فقط تحافظ على استقلالها فى جزء ممتد عـــلى طول الساحل الغربى من نهر برا Pra) الى حدود مملكة جا (Ga) وعلى امتداد مساحة عشرين ميلا فى الداخل[٢] •

ويرجع قيام هذه المملكة وتوسعها الى جهود الملك أوسى توتو (Osai Tutu) ( ١٧٠٠ — ١٧٣٠ ) وهوالملك الرابع عند الأشانتى وفى عهده ظهر الى حيز الوجـــود الكرسى المقدس للاشـــانتى والمعروف بالكرسى الذهبى (The Gloden Stool) [٣] •

---

(2) Webster, J.B. and Boahen, A. : The Revolutionary Years, West Africa Since 1800, London 1986, p. 85 .

(٣) فى السنوات الأولى لحكم أوس توتو يقال أن رجلا يدعى انتش (Anotchi) وصل الى المملكة وأعلن أن الدين رسالة من آله السماء لكى يجعل شعب الاشانتى دولة قوية وعظيمة واجتمـــع عدد كبير من الناس فى كوماسى فى يوم كان مليئا بالتراب أو الغبار وسحب انتشى كرسيا خشبيا من السماء وبه جزء مطـــلى بالذهب ولم يسقط هذا الكرسى الى الأرض بل استقر على حجر الملك أوسى توتو ، هنـــاك أعلن القسيس انتشى ان هذا الكرسى يحتوى روح أمة الاشـــانتى وان عزتهم ومجدهم ورخاءهم وقوتهم وسعادتهم يكمن فى هذا الكرسى فـــاذا ناله عطب أو تلف كان ذلك نـــذيرا بالويل والثبـــور للامـــة ، وايذانا بزوال عـــزها وسلطانها .

انظر محمد عوض محمد : الشعو والسلالات الأفريقيـــة ، القاهرة ١٩٦٥ ، وايضا : Seligman, C.G. : Op. Cit. p. 62 .

وتتكون مملكة الأشـــانتى من اقليمين كبيرين لكل منهما نظامه الخاص فى الادارة ويشمل القسم الأول مقر الأشانتى الرئيسى فى العاصمة وما حولها ، بينما يضم القســم الثانى آقاليم الامبراطورية الأخرى والتى تدين بالولاء لحكام كوماسى ، وبعبارة أخرى يتكــون القسم الأول من كوماسى العاصمة وبعض الدويلات التى تقع داخل دائرة نصف قطرها ما بين ثلاثين وأربعين ميلا عن كوماسى الحديثة ثم مجموعة من الدويلات التى دخلت فى اتحاد الأشانتى ، وصارت تشكل جزءا أساسيا من المملكة[٤] •

وقد اعترفت هذه الدويلات بالكرسى المقدس لاوسى توتو كرمز لوحدتهم وكانت الحـكومة المركزية للاشـــانتى تتكون من المجلس الفيدرالى هــذا الى جانب المجلس التنفيذى الذى يضــم الرؤســاء الاقليميين فى مديريات كوماسى • وحسب التقاليد فانه من حــق المجلس الفيدرالى عزل الملك اذا أساء السلطة المكلف بها أو اذا عجز عن الوفاء بالالتزامات الخاصة بالمنصب •

وظل هــذا النظام ســاريا حتى عــام ١٧٥٠ عندما أدخل ملك الأشانتى بعض التعديلات فى هيكل نظام الحكم فى المناطق الاقليمية والتى كانت تحكم نفسها بطريقتها الخاصـــة دون أى ولاء للكرسى المقدس واقتضت هذه التعديلات الجديدة تعيين حكام اقليميين فى هذه الولايات بهدف احكام القبضة عليها •

ورغم كل هذه التغييرات فانها لم تكن كافية للسيطرة الكاملة على هذه المناطق البعيدة وقامت مختلف الولايات تطالب بالاســتقلال ودخل ملك الأشانتى فى صراعات مستمرة مع هذه الحركات الثورية للحفاظ على وحدة المملكة وظل اتحاد الأشانتى فى الأساس اتحــادا

---

(٤) انظر خريطة شكل رقم ( ١ ) •

عسكريا يهدف الى التوسع الاقتصادى وبالفعل نجحت هذه السياسة فى سيطرة الاتحاد على جزء كبير من غانا الحديثة(٥) .

وكان للتوسع المستمر لدولة الأشانتى أثره فى قيام نوع من العداء بينهم وبين جماعات الفانتى الذين سيطروا على المناطق الساحلية ، وكان ملوك ورؤساء الفانتى قد وضعوا دستورا لاتحاد كونفدرالى من أجل تحقيق الرخاء والرفاهية لكل شعوب الفانتى ، وقد وافق الملوك على تشكيل هيئة عرفت باسم اتحاد الفانتى الكونفدرالى ، وقضت المادة الثامنة من هذا الدستور على تطوير العلاقات الودية بين الملوك ورؤساء الفانتى ، وتدعيم الوحدة بينهم من أجل الأغراض الدفاعية والهجومية ضد الأعداء ، وانشاء الطرق فى كل المناطق الداخلية للاتحاد ، بالاضافة الى بناء المدارس لخلق الكوادر المتعلمة ، وتنمية المشروعات الزراعية والصناعية وادخال محاصيل جديدة ، والعمل على تطوير الموارد المعدنية فى الاتحاد(٦) .

وطوال القرن الثامن عشر اتسمت العلاقات بين الفانتى والأشانتى بالطابع العدائى ، بل وصل الأمر الى حد قيام الأشانتى بالهجوم على جماعات الفانتى عدة مرات ويرجع أسباب العداء بين الفانتى والأشانتى الى الأسباب التالية :

أولا — كان الفانتى يرفضون السماح للتجار من الأشانتى الاتصال مع القلاع الأوربية على الساحل حتى يتأكد دورهم فى الوساطة بين الأوربيين وبين الأشانتى .

---

(5) Crowder, M. : West African Resistance, London 1973 p. 29 .

(٦) انظر نص الدستور فى :
Metcalge, G.E. : Great Britain and Ghana, Documents of Ghane History 1807 - 1957 London 1964, p.p.336 - 7 .

ثانيا ـ كان الأشانتى فى حاجة ماسة الى السلاح للدفاع عن اتحادهم ولكن جماعات الفانتى منعوا تجارة الأسلحة والبارود عن تجار الأشانتى ٠

ثالثا ـ تدخل الفانتى كثيرا فى الأمور الداخلية للاشانتى ، بل وحرض الفانتى جماعات الواسا (Wassa) والتيفو (Twifo) والاكيم (Akycm) على الثورة ضد سيادة الأشانتى ناهيك عن تحالف الفانتى مع الواسا من أجل محاربة الأشانتى(٧) ٠

رابعا ـ كانت جماعات الفانتى تسمح بايواء المجرمين من الأشانتى وخصوصا من ثوار جماعات التسيبو (Tsibu) والابوتيا (Aputai) لقد كانت هذه الأسباب أساس الاصطدام بين الفانتى والأشانتى واستمر الصراع بينهما فى أوائل القرن التاسع عشر ، وترتب على هذه الصراعات اغلاق ممرات التجارة عدة شهور ، بل وصل الأمر الى حد قيام الفانتى بوضع العراقيل أمام الأشانتى بقصد منع اتصالهم مع الأوربيين ٠

وعندما تولى الملك أوسى بونسو (Osei Bonsu) السلطة فى بداية القرن التاسع عشر فانه اتبع سياسة جديدة من عام ١٨١٠ حتى عام ١٨٢٤ وكانت لهذه السياسة أثارها العميقة على المنطقة بأسرها فقد بدأ هذا الملك سياسته بالاصلاحات المركزية التى كان قد انتهجها أسلافه ، بل وحافظ على وحدة الامبراطورية ٠

كما حاول بعد ذلك توسيع حدودها الى أقصى درجة ممكنة ٠

وواصل هذا الملك سياسة التغيرات الدستورية التى أرساها

---

(7) Treasury Papers in P.R.O. 70/31 John Hippisley, Cape Coast Castle, 13 September 1766 .

الحكام السابقون فى القرن الثامن عشر خصوصا فى عهد كل من أوسى كوادو ، وأوسى كوام الذين غيرا المناصب الوراثية فى مديريات كوماسى ، كما قاما بتعيين بعض الأشخاص الموالين لهما فى هذه المناصب هذا بالاضافة الى انشاء مناصب جديدة تساعد على تقوية قبضة الملك الشخصية (٨) .

وأسس هذا الملك مناصب وزاوية أخرى ، وعين بعض المتعلمين المسلمين فى الوظائف الهامة ، وطور النظم المالية وجعل المناصب الوراثية حسبما تسمح طبيعة العمل ، وعين وكلاء فى كل من كيب كوست (Cape Coast) والمينا (Elmina) (٩) .

ولقد ساعدت هذه التطورات الدستورية على ازدياد نفوذ ملوك الأشانتى فى كل من كوماسى العاصمة والمديريات التابعة لها ، وكان ملك الأشانتى يحكم دون منازع ، ويتولى كل رئيس محلى سلطاته عن طريق التعيين من البلاط الملكى وقد أصبحت الكفاءة أساس نظام الحكم وليس العامل الوراثى . ولذا ضم الجهاز الادارى موظفين على قدر كبير من الكفاءة ومما ساعد على استتباب الأمن ، وتطبيق العدالة فى كل أرجاء المملكة(١٠) .

وكانت الخطورة الهامة لاوس بونسو هى تحقيق وحدة الامبراطورية التى ورثها عن أجداده وكان هذا يعنى ضرورة القضاء على كل أنواع التمرد وألوان العصيان لكن رغم الاجراءات التى اتخذها هذا الملك فان بعض أعمال التمرد انتشرت فى منطقة ابرون (Abron) فى أجزاء الشمال الغربى ، وأيضاء منطقة جونجا ( Conja )

---

(8) Webster, J.P. and Boahen : Op. Cit. p. 90 .

(٩) انظر خريطة شكل رقم ٧ .

(10) Anderson, John. D. : West Africa, East Africa in the 19th and 20th Centuries, London 1972, p. 81 .

التى تحدى ملكها سلطات ملك الأشانتى وقتل مبعوثه وهرب محتميا فى قبائل الفانتى ، كما ثارت منطقة جيامان (Giamen) فى عام ١٨١٧ وتمردت واسا (Wassa) واسين Assin ودنكييرا Denkyira فى عام ١٨٢٣ .

وعلى الرغم من كل هذا فقد نجح أوسى بونسو فى تنفيذ سياسته لتقوية قبضته على المملكة وبقاء وحدتها فقضى على المناطق الثائرة وحارب الفانتى فى عام ١٨٠٨ بسبب تقديمهم المساعدات لأقليم اسين وهزمهم وقام بحملات ضد منطقة الواسا ودنكييرا فى عام ١٨٢٤ وأوقع الهزائم بالثوار كما هزم القوات البريطانية التى جاءت بقيادة تشارلز ماكارثى (Charles Mackartky) لنجدتهم وكان هذا القائد الذى عين حاكما عاما للحصون البريطانية على الساحل وقد لقى حتفه مع القتلى فى معركة بونساسو (Bonsaso) فى ٢١ فبراير ١٨٢٤[١١] .

لقد نجح الملك أوسى بونسو فى كل حملاته وبعد أن هزم الفانتى صار على اتصال مباشر مع الساحل كما أنه حمل لقب بونسو أو الحوت لأنه لم يستطع أى عدو هزيمته فى البحر واجبر البريطانيين على تغيير سياستهم والوقوف الى جانب الأشانتى كما أنهم اضطروا الى قبول حكم الأشانتى على الساحل ما عدا المناطق التى بها بعض القلاع البريطانية[١٢] .

وخلاصة القول ان الهدف الأساسى للملك أوسى بونسو هو الحفاظ على ما ورثه من أجداده بل واضافة أجزاء أخرى الى المملكة

(11) Treasury papers, P.R.O. 70/31 Gilbert Petrie Cape Coast Castle, 6 November 1824 .

(12) Anderson, John, D. : Op. Cit. p. 85 .

كان يعتبرها مكملة لحدودها الطبيعية ، وحقق هـذا الأمل بمهاجمة الفانتي فى الولاية الجنوبية وكانت الأحلام التى جالت بخاطره أن يحكم الساحل كله لكن القدر لم يمهله حيث مات فى فبراير ١٨٢٤ بعد فترة قصيرة من وصول أنباء عن انتصاراته على القوات المشتركة من الواسا والونكييرا والفانتى بل والبريطانيين وقد استحق هذا الملك لقب « الملك العظيم » لأنه بذل كل ما فى طاقاته من أجـل الحفاظ على وحدة المملكة ورفع مكانة الأشانتى عالية وصار من أعظم ملوك هذه الدولة .

وبالطبع كانت هذه التوسعات تقلق بال البريطانيين الذين كـانوا يخشون من توسع الأشانتى تجاه الساحل ولعل ذلك يرجع الى عدة أسـباب منها :

أولا ــ اعتقد البريطانيون أن منافسيهم من الهولنديين سيكونون أول المستفيدين من توسع الأشانتى لأن الهولنديين اقنعوا الأشانتى بأن عدوهم الأول هم البريطانيون[١٣] .

ثانيا ــ اعتبر البريطانيون أن ملوك الأشانتى حكام مستبدون مثل ملوك داهومى وخافوا من سيطرتهم على الساحل وبالتالى تحكم القبائل التابعة لهم فى المنطقة .

ثالثا ــ أن المراكز التجارية بين البريطانيين والفانتى كانت تسيطر على معظم المنطقة السـاحلية وكان الفانتى يجـدون مسـاندة من البريطانيين لكن انهزام الفانتى جعل من الأشانتى أكبر قوة سياسية فى افريقيا الغربية وهو ما تخشـاه بريطانيا حفاظا على مصـالحها هناك[١٤] .

---

(١٣) شوقى الجمل : تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٥٦٨ .

(14) Guina Journal. No. 1217, C, Schioning, Christianborg Castle, Accra, 5 June 1811 .

وقـــد عبر عن هـــذا الخـــوف جوزيف ديبوى (Joseph Dupuis) الذى عين قنصلاً بريطانيا فى كوماسى بعد انتصارات الأشانتى مباشرة حيث أرسل الى حكومته ما يفيد بأن مملكة الأشانتى قد امتدت غربا وشرقا وصارت تشمل أربع درجات من خطوط الطول ومثلهم من خطوط العرض ، وهذا ما يجعلها مملكة لها خطورتها(١٥) .

لكن الضربة الكبرى التى لقيتها هذه المملكة الافريقية تمثلت فى قرار الحكومة البريطانية فى عام ١٨٠٧ بالغاء تجارة الرقيق . وكان هذا لطمة كبرى لاقتصاد الأشانتى الذى يعتمد أساسا على تصـــدير الرقيق وبالتالى فقد حدث تدهور تدريجى فى هذه المملكة فى السنوات التى تلت الغاء الرق .

ورغم كل هذا التوسع لمملكة الأشانتى الافريقية فانها بعد خمسين عاما من وفاة أوسى بونسواى فى الفترة بعد عام ١٨٢٤ وحتى عام ١٨٧٤ تعرضت لعوامل الضعف والتفكك مما أدى لاتجاهها فى أواخر القرن التاسع عشر نحو الانهيار التام فما هى أهم مجريات الأحداث فى هذه المملكة وما هى تطورات العلاقة مع البريطانيين حتى اعلان الحماية على بلاد الأشانتى .

**ثانيا ــ موقف بريطانيا من مملكة الأشانتى :**

لم تتمكن بريطانيا من اقامة علاقات ودية وسلمية مع مملكـــة الأشانتى ، ويرجع ذلك الى أن بريطانيا بعد قرار الغاء الرق فى عام ١٨٠٧ تولت مسئولية القضاء على هذه التجارة وصار من المســـتحيل اقامة علاقات ودية مع الأشانتى الذين صاروا بعد عام ١٨٢٠ المصدر الرئيسى للرق فى ساحل الذهب وبدأ البريطانيون يستخدمون أسلوبهم

---

(15) Dupuis, J. Journal of a Residance in Ashantee ( London 1824 ), p. 2 .

التقليدى لمساعدة سكان الساحل ضد الأشانتى ومن ثم صار الاحتكاك بين القوتين أمرا متوقعا وأصبح التلاحم وشيكا ، وكانت هناك من الأسباب ما يجعل الصراع بين الطرفين مسألة جوهرية وتكمن أسباب الصراع بين القوتين فيما يلى :

أولا : تركز اهتمام الأشانتى بعد عام ١٨٢٤ فى الحافظ على دولتهم العظيمة ولكن الملك أوسى ياو اكوتو (Osei Yaw Akoto) الذى خلف أوسى بونسو كان فقد سيطرته على كل الولايات الجنوبية عدا قلعة المنيا وحاول خلفاؤه استرجاع هذه المناطق ، فكتب الملك كوفى كريكارى الى البريطانيين يطلب بضم مناطق أسين ودنكيرا واكيم ، كما أن ملوك الأشانتى كانوا مصرين على الحفاظ على قلعة المنيا باعتبارها الميناء الذى يضمن لهم موردا مستمرا من أسلحة الساحل وهذا ما جعل الأشانتى يشنون الغارات على الساحل فى الفترة من ١٨٦٧ وحتى عام ١٨٧٣ وبالطبع كان ذلك دافعا الى الاحتكاك بالبريطانيين الذين انزعجوا من وجود دولة قوية على الساحل تتحكم فى التجارة هناك •

ثانيا ــ كان العامل الاقتصادى من أهم الأسباب فى الصراع بين البريطانيين والأشانتى فلقد اعتقد التجار البريطانيون انه اذا تحطمت قوة الأشانتى فان هذا سيفتح المجال أمامهم للتجارة مع الداخل وكان وجود هذه الدولة الافريقية القوية عاملا فى عدم قدرة البريطانيين على توسيع مجال نفوذهم كما أن وجود دولة الأشانتى يعنى أيضا استمرار تجارة الرقيق التى صارت عصب الحياة لدى الأشانتى ويضاف الى ذلك أن التجار البريطانيين كانوا مضطرين لدفع ضرائب للأشانتى على الحصون والقلاع التى استولوا عليها فى أرض الفانتى •

ثالثا ــ اتجهت بريطانيا لادخال المسيحية ونشر الحضارة الغربية

فى تلك المناطق التى اكتشفتها فى غانا لكنها أدركت أن ذلك لن يتحقق طالما ظلت مملكة الأشانتى قوة سياسية موحدة فكان لابد من السعى لتدميرها والقضاء عليها [١٦] •

رابعا ــ تجاهل البريطانيين لعادات الأشانتى وتقاليدهم مما جعل شعب الأشانتى يفكر فى عام ١٨٦٣ فى غزو الساحل والتخلص من الانجليز الدخلاء •

لكل هــذه الأسـباب كان الصـدام بين القوتين متوقعا وبدأ البريطانيون يتحرشون بالأشانتى لكنهم وجدوا أن الحل السلمى ربما يكن أجدى من التدخل العسكرى ولذا فانهم أرسلوا بعثة الى كوماسى فى عام ١٨١٧ فى محاولة لتوقيع معاهدة مع ملك الأشانتى وفعلا وافق الملك أوسى بونسو على تعيين قنصـل بريطانى فى كوماسى بموجب اتفاقية بوديش (Boudich) التى وقعت فى السابع من سبتمبر من نفس العام والتى اتفق فيها على الاعتراف بملكية الأشانتى للاراضى التى تقوم عليها الحصون البريطانية وعلى تأجيرها للبريطانيين لقاء ايجار معين وان يقوم ملك الأشانتى بحماية التجار البريطانيين خلال مــدة اقامتهم فى كوماسى كما نصت على أن يقيم فى العاصمة مقيم بريطانى من أجل التفاهم على كل ما يهم الجانبين [١٧] •

وواضح من هذه المعاهدة المبكرة بين البريطانيين والأشانتى أن مسئولية حفظ الأمن والمحافظة على سلامة الطرق التجارية انما تقع على عاتق الأشانتى ومن حقهم اتخاذ ما يرونه من السبل التى تحقق لهم هذا ولذا وجدت بريطانيا ان هذه المعاهدة تحد من نشاطها وتجعل من

---

(16) Crowder, M. : Op. Cit. p. 30 .

(١٧) زاهر رياض : تاريخ غانــة الحديث ، القاهرة ، الطبعــة الأولى ١٩٦١ ، ص ١٠١ •

الأشانتى القوة الفعالة فى المنطقة ولهذا سعت بريطانيا لتعديل شروط هذه المعاهدة • ووصل جوزيف ديبو (Joseph Dupuis) الى كوماسى فى الثالث والعشرين من مارس عام ١٨٢٠ واستطاع هذا القنصل توقيع معاهدة جديدة فى عام ١٨٢٠ نصت على اعتراف ملك الأشانتى بجوزيف ديبوا كقنصل للحكومة البريطانية كما وافق الملك على تأييد وحماية المصالح البريطانية فى بلاده كما أقر الملك تشجيع التجارة مع كيب كوست والمناطق التابعة له ، وفى مقابل ذلك وافق القنصل على حماية رعايا ملك الأشانتى والذين لهم علاقات مع المستعمرات البريطانية على الساحل وأخيرا تضمنت المعاهدة نصا بالغاء المعاهدات السابقة وخصوصا معاهدة عام ١٨١٧ • بالاضافة الى حق القنصل البريطانى فى الاشراف على المصالح البريطانية خاصة ما يتعلق بأثمان السلع التجارية الوطنية(١٨) •

وتوضح هذه المساعى البريطانية السلمية أن هدف بريطانيا تهدئة الأحوال مع مملكة الأشانتى للحفاظ على مصالحها فى المنطقة ، وكان سعيها لتعيين مقيم أو قنصل فى كوماسى وتوقيع معاهدات مع ملك الأشانتى لضمان حماية التجار البريطانيين انما يعكس رغبة بريطانيا مع بداية القرن التاسع عشر عدم التدخل العسكرى وانتهاج الأسلوب الدبلوماسى من أجل القضاء على الرق وتطوير التجارة البريطانية هناك •

وساعد تعيين جوزيف ديبوا كقنصل لبريطانيا على تحسين العلاقات بين الطرفين وتعاطف هذا الرجل مع شعب الأشانتى لدرجة أن ساعدهم على السيطرة على بعض المدن الساحلية • وكان هذا التصرف سببا فى

---

(١٨) انظر نص المعاهدة فى :

Metcalge, G.E. : Op. Cit. pp. 58 - 61 .

معارضة المجلس البريطانى فى كيب كوست لمعاهدة ١٨٢٠ وأخذ يستعد للدفاع عما أسماه بالحقوق المكتسبة للبريطانيين •

وفى ٢٧ مارس ١٨٢٢ وصل السير تشارلز ماركثى (Charles Macarthy) الى ساحل الذهب وكان معروفا بقدرته على معالجة المشكلات بعد أن نجح فى حل المشكلات المتعلقة بسيراليون وتولى هذا الرجل مسئولية الحصون البريطانية على الساحل • وكان يؤمن بفكرة أن هذه الحصون البريطانية ليست سوى محميات بريطانية يجب تشجيعها ومساعدتها والدفاع عنها ضد الأشانتى البرابرة • وبالفعل بدأ يثير القلاقل ضد شعب الأشانتى ، فاضطر الملك أوسى يونسوا الى التقدم نحو كيب كوست وأعلن تدمير كل شىء سواء للبيض أو السود الموالين لهم — وما كان من ماكارثى الا أن أخذ ينظم شعوب الساحل فى حلف كبير هدفه الأساسى ضمان استقلال كل دويلات الساحل حتى نهر تانو (Tano) فى الغرب الى نهر الفولتا فى الشرق ، ومنع سقوط هذه الدويلات فى أيدى الأشانتى ، وكان هذا بمثابة اعلان للحرب بين الأشانتى والبريطانيين[١٩] •

## ثالثا — الحرب بين الأشانتى والبريطانيين :

عندما تلقى البريطانيون معلومات بأن الأشانتى يتحركون الى أرض الواسا (Wassa) وضع تشارلد ماكارثى خطة لمواجهتهم وفى يوم ٢٢ يناير ١٨٢٤ التقى الطرفان بالقرب من قرية بونساسو (Bonsaso) وكان جيش الأشانتى يضم أكثر من عشرة آلاف جندى وهو ما يفوق القوة البريطانية عددا وعتادا وبدأت الاشتباكات الأولى ، وطوق الأشانتى الأعداء فى معركة ضارية ومنيت القوة البريطانية بخسارة

---

(١٩) انظر الخريطة شكل رقم ( ١ ) •

فادحة ولقى قائد القوة تشــارلز ماكارثى حتفه فى هــذه المعارك[٢٠] واستمر القتال حتى شهر مارس أرهق فيه البريطانيون وما أن عرض عليهم الأشانتى التفاوض حتى قبلوا عقد معاهدة جديدة[٢١] •

وكان مصرع هذا القائد سببا فى التنديد بسياسته ، وقد وجــد خلفاؤه ومنهم الميجور تيرنر (Turner) انه لا فائدة من الاســتمرار فى سياسة ماكارثى العنيدة ، بل وفكر البعض فى عدم جدوى البقاء نهائيا فى ساحل الذهب ، وان الأفضل الانسحاب نهائيا من هذه البلاد •

ودخل الأشانتى فى سلسلة من الحروب ضد البريطانيين وأعوانهم وكان ملك الأشانتى أوسى بونسو قد مات فى نفس اليوم الذى قتل فيه ماكارثى فواصل خليفته الملك أوسى يواكوتو الحرب ضد الأعداء حتى وصل الى مشارف كيب كوست لكن الميجور شيشلوم (Chisholm) استطاع طرد الأشانتى الى كوماسى وبدأت الدويلات الجنوبية تؤكد استقلالها من جديد[٢٢] •

وعلى الرغم من طرد الأشانتى من الأقاليم الجنوبية الا أنهم كانوا يثقون فى النصر على أعدائهم ، ولذا فانهم عاودوا مهاجمــة الساحل ، لكنهم ارتكبوا غلطة تكتيكية فى هذا الهجوم حيث قــاموا فى عام ١٨٢٦ بشن هجوم على القوة البريطانية وحلفائها فى الأراضى شوفة فى سهول اكاتمنسو (Akatamanso) بالقرب من دودوا (Dodowa) واستخدم البريطانيون صواريخ كونجريف (Congreve) التى حصــدت الأشانتى وجعلتهم يعتقدون أن البريطانيين يستخدمون البرق والرعد فى محاربتهم واضطروا الى الانسحاب الى كوماسى تاركين الولايــات

---

(20) Ricketts, H.J. : Narrative of the Ashantee War London 1831, pp. 30 - 50 .

(٢١) زاهر رياض : مرجع سابق ص ، ١٠٧ •

(22) Webster, J.B. : Op. Cit. p. 98 .

الجنوبية الى أكدت استقلالها من جديد وانتهت بذلك تهديدات الأشانتى للساحل بعد هذه المعارك(٢٣) .

لكن الحكومة البريطانية اضطرت رغم ذلك الى تسليم مستعمراتها فى ساحل الذهب الى لجنة من كبار تجار لندن منحتهم اعانة سنوية قدرها أربعة آلاف جنيه استرلينى من أجل الحفاظ على هذه القلاع والحصون(٢٤) .

وتشكل فى أكتوبر ١٨٢٩ مجلس لادارة هذه الحصون البريطانية برئاسة الكابتن جورج ماكلين (George Maclean) ووصل هذا الرجل الى كيب كوست فى ١٩ فبراير عام ١٨٣٠ وظل هناك حتى مات فى عام ١٨٤٧ .

وكان هذا الرجل واقعيا فقد أدرك أن النشاط التجارى لن يزدهر فى ظل الخلافات والصراعات ، ولذا بدا سياسة جديدة وأخذ يسعى لعقد اتفاق اتفاق سلام مع الأشانتى وتحقق هذا الهدف فعلا ووقع معاهدة مع ملك الأشانتى فى ٢٧ ابريل ١٨٣١ .

وحسب نصوص هذا الاتفاق الجديد اضطر ملك الأشانتى للاعتراف باستقلال دويلات الساحل ، كما وافق الملك على احالة كل ما يحدث من صراعات وخلافات مع الدويلات السابقة الى حاكم قلعة كيب كوست من أجل تسويتها ، كما تعهدت الدويلات الجنوبية بفتح طرق التجارة الحرة لكل من يعمل فى التجارة المشروعة ، كما وافق على ايقاف التجارة فى الرقيق(٢٥) .

---

(23) Claridge, W.W. : History of the Gold Coast and Ashanti, London 1915 ; pp. 387 - 388 .

(24) Metcalge, G.E. : Op. Cit. p. 121 .

(٢٥) انظر نص الاتفاق فى :
Metcalge, G. E. : Op. Cit. p. 133 .

بهذا الاتفاق استطاع جورج ماكلين تحقيق الاستقرار كما انتشر الأمن والأمان وحصل ماكلين على تأييد الولايات الجنوبية وتوغل بشكل أكبر فى الصراعات السياسية والقضائية بين الأفارقة ، لكن حقيقة الأمر هى أن جورج ماكلين تمكن من تحويل شعوب الساحل الى دويلات تحت الحماية البريطانية[٢٦] .

ونظرا لأن الاعمال التى قام بها جورج ماكلين لم تكن تستند الى قاعدة قانونية ، فقد شكل البرلمان البريطانى لجنة فى عام ١٨٤٢ للنظر فى شأن هذه المناطق ووضع تقريرا عنها وتشكلت اللجنة برئاسة الدكتور مادين (Madden) وهو أحد المتحمسين لمحاربة تجارة الرقيق وقد استطاع هذا الرجل أن يدرس أحوال المنطقة ، وأن يكتب تقريرا عن نتائج مهمته ، وأوصى بضرورة وضع كل الممتلكات البريطانية على ساحل الذهب تحت تصرف التاج البريطانى مع ايقاف تبعية المنطقة لسيراليون[٢٧] وأكد المسئولون البريطانيون انه لابد من اشراف بريطانيا بشكل مباشر حتى يمكن القضاء على تجارة الرقيق[٢٨] .

وفى عام ١٨٥٠ انفصل ساحل الذهب عن سيراليون وأصبحت له حكومة مستقلة ولها السلطات التنفيذية والتشريعية . وفى نفس والتشريعية . وفى نفس العام باعت الدنمارك حصونها الى انجلترا مقابل عشرة آلاف جنيه لأنها وجدت نفسها لا تملك الأسواق التى تستطيع تصريف المحاصيل الاستوائية كالقطن والبن والسكر والمطاط فيها[٢٩] .

---

(26) Crowder, M. : Op. Cit. p. 33 .

(٢٧) نص تقرير عام ١٨٤٢ فى :

Metcalge, C. E. : Op. Cit. p. 179 .

(28) C.O. 267/162, Minute by Lord John Russell 3 April 1840 .

(٢٩) زاهر رياض مرجع سابق ، ص ١١٢ .

وفى نفس الوقت لم يستطع خلفاء ماكلين تطبيق سياسته السلمية فعادت الصراعات من جديد بين الأشانتى والتجار البريطانيين ، وكانت النتيجة الطبيعية أن دخلت المنطقة فى جولة جديدة من الصراعات الاقليمية[٣٠] .

وعندما وصل الحاكم الجديد رينشارد باين (Richard Pine) الى ساحل الذهب فى ١٨ أكتوبر ١٨٦٢ وجد أن قلاع أكرا قد دمرها زلزال عنيف كما أن قوة المدفعية المسئولة عن ساحل الذهب فى حالة من الفوضى وكان من الطبيعى أن تتجدد الاشتباكات وأن تندلع الحرب من جديد بين الأشانتى والبريطانيين ووجد الحاكم باين أنه من الصعب فهم عادات الأشانتى وقوانينهم ، وكان ذلك سببا فى تدهور الموقف من جديد فى عام ١٨٦٣ . لقد عثر أحد رؤساء الأشانتى ويدعى كويس جيانى (Kwesi Gyan) على كتلة من الذهب وبدلا من أن يسلمها الى ملك الأشانتى حسب القانون فانه هرب بها الى قلعة بريطانية على الساحل، وكتب ملك الأشانتى كواكو ديو الأول (Kwaku Dua I) الى الحاكم البريطانى باين فى التاسع من فبراير ١٨٦٣ بأن هناك اتفاقا فى عهد جورج ماكلين الحاكم البريطانى السابق يقضى بأن يقوم الملك بتسليم أى هارب من بلاد الفانتى الى كيب كوست وانه اذا هرب أى عبد من رجال الأشانتى الى كيب كوست يقوم الحاكم باعادته اليه ، وحسب هذا الاتفاق طلب ملك الأشانتى من الحاكم بأن يسلم اليه كويس جيانى ، وألقى المسئولية على الحاكم اذا وقعت أية اضطرابات لأن هذا خرق لشروط الاتفاق[٣١] .

---

(30) C.O. 96/12 George Maclean to B. Cruickshank, 19 December 1846 .

(31) C.O. 90/60 The Asantahene Kwaku Dua I to Vovernor Pine, Kumasi 9 February 1863 .

وجمع الحاكم باين مجلسه والتقى مع مبعوثى الملك وتدارس المجلس الموقف بشكل شمولى وبعد هذه الدراسات الطونلة لم يجد الحاكم فى كل الوثائق الموقعة بين ملك الأشانتى والبريطانيين على ما يفيد اعادة راعاياه اليه دون شروط وبالتالى اعتبر الحاكم تسليم كويس جيانى أمرا مستحيلا(٣٢) .

وبناء على مجلس الحاكم رتشارد باين اعتبر كوايس جيانى مجرد لاجىء وليس مجرم حرب وأعطاه الأمان ، ورغم أن ملك الأشانتى كان مسالما الا أنه أحس بضرورة نفوذه وفرض سيطرته على رعاياه ، ولذا فانه قرر ارسال قوة عسكرية الى الساحل وتمكنت هذه القوة من هزيمة الفانتى ، ودمر الأشانتى عددا كبيرا من قراهم وقلاعهم . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل حاصر جيش الأشانتى القلاع البريطانية التى كانت تنتظر الامدادات العسكرية ، ولولا اصابة عدد كبير من جيش الأشانتى بمرض الدوسنتاريا الوبائى ، لحقق هذا الجيش مزيدا من الانتصارات على البريطانيين وأعوانهم وأمام هذا الوضع اضطر جيش الأشانتى الى الانسحاب الى الداخل .

وجمع الحاكم مجلسا تنفيذيا لدراسة الوضع وتم الاتفاق بشكل جماعى بأن ينزل الميجور كوشرين(Cochrane) الى ميدان القتال ليس بقصد الهجوم على الأشانتى ولكن من أجل مراقبة تحركاتهم وكان السبب فى ذلك أن القوة البريطانية النظامية لم تزد على ٤٠٠ رجل وهى قوة ضئيلة اذا ما قورنت بجيش الأشانتى الضخم ، وكانت تقديرات البريطانيين للموقف أن تصل قوات الحلفاء الى حوالى ٢٠ر٠٠٠ جندى بالاضافة الى المساعدات من حكام سيراليون وجمبيا(٣٣)

---

(32) C.O. 96/60 Pine to Newcastle, 10 March 1863 .

(33) C.O. 96/60 Pine to Newtastle, 15 April 1863 .

ولما وصلت قوة الانقاذ البريطانية لم تستطع التوغل هى الأخرى فى الداخل لاصـابة أفرادها بنفس المرض الذى تعرض اليـه جيش الأشانتى ، وبالتالى لم تحسم الحرب بين الطرفين طوال عامى ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ .

وكانت الحملة التى قادها الحاكم رتشارد باين الى نهر برا قـد قضت وقتا طويلا فى بناء الجسور والمخازن ، ولما جاء فصل الأمطار انتشرت الحمى بين أفرادها ، ومات عدد كبير منهم ، وبعد خمسة أشهر عادت الحملة دون أن تطلق رصاصة واحدة ، وعلق الأشانتى على هذا الوضع بقولهم « ان الغابة أقوى من مدافع الرجل الأبيض »(٣٤) .

وبعد هذه الأحداث تشكلت فى عام ١٨٦٥ لجنة برلمانية لدراسة أوضاع المستعمرات البريطانية فى غرب افريقيا ، وقد أوصت اللجنة بالانسحاب من هذه المناطق عدا سـيراليون الا أن صانعى السـياسة البريطانية تجاهلوا توصيات هذه اللجنة البرلمانية ، وواصلوا سياستهم التوسعية ، بل تبع ذلك استيلاء البريطانيين على المستعمرات الهولندية فى ساحل الذهب كما استولوا عـلى قلعة المينا (Elmina) واحتج ملك الأشانتى بشدة عندما سمع عن المعاهدة المقترحة بتنازل هولندا عن مسـتعمراتها للبريطانيين بما فى ذلك قلعـة المينا مقابل تبادل بعض الحصون رغبة فى تحاشى اختلاط مناطق النفوذ بينهما(٣٥) .

وفى عام ١٨٧٠ كتب ملك الأشانتى خطابا الى الحكومة البريطانية أعرب فيه عن معارضته لنقل المينا اليها على اعتبار أنها من حقوقـه على الساحل وأنها تدفع اليه جزية سنوية ، لكن أنكر الهولنديون هذا الادعاء من جانب الأشانتى وتجاهل البريطانيون والهولنديون مطالب

---

(34) Metcalge, G.E. : Op. Cit. p. 295 .

(٣٥) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ١١٦ .

الأشانتى ، وسلم الهولنديون فعلا المنطقة رسميا الى البرنطنيين فى ابريل ١٨٧٢ .

ومع خروج الهولنديين من المينا قرر الأشانتى استعادة ولايات الجنوب وصدرت الأوامر الى القائد ودوبوفو (Adu Bofo) بالتوجه الى دنكييرا ومعه حوالى خمسة آلاف مقاتل لتحقيق ذلك ، كما توجه القائد امانكاوا تيا ( Amankwa Tia ) على رأس عشرين ألف مقاتل الى الساحل على طول طريق كوماسى — كيب كوست . وبعد خمسة أيام من السير المتواصل عبر نهر برا ، تتدم الجيش ليستولى على أول معسكر للبريطانيين فى اسين ، وواصل الأشانتى تقدمهم بنجاح حتى وصلوا الى مشارف كيب كوست ، وانضم اليهم عدد كبير من القبائل التى انت تابعة للهولنديين مثل الشاما (Shama) والاكسيم (Axim) والدكسوف (Doxove) وكان ملك الأشانتى كوفى كايركارى (Kofi Kair kair) قد قرر أن ينهى الصراع أولا مع البريطانيين بالقضاء عليهم ، ثم يتجه بقواته الى قلعة المينا الى حاول الفانتى اغلاقها وعلى العموم نجح كوفى كاريكارى فى معركة عام ١٨٧٣ فى جوكرا (Jukura) التى تدمر فيها جيش كل من الفانتى والدنيكيرا .

وكلفت الحكومة البريطانية الجنرال جارنت ولسلى (Garnet Wolselay) القائد العسكرى والحاكم الادارى بتخليص المحمية من قوات الأشانتى وبالفعل طلب ولسلى تكوين قوة من القبائل فى المحمية ليواجه بها جيش الأشانتى ، وبالفعل وصلت اليه قوة قوامها مائتى جندى[٣٦] .

وكان واضحا من كل هذه الترتيبات ان الحكومة البريطانية قد عقدت العزم على تحطيم قوة الأشانتى ، ولذا فانه فور وصول ولسلى

---

(36) C. 892 Wolseley to Kimberley, Cape Coast Castle, 4 Nov. 1873 .

الى كيب كوست عقد اجتماعا مع الرؤساء فى المحمية ، وأوضح لهم أن ملكة انجلترا تهتم بمشاكلهم وانها أرسلته لمساعدتهم .

وقرر جارنت ولسلى محاجمة قوة الأشانتى التى تحاصر المينا ونجح على مدى أسبوعين فى تخليص القلعة وطرد قوات الأشانتى الى كوماسى لكن استطاع جنش الأشانتى الانسحاب بمهارة دون أن يتكبد خسائر فادحة(٣٧) .

**رابعا ــ تجدد القتال بين البريطانيين والأشانتى :**

فى التاسع من ديسمبر عام ١٨٧٣ وصلت الامدادات البريطانية التى كان القائد ولسلى ينتظرها . وفى السابع من يناير ١٨٧٤ احتلت مجموعة من القوات البريطانية والقوى المتحالفة معها منطقة اسامان (Asama) شمال نهر برا (Pra) وكتب جارنت الى كوماسى يحذر الأشانتى بأنه على وشك التقدم ويعرض عليه شروط الهدنة التى تتلخص فى تسليم كل المسجونين عند الأشانتى ، ودفع تعويضات تقدر بحوالى خمسين ألف أوقية من الذهب ، وان يذهب جارنت ولسلى مع قوة من خمسمائة رجل الى كوماسى لتوقيع معاهدة رسمية بذلك .

ولم يكن لدى الأشانتى النية للموافقة على هذه المطالب المجحفة ، لكن الموقف كان خطيرا ، وتأزمت الأمور ، وكان من الطبيعى أن تصل الأزمة الى مرحلة الاحتكاك والاشتباك المسلح ودارت معركة حربية بالقرب من أموف (Amoof) حقق فيها البريطانيون نصرا على الأشانتى ولكنهم خسروا أكثر من ١٥٠ شخصا ، علاوة على عدد غير قليل من الأسرى والجرحى كما فقد البريطانيون ضابطا وثلاثة من القتلى البريطانيين كما جرح أحد عشر ضابطا وحوالى ١٧٣ جريحا من الجنود .

---

(34) Brackenbury, H. : Narrative of the Ashantee War, London 1874 p. 57 .

ورغم هذه الخسائر واصل الجيش البريطانى تقدمه وحطم بكوبا (Bekwai) وفى الثالث من فبراير تقدم الجيش نحو نهر اودا (Oda) ولكن نظرا لأن التقدم كان بطيئا فقد قرر ولسلى اقامة قاعدة متقدمة حتى يندفع بسرعة نحو كوماسى على أمل أن ينهى الحرب ويجبر الأشانتى على قبول شروط السلام •

وبعد معارك عنيفة بين الطرفين وصل الكولونيل وود (wood) الى قرية اوداسو ، كما قطعت قوات ولسلى المسافة الى هذه القرية فى ثلاث ساعات واجتاز البريطانيون هذه العقبة واندفعوا نحو كوماسى العاصمة حيث وصلوها بالفعل لكنهم لم يتمكنوا من القضاء على قوة الأشانتى المدافعة عنها ، وفشل البريطانيون فى اجبار الملك على دفع التعويضات أو توقيع معاهدة السلام • ولكن سقوط كوماسى كان ضروبة كبرى للاشانتى وكرامتهم[٣٨] •

وكتب ولسلى الى كاردول (Cardwell) من كوماسى فى السابع من فبراير ١٨٧٤ بأنه قد اخبر ملك الأشانتى بأنه فى حالة رفضه الحضور وتوقيع معاهدة السلام فسوف يدمر المدينة • كما أفاد بأن الملك يمارس أساليب ماكرة وملتوية وانه قد عجز عن اجباره لقبول شروط السلام وانه قد اضطر الى الانسحاب من كوماسى بعد فشل كل محاولات الحل السلمى[٣٩] •

وطلب ولسلى من الملك أو الملكة أو وريثهما على العرش فى الكرسى المقدس الحضور للتفاوض[٤٠] •

---

(38) Anderson, John, D. : Op. Cit. p. 85 .

(39) C. 922, Wolseley to Cardwell Agemmum 7 February 1874 .

(40) Crowder, M. : Op. Cit. p. 35 .

وكان ملك الأشانتى مضطرا على عقد معاهدة جديدة مع البريطانيين

**معاهدة فومينا ( ١٤ مارس ١٨٧٤ ) :**

فى السادس من فبراير ١٨٧٤ بدأ السير جارنت ولسلى مسيرته نحو الساحل وفى ١٢ فبراير التقى مبعوث الأشانتى مع القائد ولسلى فى فومينا (Fomlna) وعد بقبول الملك بشروطهم وفى ١٤ مارس تم توقيع معاهدة فومينا والتى نصت على :

**المادة الأولى :**

قيام سلام دائم بين ملكة انجلترا وملك الأشانتى وكل شعوبه •

**المادة الثانية :**

يتعهد ملك الأشانتى بدفع مبلغ خمسين ألف أوقية من الذهب كتعويض عن المصاريف التى صرفتها جلالة الملكة فى الحرب الأخيرة كما يتعهد بدفع ألف أوقية من الذهب بعد ذلك •

**المادة الثالثة :**

ان ملك الأشانتى يقر بعدم فرض سيطرته على رؤساء دنكييرا (Denkera) واسين (Assin) واكيم (Amim) •

**المادة الرابعة :**

ان ملك الأشانتى من جانبه ووريثه يقر بعدم ادعاء حقوق سيادة على المينا أو أية سيطرة على أى من القبائل التى ارتبطت من قبل بالحكومة الهولندية كما تقر بعدم فرض أية ضرائب على قلعة المينا أو أية قلاع بريطانية أخرى على ساحل الذهب •

**المادة الخامسة :**

أن يقوم ملك الأشانتى بسحب كل قواته من منطقة أبولنيا

(Appolonia) والمناطق المجاورة وكذلك من المناطق القريبة من دكسكوف (Dixcove) وسكوندى (Secondee) •

المادة السادسة :

حرية التجارة بين الأشانتى وقلاع جلالة ملكة بريطانيا على الساحل وحرية الأفراد فى نقل متاجرهم من الساحل الى كوماسى أو من هناك لأى جزء من ممتلكات الملكة على الساحل •

المادة السابعة :

يتعهد ملك الأشانتى بضمان فتح الطريق بين كوماسى ونهر برا وأن يقوم بازالة الأعشاب والحشائش من الطرق بعرض ١٥ قـــدم •

المادة الثامنة :

يتعهد ملك الأشانتى بايقاف كل عمليات التضحية البشرية لأن هذا العمل مثير لمشاعر المسيحيين •

المادة التاسعة :

يوقع الملك على نسخة من هذه المعاهدة ويرسلها الى حاكم جلالة الملكة فى كيب كوست فى خلال ١٤ يوما من هذا التاريخ •

المادة العاشرة :

تعرف هذه المعاهدة باسم معاهدة فومينا(٤١) •

واذا حللنا نصوص هذه المعاهدة نجد أنها كانت انتصارا لبريطانيا على مملكة الأشانتى ويتضح ذلك مما يلى :

---

(٤١) انظر نص المعاهدة فى :
Metcglfe, G.E. : Op. Cit. pp. 365 - 357 .

أولا — أن هذه المعاهدة فرضت على ملك الأشانتى دفع مصاريف الحرب التى دارت بينه وبين البريطانيين بالاضافة الى دفع مبلغ سنوى للبريطانيين وهذا يعنى أنهم فرضوا عليه نوعا من الحماية يتم بموجبه تقديم كميات من الذهب الى بريطانيا •

ثانيا — ان بريطانيا استطاعت بموجب هذه المعاهدة أن تلغى كل ادعاءات ومطالب ملك الأشانتى على الساحل خصوصا قلعة المينا أهم مصدر له لتوريد السلاح ، وهذا يعنى فى المقام الأول أن بريطانيا قلصت نفوذ هذا الملك على الساحل الذى صار تابعا للسيادة البريطانية وبالطبع أدّى هذا الى حرمان الأشانتى من الوصول وانحسار نفوذهم فى الداخل •

ثالثا — أن بريطانيا لم تتوقف عند حد حرمان ملك الأشانتى من أية حقوق سيادة على الساحل بل أجبرته على النزول عن كثير من المناطق التى كانت تابعة له ، وكان يحصل منها على ضرائب سنوية مقابل الحماية • ويعنى هذا ان بريطانيا قد عزلت الأشانتى وحرمتهم من كل المناطق التى دانت لهم عدة قرون •

رابعا — ان هذه المعاهدة فتحت الطريق أمام التجارة البريطانية نحو الداخل فامن التجار على بضاعتهم وتجولوا هنا وهناك فى مناطق كان من الصعب الوصول اليها وبالطبع أدى هذا التوسع التجارى الى مرحلة جديدة من مراحل الاستعمار البريطانى حيث حاولت بريطانيا حماية تجارتها فى الداخل أمام المنافسة من جانب الشركات الأوربية الأخرى ، وبالتالى كانت هذه المعاهدة مع الأشانتى مقدمة للحماية على هذه المناطق الداخلية ورسم حدودها حسب المصالح البريطانية هناك •

خامسا — أجبرت بريطانيا ملك الأشانتى ليس فقط على فتح

الطرق للتجارة وتأمينها بل أيضا ألزمته بازالة الأعشاب علـى طـول هذه الطرق حتى تصبح صالحة للانتقال ونقل البضائع بسهولة •

وهكذا قلصت بريطانيا نفوذ ملك الأشانى على الساحل بعد أن استقلت الولايات الجنوبية والتى كون منها البريطانيون نواة مستعمرة ساحل الذهب فى عام ١٨٧٤ وأخطر من ذلك انفصال عدد من الولايات الشمالية واهتزاز مركز الامبراطورية واستقلال كل من دوابن ادنسى (Adansi) وأعلنت كل من ولايات كوكوفو (Kokofu) وبكواى (Bekwai) الحرب على كوماسى ووما زاد الطين بله قيام شعب الأشانتي بسحب الكرسى المقدس من الملك بعد أن ثبت تورطه فى سرقة الذهب من مقابر الملوك الموتى •

وباختصار صارت المملكة منقسمة على نفسها وبدأ الدمار يدب فى أوصالها ، وانفصلت أجزاء كبيرة عنها وضاعت الوحدة التى حـاول ملوك الأشانتى السابقين الحفاظ عليها ، وكانت كل هذه الأمور مقدمات طبيعية لاعلان الحماية البريطانية على المنطقة وحاول كل من الملوك منسى بوتسو ( ١٨٧٤ ) وديو الثانى ( ١٨٨٤ ) واجيمان بر (Agyeman Premph) ( ١٨٨٨ — ١٩٣١ ) المحافظة على ما تبقى من المملكة وكرسوا كل جهودهم من أجل تقوية القلب وكسب المناطق الأقليمية ، وفعـلا نجح منسى بوتسو بدبلوماسية فى استرداد كوكوفو وبكواى ولـكن اقليم دوابن عارض هذه الجهود السلمية رقام باغراء المناطق المجاورة على الانضمام الى شعب هذا الاقليم •

ونتيجة لهذا التصرف العدوانى ، استخدم منسى بونسو القوة وقام بالهجوم على اقليم دوابن ، وأوقع بقواته هزيمة ساحقة واضطرت سلطات الاقليم للانضمام الى حلفائهم حيث لجأت قوات دوابن الى منطقة اكيم (Akyem) ، وهناك قدم لهم البريطانيون مساحة كبيرة من

الأرض أسسوا عليها مدنا جديدة اسموها على أسماء مدنهم القديمة فى بلاد الأشانتى .

وكان استخدام القوة فى مثـــل هذه المواقف التى تتعرض فيها المملكة للانهيار قد رفع من مكانة الملك منسى بونسو ، كما ارتفعت مكانة الكرسى المقدس ، ولكنه فضل فى عام ١٨٧٥ استخدام أسلوب البعثات الدبلوماسية بدلا من اللجوء الى القوة فأرسل الى مضطقة دانســا (Adansa) وأخرى الى منطقة جيامان (Gyaman) عام ١٨٧٨ بقيــادة أحد الأوربيين ويدعى كارل نلسون Karl Nilson .

وفى خطاب الحاكم العام البريطانى السير صــمويل رو (Rowe) الى اللورد كمبرلى فى الثالث من مايو ١٨٨١ أشـــار الى رغبة ملك الأشانتى فى تحقيق السلام مع البريطانيين ، كما أشار الى أن ملك الأشانتى أودع مبلغا يساوى ١٢٠٠ أوقية من الذهب لحســاب ملكة انجلترا كرمز لاخلاصه كما أنه أرسل فأســا مقدســة الى الملك فى بريطانيا(٤٢) .

ورغم كل هذا لم تستجب منطقة جيامان للجهود الدبلوماســية لملك الأشانتى بل وهاجمت حلفائهم ورفض الملك بونسو ارسال جيش لمساعدة اتباعه فى بندا فما كان من شعب الأشانتى الا أن قام بعزل الملك فى فبراير ١٨٨٣ على اعتبار أنه يمثل رمز الخنوع والاستسلام(٤٣)

وكان منسى بونسو قد اعتلى عرش الكرسى المقدس من عـــام ١٨٧٤ حتى عام ١٨٨٣ وقضى كل هذه الفترة فى جهود من أجل استعادة

---

(42) C.O. 96/134 Governor Sir Samuel Rowe to the Earl of Kimberly, Ashanti 30, May 1881 .

(٤٣) انظر خريطة شكل رقم ( ١ ) وأيضا :
Webster, J.B. : Op. Cit. p. 95 .

مكانة الأشانتى والتى انتهت بتوقيع معاهدة فومينا التى كانت سببا فى غضب شعبه والثورة عليه وعزله(٤٤) .

## خامسا ـ الملك برمبة وتجدد الصراع مع البريطانيين :

بعد أن عزل شعب الأشانتى الملك بونسو قامت سلسلة من الحروب الأهلية بين الرؤساء المحليين فى كوماسى ولم تتوقف هذه الصراعات الدموية الا بعد وصول كوادو الثالث للسلطة وتولى العرش باسم الملك اجمان برمبة الأول وذلك فى ٢٦ مارس ١٨٨٨ وكان برمبة قد بلغ من العمر ستة عشر عاما فقط وحضر حفل التتويج السيد بارنت (Barnett) مساعد الحاكم البريطانى الذى أعطانا وصفا لهذه المراسيم واستمع الى كل الأحاديث التى ألقيت فى الحفل والتى عبرت عن رغبة شعب الأشانتى الصادقة فى تحقيق السلام مع البريطانيين كما نقل الملك برمبة الى السند بارنت رغبة الأشانتى فى ارسال تسعة مندوبين الى الساحل للتعبير عن رغبتهم فى احلال السلام فى المنطقة(٤٥) .

وكانت أحوال مملكة الأشانتى عند تولى الملك برمبة الأول ـ قد وصلت الى درجة كبيرة من الفوضى والضعف حيث انتهزت دويلات البرونج Brong فرصة الخلافات فى كوماسى وقامت بتأكيد استقلالها وفى أقصى الجنوب استمر الدوابن فى اقامتهم فى اكيم وقام الأشانتى بمطاردة سكان الأونس جنوبا حتى نهر برا بعد حروبهم الفاشلة مع بكيويا (Bkwai) فى عام ١٨٨٦ وتعقدت المشـكلات التى واجهت ملك الأشانتى عندما اعلنت دويلات كوكوفو ومامبونج ونسوتا الثورة على

---

(44) Ward, W.E.F. : A History of Ghana, London 1958 p. 293 .

(45) C.O. 879/28 : No. 351, From Barnett to Governor Sir W.B. Griffith, 29 March 1881 .

الأشانتى حيث كان هـذا بداية انهيار قلب المملكة الذى أسسه الملك أوسى توتو[٤٦] .

لـكن رغم هذه المشكلات المعقدة ، والأحوال السيئة والثورات الداخلية المتعددة فان هذه الدولة الافريقية لم تنهار بسرعة واستمرت تواصل مسيرتها فى ظل قيادتها الجديدة ويرجع سر بقاء هذه الدولة الى عاملين :

أولهما : ان الولاء للكرسى المقدس جعل الناس يلتفون من حوله ويسعون للحفاظ عليه وعلى وحدة المملكة بصرف النظر عن فقدانهـا السيطرة على عدد كبير من الولايات وما الحرب الأهلية التى اندلعت فى كوماسى الا نتيجة لخلافات شخصية وليست من أجل فقدان الثقة فى هذا الكرسى المقدس .

وثانيهما ـ يتركز حول شخصية الملك برمبة الأول نفسه وهـو آخر حكام الأشانتى فى القرن التاسع عشر فقد كان عبقرية سياسية وقائدا حربيا قادرا على مواجهة التحديات فاستطاع اعادة بناء الاتحاد من جديد وأعاد غزو كل المناطق التى ثارت عليه .

واستخدم الملك سلاحين أساسيين هما سلاح الدبلوماسية وسلاح الغزو المسلح وكان هدفه الأول جمع الشمل وسد الفجوات واصـلاح الخلافات فى قلب اتحاد الأشانتى واستهل أعماله اصلاحية بغـزو دويلة كوكوفو وأخضعها لسلطانه ، ثم اتجه ناحية الشمال واستطاعت قواته فى نوفمبر ١٨٨٨ ان تسحق أعمال التمرد فى كل من ميونج وتستو وحاول ملك ميونج البحث عن ملاذ له فى ايبوتو (Atebutu) لكن شعبه هجره وعزله وعين أخـاه الأصـغر الذى عـاد بسرعة الى

---

(٤٦) انظر مواقع هذه الدويلات فى شكل رقم ( ١ ) .

حظيرة الأشانتى وهكذا استطاع هذا الملك فى خلال شهرين من توليه السلطة اصلاح كل عيوب الاتحاد وتؤكد هذه الأحداث رغبة الأشانتى فى الاتحاد من جديد حول الكرسى المقدس والتصدى لكل من يحاول الانفصال من الاتحاد كما ساعدت جهود هذا الملك على عودة نسوتا وانضمامها الى اتحاد الأشانتى(٤٧) .

بعد أن استقرت الأحوال الداخلية فى الدولة اتجه الملك برمبة الأول الى المجال الخارجى فكتب خطابا الى الحاكم البريطانى فى ساحل الذهب وذلك « فى شهر نوفمبر ١٨٨٩ عارضا فيه مسألة بسط الحماية البريطانية علىمنطقة كواهـ (Kwahn) (٤٨) وأشار الملك فى خطابه الى أن هذه المنطقة تابعة للاشانتى وفى خطاب آخر طالب الملك من الحاكم البريطانى مساعدته فى استعادة المناطق التى حاولت تأكيد استقلالها مثل كوكوفو وجوين (Juabin) لكن كان رد الحاكم البريطانى بأن حكومته لن تتدخل فى أى عمل يتعلق بهذه الدويلات لأنها ليست تابعة لبريطانيا وخارجة عن مجال نفوذها وواجبه يمنعه من التدخل فى شئون طذه الدويلات نيابة عن ملك الأشانتى .

وفى ٢٢ أغسطس ١٨٩٠ أرسل الملك برمبة رسالة مطولة الى الحاكم البريطانى أعرب فيها عن استعداده اذا رغب شعب الادانسيس (Adansis) العيش فى ظل الحماية البريطاننة لتركهم على هذا الوضع ، لكنهم اذا اختاروا العيش على أرض الاشانتى كرعايا للملك ويخلصون بالولاء فمن المؤكد انه سيعاملهم برفق لأن الشعار الذى يسير عليه فى سياسته الخارجية هو تحقيق الأمن والسلام(٤٩) .

---

(47) Ward, W.E.F. : Op. Cit. p. 303 .

(48) C.O. 879/35, No. 415 Governor Griffith to Prempeh, 16 July 1890 .

(49) C.O. 879/35, No. 415, Prempeh to Governor Sir Graffith 25 August 1890 .

وكانت الحكومة البريطانية قد انتابها نوع من الفزع والانزعاج بسبب توسعات الأشانتى واستعادة بعض المناطق التى كانت قد تمردت على الدولة اضافة الى التوسعات الفرنسية فى ساحل العاج لدرجة أن بريطانية أعلنت الحماية على منطقة اتبوتو (Atebutu) •

وفى ١١ مارس ١٨٩١ أرسل الحاكم البريطانى خطابا الى ملك الأشانتى يعرض فيه على الملك شروط اتفاقية لوضع بلاده تحت الحماية البريطانية وتضمن الخطاب أيضا عدة أمور من بينها اعلان الحماية فى شكل معاهدة صداقة وحماية بين جلالة الملكة فيكتوريا من ناحية وملك الأشانتى من جانب آخر • كما أرسل الحاكم مسودة المعاهدة لملك الأشانتى وقد تضمنت عشر مواد •

تقضى المادة الأولى بعدم الدخول فى أية معاهدات مع القوى الأوربية الأخرى •

ونصت المادة الثانية على اعلان الحماية على مملكة الأشانتى •

وجاء فى المادة الثالثة ما يشير الى عدم عرقلة الرؤساء للتجارة على حدودهم •

وفى المادة الرابعة احالة كل الخلافات بين الملك وأتباعه الى الحاكم العام أو أقرب مسئول بريطانى فى مستعمرة ساحل الذهب •

ونصت المادة الخامسة على حرية التجارة للبريطانيين فى بلاد الأشانتى بالاضافة الى حقهم فى بناء المساكن وامتلاك الأراضى طبقا للقانون السارى فى مستعمرة ساحل الذهب •

كما نصت المادة السادسة على حماية الطرق وتشجيع التجارة والحفاظ على الطرق التجارية وتسهيل أعمال التجار مع عدم دخول

الأشانتى فى أية معاهدة مع أى دولة أخرى الا من خلال الحكومة البريطانية •

ونصت المادة السابعة على حق ملك الأشانتى فى فرض الضرائب والرسوم طبقا للعرف والتقاليد الوطنية •

وفى المادة الثامنة اشارة الى قيام حكومة جلالة الملكة بتعيين مندوب يقيم فى بلاد الأشانتى لحل المشكلات وحسم الخلافات التى قد تقع بالاضافة الى الاشراف على تنفيذ العدالة وتنمية التجارة •

ونصت آخر مواد هذه المعاهدة المقترحة على أن يسرى مفعولها من تاريخ توقيعها(٥٠) •

واذا استعرضنا المواد التى تضمنتها هذه المعاهدة المقترحة من جانب البريطانيين نجد أنها تسعى لتحقيق أمور كثيرة فشلت بريطانيا طوال قرن من الزمان فى الوصول اليها بالوسائل العسكرية ومن هذه الأمور ما يلى :

أولا — ان بريطانيا تهدف فى المقام الأول الى اضعاف مملكة الأشانتى بشتى الطرق تمهيدا لوضعها تحت الحماية البريطانية •

ثانيا — ان بريطانيا بهذه المعاهدة المقترحة تفرض على شعب الأشانتى عدم الاتصال أو عقد معاهدات مع أية قوة أوربية دون الرجوع الى بريطانيا ويعنى هذا السيطرة الكاملة على استقلال هذه المملكة الافريقية •

ثالثا — ان هذه المعاهدة تعطى بريطانيا امتيازات كثيرة على حساب شعب الأشانتى مثل تعيين مقيم بريطانى فى كوماسى للاشراف

(50) C.O. 879/35 No. 415 Governor Griffith to Prempeh. II March 1891 .

١٨٩٢ ، ١٨٩٣ هاجم ملك الأشانتى جماعات النكورانزا (Nkoranza) وحلفائهم من جماعات المو (Mo) والابيس (Abease) [٥٢] .

ومن الجنوب قـرر رئيس الكوكوفو فى عـام ١٨٩٣ العودة الى اتحاد الاشانتى لكن البريطـانيين منعوه وقبضوا عليه وحجزوه فى أكرا . ولمـا وصـل رد الشانتى تمعارضـة فـكرة الحماية اقترح البريطانيون تعيين مقيم فى كومـاسى ، وقاموا بالضغط عـلى ملك الاشانتى مطالبين بدفع التعويضات التى نصت عليها معاهدة ١٨٧٤ وصار مملك الاشانتى مشتتا بين الرغبة فى الحفاظ على استقلالـه والرغبة فى عدم العداء للبريطانيين[٥٣] .

ازاء هذا الموقف قرر رؤساء الأشانتى فرض ضريبة راس مقدارها عشر شلنات من أجل تدبير مصاريف بعثـة الى انجلترا لمقابلة الملكة لحسم كل الخلافات لكن فشلت هـذه‌البعثة بسبب سـوء استقبال وزيرى الخارجية والمستعمرات لأعضائها وعادت تجر أذيال الخيبة وذلك فى عام ١٨٩٥[٥٤] .

وفى الوقت الذى ابحر فيه الوفد الى بريطانيا وصل الى بلاد ساحل الذهب حاكم جديد هو السير وليم ماكسويل (William Maxwell) وكان وصوله بداية مرحلة جديدة فى الصراع الاشانتى وبريطانيا .

## سادسا ــ اعلان الحماية البريطانية على ساحل الذهب وبلاد الاشانتى :

كان من الواضح منذ أوائل التسعينات من القـرن التاسع عشر

---

(52) Metcalge, : Op. Cit. pp. 448 - 52 .
(53) Ward, W.E.F. : Op. Cit. p. 302 .
(٥٤) زاهر رياض مرجع سابق ، ص ١٤٧ .

ان بريطانيا تخطط جديا لوضع الاشـــانتى تحت حمايتها • فالملكة ممزقة ، ولا تزال الفوضى تضرب اطنـــابها رغم الجهود التى تبذلها ملوك الاشانتى ، والحروب الأهلية تنتشر هنا وهناك وبدأت الدويلات المخلفة الى الاستقلال عن الاشـــانتى بل وطلبت بعضها الحماية من البريطانيين واضطر ملوك الاشانتى الى توجيه الحملات للقضاء على هذه الأعمال الانفصالية وكان طبيعيا وسط هذا المنـــاخ من الفوضى والانقسام أن يتأثر اقتصاد المملـــكة فانهارت الزراعـــة وانخفضت التجارة ، وأغلقت الطرق وعم الضعف والانحلال وتدهورت الأمـــور لدرجة ان علت صيحات البريطانيين وحـــكامهم تطالب بوضـــع بلاد الاشانتى تحت الحماية البريطانية(٥٥) •

حدث هذا فى الفترة التى تولى سالسبورى ( Salisbury ) رئاسة الوزراء فى عام ١٨٨٦ وحتى عام ١٨٩٢ ، وشهدت هذه الفترة تغيرا جذريا فى السياسة البريطانية التى تتبناها حزب المحافظين والتى تهدف أساسا الى بناء امبراطورية فى الخـــارج ، ومن ثم اندفعت بريطانيا الى عقد عدة اتفاقيات دولية من أجل حيازة بعض المستعمرات فى القارة الأفريقيـــة • ولكل هذا صـــارحت حكومـــة بريطانيا ملك الاشانتى بفرض الحماية عـــلى بلاده ولعل ذلك يرجـــع الى سببين أساسيين :

**أولهما** : رغبة بريطانيا فى ايقاف التوســـع الفرنسى الألمـــانى الذى كان يحيط ببلاد الاشـــانتى من ساحل العاج الفرنســـية ومن توجولاند الألمـــانية •

**وثانيهما** : ارادت بريطانيا أن تجهض محاولات ملك الاشـــانتى

---

(55) C.O. 879/35 No. 415 Governor Griffith to Lord Knutshford, 19 May 1891 .

اضاعة الوقت وتم بالفعل اعداد حملة عسكرية من أجل تنفيذ عملية اعلان الحماية بالقوة(٦١) .

وكانت هذه الحملة تتكون من ١٣٠٠ جندى بريطانى وأفريقى بقيادة السير فرنسيس سكوت بالاضافة الى ١٠٠٠ من قوات الهوسا وقوات مشتركة قوامها ٨٠٠ جندى من المستعمرة(٦٢) .

وتقدمت الحملة حتى وصلت الى مدينة براسو (Prasu) فى ٣ يناير ١٨٩٦ وعقد مجلس زعماء الاشانتى اجتماعا لوضع خطة تحدد الخطوات الواجب اتباعها فى مثل هذه المواقف الصعب . ورفض الرئيس بكويا (Bekwai) الحضور وطلب الحماية البريطانية وتم رفع العلم البريطانى على منطقته فى الخامس من يناير ، وعندما وصلت القوى البريطانية الى منطقة اسومجيا (Asumegya) التقت برسل الاشانتى الذين طلبوا منها التوقف لأن الاشانتى قد وافقوا على قبول حماية الرجل الأبيض ، لكن جاء رد الكابتن دونالد شتيوارت (Stewart) بأن القوة لابد أن تدخل كوماسى وعلى الملك الاستسلام للحاكم هناك(٦٣) .

وفى ١٧ يناير احتلت القوات البريطانية كوماسى واقيم احتفال بعد ثلاثة أيام حيث جلس الحاكم على كرسى ضخم وأمامه عدد كبير من الضباط البريطانيين وبجانبهم جلس ملك الاشانتى برمبة ووالدته الملكة ورؤساء الاشانتى وشرح الحاكم بأن الحماية وصلت الى كوماسى لأن الملك لم يرد على الانذار . وأنه أرسل بعثة الى لندن رغم تحذيره بعدم جدوى ارسال هذه البعثة كما ان الملك لم يحترم

(61) Ward, W.E.F. : Op. Cit. P. 303 .

(٦٢) زاهر رياض مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

(63) Ward, W.E.F. : Op. Cit. p. 304 .

مواد اتفاقية فومينا بخصوص التعويضات وممارسة التضحية البشرية ، وأقر ان الحكومة البريطانية لن تعزله الا اذا أقر الخضوع للبريطانيين فورا وأن يدفع التعويضات ( الغرامة ) التى تقدر بحوالى خمسين ألف أوقية من الذهب •

وكان رد الملك برمبة هو قبول الحماية البريطانية ولكنه لا يستطيع دفع تعويضات بهذا الشكل وطالب بتقسيط المبلغ وجاء رد الحاكم بأنه اذا لم يستطع دفع الغرامة فان الملك وأمه الملكة ووالده وعماه سوف يعتقلون ويرسلون الى الساحل ويعاملون بكل احترام(٦٤) •

وأصيب شعب الاشانتى بصدمة عنيفة لأنهم كانوا على استعداد لدفع التعويضات وقبول مقيم بريطانى ، لكن لم يتصوروا أن يفقد ملكهم عرشه واحتجوا على هذه المطالب البريطانية الا أن احتجاجهم ذهب أدراج الرياح وتم القبض على الملك وأعوانه بما فيهم الملكة وابيه وأعمامه مع عدد كبير من الرؤساء وتحفظ البريطانيون عليهم فى قلعة المينا ثم قاموا بنقلهم تعد ذلك الى سيراليون حيث وصلوا الى هناك فى يناير ١٨٩٧(٦٥) •

واحتلت القوات البريطانية القصر الملكى والمقبرة الملكية وفتش البريطانيون فى كل مكان عن كميات الذهب الموجودة هناك كما هدموا بعض معابد الاشانتى ونقلوا الملك الى جزر سيشل ، وأعلنت الحماية البريطانية على بلاد الاشانتى وعين مقيم بريطانى فى كوماسى ولكن لم يعين البريطانيون ملكا جديدا للاشانتى وكانت النية هى قصر سلطات الملك على كوماسى من أجل تمزيق وحدة المملكة وفرض الحماية على أى من الرؤساء الذين يرغبون فى ذلك(٦٦) •

---

(٧٤) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ١٤٩ •

(65) C.O. 879/44 No. 504, Enclin Maxwell to Chamberlain 20 January 1896 .

(٦٦) زاهر رياض : مرجع سابق ، ص ١٥٠ •

ورفض الاشانتى ذلك الأمــر ، وكانت النتيجــة اندلاع المعارك فى ابوسو (Aboaso) على بعد أميال قليلة شمال غرب كومــاسى ، والتقت القوتان فى معركة حاسمة فى الأراضى المنخفضة قرب ابوسو وقاتل جيش الاشانتى بشجاعة نادرة ومهارة عظيمة لكن هذا الجيش الافــريقى لم يستطع الصمود أمام الأسلحة الأوربيــة المتطورة ، وكانت النتيجة هزيمة جيش الاشانتى والقبض على الملكة ياأشنيتوالى أرسلت بدورها الى المنفى فى جزيرة سيشل(٦٩) .

وفى أول يناير ١٩٠٢ صدرت ثلاثــة مراسيم ملكية احداهما للمستعمرة والأخيرة للاشانتى والثالث للمناطق الشمالية ، وانضمت الاشانتى رسميا ووضعت تحت اشراف المندوب الســامى البريطانى الذى صار مسئولا أمــام حاكم ساحل الذهب وصارت بلاد الاشانتى مستعمرة من مستعمرات التاج ، وطبقت عليها قوانين ساحل الذهب الذهب مع بعض التعديلات(٧٠) .

وهكذا انتهت واحدة من أقوى الممالك الافريقية فى الغرب فى القــرن التاسع عشر بعد أن سجلت سلسلة من المقاومة والأعمــال البطولية طوال قرن من الزمان واذا كانت المملكة قد فقدت استقلالها بعد القبض على ملكها فانها ستلعب دورا كبيرا فى حركة وطنية تحقق بها الاستقلال التام وتجبر المستعمر البريطانى عــلى الرحيــل بعد حوالى نصف قرن من الزمان(٧١) .

---

(٦٩) شوقى الجمل : مرجع سابق ص ٥٧٠ .

(70) Ward. W.E.F. : Op. Cit. p. 312 .

(71) Anderson, Jopn. D. : Op. Cit. p. 86 .

## الخاتمـــــــة :

من يدرس تاريخ امبراطورية الاشانتى فى القرن التاسع عشر ، والنظـام المتكامل فى الحـكم والادارة الذى وضـعه ملوك هـذه الامبراطورية وطبقوه سنوات طويلة قبل قـدوم البريطانيين يدرك منذ الوهلة الأولى أن القارة الافريقية قد عرفت نظما سياسية اعتاد الناس عليها فترة من الزمان وصارت هى نفس الهياكل التى استند اليها الأوربيون عندما غزوا هذه المناطق وفرضوا أنظمتهم فى الحكم ، وأدعوا انهم أدخلوا الادارة المباشرة وغـير المباشرة فى المجتمعات الافريقية بل واعتبروا أنفسهم حملة مشعل الحضارة الى هذه القارة ، وانهم أول من طبق النظم الحديثة فى الادارة بين الشعوب الافريقية البدائية لكن وجود امبراطوريات مثل الاشانتى يقدم الدليل القاطع على ان افريقيا كانت لها حضارتها وكانت تعرف النظم الحديثـة فى الادارة ، وكل ما فعله الأوربيون هو تطوير هذه النظم بالشكل الذى يتلاءم مع سياستهم واستراتيجيتهم وأهدافهم فى القارة •

فلقد كان نظام الحـكم فى امبراطورية الأشانتى قبـل قدوم الأوربيين قائما على أساس نظام اللامركزية الذى طبق فى الدويلات التابعة للأمبراطورية وقد قامت فلسفة الحكم البريطانى غير المباشر الذى لقى نجاحا فى غانا وفى نيجيريا على دعائم هذه النظم الوطنية الأفريقية الراسخة والتى بدونها لعجز الأوربيون عن فرض سيادتهم أو بسط سلطانهم على كل هذه الأرجاء الشاسعة •

لقد كانت مملكة الاشانتى واحدة من الممالك افريقية التى حاولت جمـع مختلف الولايـات تحت مظلة واحـدة ، وكان ارتباط الناس بالكرسى المقدس أمرا جوهريا حيث صار هذا الارتباط رمزا للوحدة الافريقية بين هذه الجماعات ، ولم يكن النظـام استاتيكيا ثابتا بل كان ديناميكيا متطورا يجارى العصر وظروفه ، فتارة نجد النظـام

وكانت هذه الامبراطورية نموذجا فريدا للكيانات السياسية التى قامت فى القارة الافريقيـــة قبل الاســـتعمار الأوربى ، واستطاعت الحفاظ على الأمن والأمان وبسطت لواء العدل والسلام على شعوب بأسرها ، كما حافظت على طرق التجارة وطورتها مع شمال افريقيا .

واذا كانت بريطانيا قد فرضت الحماية بالقوة على امبراطورية الاشانتى فان روح النضال لم تتوقف ، وظلت شعلة الكفاح مضيئة من جديد أمام الشباب افريقى الذى استلهم المثل الأعلى من قيادات الاشانتى والتى واصلت مسيرة الكفاح الوطنى حتى عادت تســائم الحرية باستقلال هذا القطر الافريقى فى عام ١٩٥٨ .

اننا بهذه الدراسة نقدم نموذجا عن واحدة من الامبراطوريات التى لا زالت الدراســـة حولها قاصرة ونمر مـــر الكرام عـــلى هذا النموذج الرائع والفـــريد لزعامات افريقيـــة ، وأملنا أن تفتح هذه الدراسة أمام دراسات أكثر تعمقا حول تاريخ هذه الامبراطوريـــة الافريقية وأمجادها وكفاحها ضد المستعمرة .

# مكتبة البحث


## أولا : وثائق غير منشورة باللغة الانجليزية :

1 — C. O. 90/60 — 96/12 — 96/60 —69/134 — 267/162
879/28 — 879/35 — 879 /35 No. 415 — 879/38 —
879/39 No. 490 — 879/ 44 No. 405 — 892 — 922 .

2 — P.R.O. 70/31

## ثانيا : وثائق منشورة باللغة الانجليزية :

1 — Hertslet, E. : Map of Africa by Treaty, 3 Vols, London 1909 .

2 — Metcalge, G.E. : Great Britain and Ghana, Documents of Ghana History 1807 - 1957 London 1964 .

## ثالثا : مراجع باللغة العربية :

١ — زاهر رياض ( دكتور ) : تاريخ غانا الحديث ، القاهرة ١٩٦١ .

٢ — شوقى عطا الله الجمل ( دكتور ) : تاريخ كشف افريقيا واستعمارها ، القاهرة ١٩٨٠ .

٣ — عبد الله عبد الرازق ابراهيم ( دكتور ) : المسلمون والاستعمار الأوربى لافريقيا ، الكويت ١٩٨٩ .

٤ — محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الافريقية ، القاهرة ١٩٦٥ .

## رابعا — مراجع باللغة الانجليزية :

1 — Anderson, Hohn, D. : West Africa East Africa in the 19th and 20th Centuries, London 1972 .